جامعة زيان عاشور – الجلفة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الهجـرة الجزائريـة نحو فرنسـا

1900 –1914

مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين :

- فاطيمة تتة
- عفاف قوق

إشراف الأستاذ:

- حسان مغدوري

السنـة الجـامعيـة

2016-2017 م

1437 – 1438 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر وعرفـــــان

الحمد لله الذي يسر لنا السبيل وبلغنا شهادة العلم التي أرادها أن تكون لنا، إذ صورها لنا في هذا العمل المتواضع فالشكر له إذا اجتهدنا والشكر له إذا أصبنا بعونه فالحمد لله كثيرا.

لا يفوتنا في هذه الدراسة المتواضعة أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف " مغدوري حسان" الذي وبالرغم من انشغالاته وارتباطاته إلا أنه وجهنا علميا ومنهجيا.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة مسبقا..

كما نشكر كل من قدم لنا يد المساعدة سواء من قريب أو بعيد وعلى رأسهم عمال مكتبة المتحف، دار الثقافة، نادي المعلمين، متحف المجاهد، ومكتبة الولاية، ومكتبة حي بوعافية بحاسي بحبح وكل من رافقنا في مشوارنا الدراسي من أساتذة وطلبة.

وفي الأخير نسأل الله تعالى أن يجعل عملنا هذا خالصا لوجهه الكريم.

نتة فاطيمة

قوق عفاف

إلى كل الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم من أجل أن ننعم اليوم ،إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ،إلى الأخوة الأعزاء ،إلى روح جدتي الطاهر رحمها الله،والى كل الأحباب والأصدقاء ،أهدي ثمرة عملي هذا.

قائمة المختصرات

- ص: صفحة.
- ج: جزء.
- د ط: دون طبعة.
- ت: ترجمة.
- د ت: دون تاريخ النشر.
- د م: دون مكان النشر.
- د د: دون دار النشر.
- م و م: منشورات وزارة المجاهدين.
- د م ج: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ط خ: طبعة خاصة.
- ط: طبعة.
- م و د ب ح و ث ن: المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر.
- P: page.

مقـــدمـــة

مقدمـــــة

أدى الغزو الفرنسي للجزائر إلى قلب الأوضاع الداخلية للجزائريين بصفة جذرية وإصابتها بتدهور شديد مس جميع مناحي الحياة، حيث عمل الاستعمار الفرنسي، ومنذ الوهلة الأولى لدخوله إلى تطبيق مختلف الإجراءات الجائرة في حق الجزائريين وفي كل الميادين، كمحاولة منه لإزالة الوجود الجزائري بتجريده من أرضه ومختلف ممتلكاته، وجعله يعيش على هامش الأقلية الأوربية الدخيلة التي منحت لها كل الحقوق، وتزايدت أعدادها مع مرور الوقت بسبب تشجيع السلطات الفرنسية لحركة الاستيطان.

هذه الحركة التي نشطت أكثر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأدت إلى توافد كم هائل من المستوطنين نحو الجزائر حيث استفادوا من جميع الامتيازات التي منحتهم إياها السلطات الفرنسية وخولهم هذا السيطرة على كل جوانب الحياة بالجزائر وهذا ما تسبب في حرمان الجزائريين من أدنى حقوقهم وجعلهم يعيشون الفقر والجهل والمرض وجميع أشكال الاضطهاد.

نفذت هذه السياسة باسم الرسالة الحضارية وتمدين الشعب الجزائري، ونقل حضارة الغرب إلى أرضه. وقد كانت هذه المهام تتطلب حسب ادعاء الاحتلال هدم المعالم الحضارية للسكان الأصليين وتعويضها بما يتناسب مع الأهداف الجديدة.

كان هذا الوضع المستحدث وراء تراجع مكانة ودور الإنسان الجزائري وتردي وضعه المعيشي و مع تفاقم أزمته اختار موقف الهجرة كحل لمأساته وبحثا عن حياة أفضل، ذلك أن الاستعمار لم يترك له أي مجال للعيش الكريم على أرضه، ولهذا كان اختيار الهجرة ضروريا في هذه المرحلة وكانت البداية نحو البلدان العربية سواء المجاورة من بلدان المغرب العربي أو بلدان المشرق العربي وذلك لملائمة بيئتها الدينية والثقافية خاصة في القرن التاسع عشر ليتغير مسار الهجرة مع مطلع القرن العشرين ويتجه نحو فرنسا بعد أن تفاقم الوضع أكثر واشتدت قبضة الاستبداد والظلم منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولهذا اخترنا أن ندرس موضوع: **الهجرة الجزائرية نحو فرنسا (1900 – 1914).**

الإشكالية المطروحة:

تمحورت إشكالية الموضوع حول:

لماذا تحول خط الهجرة الجزائرية من بلدان الجوار وبلدان المشرق العربي باتجاه فرنسا مع مطلع القرن العشرين؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية المركزية إشكاليات فرعية هي:

- ما هي طبيعة الأوضاع الجزائرية التي تميزت بها فترة نهاية القرن التاسع عشر والتي بالجزائريين إلى مغادرة أرضهم؟
- ما مفهوم الهجرة؟ وكيف كان مسار الهجرة الجزائرية في القرن التاسع عشر؟
- ما هي الظروف والأسباب التي تحكمت في تغير مسار الهجرة إلى فرنسا؟
- بماذا تميزت هذه الهجرة من حيث فئاتها وأوضاعهم هناك؟

الخطة المعتمدة:

- قسمنا هذا الموضوع إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حيث تضمنت المقدمة أسباب اختيار الموضوع وأهميته وأبرز المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في انجاز هذه الدراسة.
- الفصل الأول بعنوان: **الأوضاع العامة في الجزائر قبيل مطلع القرن العشرين** والذي تضمن تفصيلا في الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائريين مع نهاية القرن التاسع عشر.
- الفصل الثاني بعنوان: **ظروف وأسباب الهجرة الجزائرية نحو فرنسا** والذي تناولنا فيه مفهوم الهجرة لغويا واصطلاحا ثم اتجاهات الهجرة الجزائرية في القرن التاسع عشر نحو بلدان الجوار وبلدان المشرق العربي ونحو فرنسا ثم ظروف الهجرة نحو فرنسا وأخيرا أسباب الهجرة نحو فرنسا مع مطلع القرن العشرين وتفصيل ذلك سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.
- أما الفصل الثالث فكان بعنوان: **فئات المهاجرين الجزائريين** بحيث صنفناهم إلى ثلاث فئات عمال وطلبة وتجار مع تفصيل كل فئة، ولقد كان لفئة العمال النصيب الأكبر من الفصل نظرا لأهمية هذه الفئة وحجمها في هذه الفترة.
- وفي النهاية ختمنا دراستنا بجملة من الاستنتاجات التي شملت الفصول الثلاثة وقادتنا للإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا.

مقدمـــــة

أهمية الدراسة:

شكلت الهجرة الجزائرية باتجاه فرنسا في هذه الفترة (1900-1914) رغم قساوة ظروفها أرضية لانتعاش الفكر السياسي وتطور الحركة الوطنية الجزائرية من خلال احتكاك الجزائريين بالمجتمع الفرنسي وتأثرهم به، وهذا ما أكسبهم وعي سياسي أدى بهم للمطالبة بالحقوق من خلال نشأة الأحزاب السياسية فيما بعد، فرغم الانفصال عن الأوطان بقي الارتباط بالوجدان وبقضايا الوطن الأم، وفي مقدمتها الاستقلال.

أسباب اختيار الموضوع:

1- الرغبة في معرفة هذه الفترة من الهجرة باعتبارها من أبرز مراحل الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وأهمها كونها كانت المنطلق لهجرة لن تعرف التوقف حتى بعد فترة الاحتلال.

2- معرفة خلفيات هذه الهجرة في هذه الفترة بالذات والتي تمثلت في الأوضاع المزرية التي أحدثها الاستعمار الفرنسي بالجزائر والتي دفعت بالهجرة الجزائرية إلى فرنسا.

3- معرفة الظروف والأسباب المباشرة التي لعبت دورا مهما في الدفع بالهجرة نحو فرنسا بشكل مفصل أكثر.

4- معرفة أحوال المهاجرين الجزائريين بفرنسا وأوضاعهم وظروف عيشهم هناك.

5- تشجيع الأستاذ المشرف على دراسة هذه الفترة من الهجرة الجزائرية نحو فرنسا لأهميتها وقلة الدراسات حولها.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في انجاز هذا العمل المنهج الوصفي الذي يهتم بوصف الأحداث وتتبع تسلسلها وهذا ما تضمنه الفصل الأول والثالث حيث وصفنا الأوضاع الجزائرية في نهاية القرن التاسع عشر ووصفنا وضع المهاجرين بفرنسا إلى جانب المنهج التحليلي الذي ركز على استبيان ظروف و أسباب الهجرة من خلال الفصل الثاني وقمنا فيه بجمع المادة التاريخية ومقارنتها مع غيرها وتحليلها للخروج باستنتاجات، إضافة إلى المنهج الإحصائي حيث وجدنا أنفسنا نعالج الكثير من المسائل الإحصائية المتعلقة منها بإحصاءات سكان الجزائر ونسب التعليم بها وأعداد المهاجرين بفرنسا والتي تستوجب الاعتماد على المنهج الإحصائي.

المصادر والمراجع المعتمدة:

اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع كان من أهمها:

أولا- المصادر:

1- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، استفدنا منه في معرفة أوضاع الجزائريين في نهاية القرن التاسع عشر.

2- شريف بن حبيليس، الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي، استفدنا منه في معرفة الأسباب المادية التي دفعت بالجزائريين إلى الهجرة نحو فرنسا.

3- أنندري لوكورتوا، جزائر الخمسينات، استفدنا منه في معرفة أحوال المهاجرين بفرنسا وواقع عيشهم هناك.

ثانيا- المراجع:

1- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، أفادنا في معرفة أوضاع الجزائريين.

2- كمال بوقصة، مصادر الوطنية الجزائرية. أفادنا في معرفة أحوال المهاجرين بفرنسا.

3- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، أفادنا في معرفة أسباب وأحوال المهاجرين بفرنسا.

4- عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا ما بين الحربين، أفادنا في معرفة أسباب الهجرة إلى فرنسا.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا صعوبات وعراقيل في انجاز الموضوع هي:

- قلة المادة العلمية التي تناولت الموضوع خاصة في هذه الفترة حيث لم يكتب إلا قلة من الجزائريين في هذه الفترة وكانت نوعا ما معلومات شحيحة لا تفي بالمطلوب.

- المصادر التي تخدم البحث بشكل معمق ومتخصص لم نستطع الوصول إليها كون أغلب من تناول هذه الدراسة فرنسيون كما لم نستطع تحميلها عن طريق الشبكة العنكبوتية.

الفصل الأول

الأوضاع العامة للجزائر قبيل مطلع القرن العشرين

أولا: الوضع السياسي.

ثانيا: الوضع الاقتصادي.

ثالثا: الوضع الاجتماعي.

عرفت الجزائر على اثر الغزو الاستعماري الفرنسي سنة 1830 تغيرات وتحولات شملت مختلف مجالات الحياة الأساسية وكان ذلك نتيجة للسياسة التي انتهجها الاستعمار الفرنسي، والتي استهدفت تصفية الإنسان والسيطرة على الأرض، فشكل هذا التغير المفاجئ في الحياة تأثيرا قويا دفع بالهجرة الجزائرية نحو الخارج، وتطورت هذه الحركة أكثر خلال الربع الأخير من القرن التاسع حيث تفاقمت تداعيات السياسة الاستعمارية وتعقدت معها أوضاع الجزائريين.

أولا: الوضع السياسي

1- قيام نظام الحكم المدني

أصبحت السلطة السياسية في الجزائر بقيام الجمهورية الثالثة بفرنسا في يد المستوطنين، وبدأت معه بوادر الحكم المدني بالجزائر، والتي كانت مطلب المستوطنين منذ سنوات، وذلك من أجل احتكار ثروات الجزائريين لفائدة المستوطنين دون سواهم، وهو ما يمثل إقصاء نهائي لحق الجزائريين، وهذا ما تحقق للمستوطنين بعد 1870، بإصدار عديد المراسيم والقوانين الفرنسية التي جاءت في صالح الحكم المدني، وأهم ما يميز هذه الفترة هو إلغاء منصب الحاكم العام العسكري، وتعويضه بحاكم عام مدني، والذي يمثل أعلى سلطة في الجزائر[1] وكذلك مرسوم كريميو[2] الصادر في 24 أكتوبر 1870، والذي نص على تجنيس جماعي لليهود ومنحهم الجنسية الفرنسية، وبذلك تحصلوا على الحقوق، وأصبحوا أفضل حالا من الجزائريين، وشكلوا عنصرا استيطانيا آخر إلى جانب الفرنسيين والأوروبيين.

كما تم إصدار مرسوم 24 ديسمبر 1870، والقاضي بإلغاء المناطق العسكرية، وتحويلها تدريجيا إلى النظام المدني، وحل المكاتب العربية، وهكذا سيطر المعمرون على مقاليد الحكم بعد أن أصبح الوضع في صالحهم وقاموا بإنشاء لجان الدفاع في المدن الجزائرية لإثبات وجودهم كقوة مدنية مهيمنة من حقها إعلان استقلال الجزائر عن فرنسا،

---

[1] – رابح لونيسي وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر (1830– 1989)**، ج1، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص78.

[2] – إسحاق موشي كريميو، (1769–1880)، المعروف بأدولف كريميو محامي وسياسي يهودي، انتخب نائبا عاما منذ 1848، مرارا آخرها نائبا عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية 1871 تولى وزارة العدل عام 1848 وفي حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا من 4 سبتمبر 1870 إلى فيفري 1871، وأدار شؤون الجزائر لبضعة أسابيع، دافع عن مصالح اليهود في الجزائر فاصدر المرسوم الذي كان إسمه"مرسوم كريميو"، أنظر: رابح لونيسي، **نفسه**، ص83.

هكذا رضخت حكومة باريس لمطالبهم، وأعلنت عن قيام الحكم المدني رسميا في الجزائر في 9 مارس 1871[1].

في هذه الفترة تم أيضا إصدار قانون الأهالي الذي كرس هيمنة المستوطنين على الجزائر ومنح رؤساء العمالات صلاحيات إعداد قوائم المخالفات ضد الجزائريين، وتولى القضاة المدنيون تطبيق القانون وأحكامهم نهائية بداعي فرض الأمن والنظام، بدأ بمنطقة القبائل وعمم على كامل الوطن في 11 سبتمبر 1875 وطبق على الجزائريين دون المستوطنين[2].

كان لابد من توسيع مناطق الحكم المدني و جعل الجزائر شبيهة بفرنسا حيث توسعت مناطق الحكم المدني تدريجيا 53.496 كلم^2 في نهاية 1879[3] وبلغت سنة 1891 حوالي 128.550 كلم^2 [4] وذلك بفعل تشجيع الاستيطان الذي رفع من عدد المستوطنين، وزاد من نفوذهم السياسي ، ويقول جول فيري [5] في هذا الصدد " في عهد الإمبراطورية كنا نحكم الجزائر عن طريق العرب، وبعد سقوطها ومنذ 1871 وإلى غاية 1883 قمنا بتسييرها عن طريق الاستيطان..."[6]

2- إقصاء الجزائريين من التمثيل السياسي

حرم الجزائريون من المشاركة في حكم بلادهم، وتناقصت نسب تمثيلهم تدريجيا مع مرور الوقت لإضعاف مركزهم وبمقتضى المرسوم الصادر في 23 سبتمبر 1875 أصبح

---

[1] – بوضرساية بوعزة، **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930) وانعكاساتها على المغرب العربي**، ج 2، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص97.

[2] – **نفسه**، ص100.

[3] – شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954**، ج 2، تر: محمد حمداوي، إبراهيم صحراوي، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص34.

[4] – **نفسه**، ص44.

[5] – جول فيري (1807- 1891) انتخب سنة 1849 نائبا لرئيس المجلس التشريعي، مارس المحاماة بين 1862-1868، في سنة 1876 انتخب رئيسا لمجلس النواب وفي 30 جانفي 1879 انتخب رئيسا للجمهورية الفرنسية كان من دعاة السلم وضد التوسع الاستعماري، أنظر: بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، ص506.

[6] – عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1997، ص 178.

من حق المستوطنين الأوروبيين انتخاب ممثلهم في البلديات الخاضعة تحت الحكم المدني، وبالمقابل العمل على منع الجزائريين من الحصول على أي تمثيل سياسي سواء في المجالس المحلية، أو التمثيل في البرلمان الفرنسي، وخلق قوة ضاغطة في البرلمان الفرنسي لضمان عدم ميل أي حكومة فرنسية تأتي في صالح الجزائريين، التخلص من الدواوير لتصبح بلديات تحت قيادة مسؤول فرنسي، وإبعاد الشخصيات الجزائرية التي كان لها سلطة في الدواوير وتعيين القياد في محلها، والذين تعينهم السلطة الولائية، والذي يعتبرون عماد السلطة الفرنسية في كل قرية جزائرية[1]

كانت المجالس العامة على مستوى العمالات ، وكان الحاكم العام هو الذي يعين ستة جزائريين فقط في كل مجلس من المجالس البلدية التي أنشأت بقرار 1884، و كانت نسبة تمثيل الجزائريين لا تتجاوز ربع الأعضاء بالنسبة للمجلس الأعلى للحكومة الذي كان مكونا من ستين عضوا من بينهم سبعة فقط جزائريين، أما التمثيل في المجلس الوطني الفرنسي فكان محظورا على الجزائريين[2].

تم تقليص صلاحيات القضاء الإسلامي وأصبح القضاة الفرنسيون منذ 1886 هم الذين يتولون الفصل في المنازعات المالية والعقارية التي تنشب بين الجزائريين وفقا لأحكام الشريعة أو القانون الفرنسي حسب اختيار المتنازعين، كما ألغت المجلس الأعلى للقضاء الإسلامي قبله سنة 1875، وكذلك المجالس الاستشارية، ونتج عن ذلك انخفاض عدد محاكم القضاء الإسلامي من 184 إلى 61 محكمة سنة 1890[3].

هكذا سيطر أكثر من 20000 من المستوطنين على ثلاثة ملايين جزائري[4] وضحوا بالمصالح الجزائرية، وفقدوا الإذعان للسلطة الفرنسية نفسها، ولذلك حاولت فرنسا الحد من سيطرة المستوطنين، وتخفيف الصدام بالجزائريين وهذا ما صرح به جول فيري واصفا حالة الجزائريين "أن الأوروبيين قد جعلوا أهل البلد الأصليين شبه أشباح الرجال". ووصف زميله

---

[1] – عمار بوحوش، **المرجع السابق**، ص ص 162-171.

[2] – أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1914**، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيرون، لبنان، 1992، ص ص 85- 89.

[3] – جمال قنان، **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص 133.

[4] – شارل روبير أجيرون، **مرجع سابق**، ص29.

مأساة الجزائريين قائلا "لقد حطمنا الكيان الإنساني للمجتمع الجزائري، دون فتح المجال للجزائريين للانضمام إلى مجتمعنا"[1]. **الملحق رقم01***

فشلت فرنسا في تغيير الوضع، وبقيت الجزائر منذ 1897 لا هي مقاطعة فرنسية ولا هي مستعمرة تتحكم فيها فرنسا، وإنما دولة شبه مستقلة تتحكم فيها الجالية الأوروبية المهاجرة إليها، وبنيلها الاستقلال المالي حقق الكولون مع مطلع القرن العشرين حكمهم في إنشاء حكم ذاتي في كامل الشؤون المالية والمدنية بالجزائر.

3- التعديل الإداري

اعتمدت فرنسا تنظيما إداريا خاصا بالجزائر، من أجل فرض السيطرة على مختلف المناطق الجزائرية بحيث قسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات (ولايات) وهي: الجزائر، وهران قسنطينة [2] وسعت لإدماجها تدريجيا بفرنسا لتصبح ثلاث مقاطعات فرنسية[3] وعلى رأس كل منها عامل أوروبي يعينه وزير الداخلية بفرنسا، وتحت إمرة الحاكم العام، ويساعد الوالي مجلس عمومي منتخب من الفرنسيين ضم إليه عددا من الجزائريين في أواخر القرن التاسع عشر، ولم يزيدوا عن ستة أعضاء في كل مجلس[4] إضافة أن لكل منها ذاتية قانونية وإدارية، ولها مجلس العمالة الخاص بها إضافة إلى ميزانيتها[5] وقسمت كل ولاية إلى دوائر يشرف عليها والي، وقسمت الدوائر إلى بلديات وهي ثلاث أنواع:

3-1- بلديات ذات الصلاحيات الكاملة: مماثلة لما في فرنسا بها كثافة أوروبية معتبرة على رأس كل منها مستوطن منتخب من طرف الأوروبيين، ويساعده مجلس بلدي يضم في عضويته بعض الجزائريين فقط، ووفقا لمرسوم أفريل 1884 الذي حدد عدد الجزائريين به[6] وصدر أساسا ليقلص من تمثيل المسلمين فبمقابل ارتفاع عدد المستشارين الفرنسيين من 16 إلى 36 انخفض عدد المسلمين من 8 إلى6، كما لم يكن لهم الحق في المشاركة في

---

[1] – عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص189.

* أنظر المحلق رقم 01 ص 89.

[2] – رابح لونيسي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 79.

[3] – أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر، د ط، المطبعة العربية**، د م، د ت، ص 252.

[4] – رابح لونيسي وآخرون، **نفسه**، ص 79.

[5] – أحمد توفيق المدني، **نفسه**، ص 269.

[6] – رابح لونيسي وآخرون، **نفسه**، ص ص 79- 80.

انتخاب رئيس البلدية، وناخبيه[1] وبهذا فقد مثلت هذه البلديات صورة تامة عن عنصرية الاستعمار، وإلغاء صريح للوجود الإداري الجزائري وهذا ما أتاح للمستوطنين السيطرة التامة على الجزائريين رغم قلتهم حيث كان 174000مستوطن مقابل 3790000 جزائري وذلك تحت غطاء الحصانة البلدية.

شهد عدد البلديات الكاملة الصلاحية تزايدا كبيرا في هذه الفترة وانتقل من 126 بلدية سنة 1873 إلى 176 بلدية سنة 1879، وليصل 196 بلدية أواخر 1881[2]، و249 بلدية سنة1891، شغلت مساحة 128550كلم^2 وضمت بنسبة17% من مجموع عدد السكان الجزائريين[3].

3-2- بلديات مختلطة: تشمل الأغلبية الكبرى من الأراضي الجزائرية، وكانت أعداد الأوروبيين بها قليل يتولى أمرها أحد الموظفين الفرنسيين الذي له كل الصلاحيات في إصدار الأوامر، وهذا ما اثر كثيرا بالجزائريين، وكان له مساعدون فرنسيون منتخبون وجزائريون تختارهم فرنسا إضافة إلى القياد كمخبرين ومساعدين على تحصيل الضرائب والغرامات.

توسعت هذه البلديات بعد 1871 حتى شملت أغلب المناطق الشمالية بالجزائر، واستطاعت فرض سلطتها على ثلثي سكانها المسلمين، ووصل عدد البلديات المختلطة سنة 1879 إلى 44 بلدية مختلطة، ولتبلغ 77 بلدية سنة 1881 ثم عرفت تراجعا فيما بعد أصبحت 73 بلدية عام 1891[4].

كما واعتبرت هذه البلديات كمرحلة انتقالية بحيث تتطور فيما بعد لتصبح بلديات كاملة السلطة[5].

3-3- البلديات الأهلية: لم يكن للأهالي منها إلا الاسم لم تسلم هي الأخرى من التسلط الإداري لها وهي الأقل عددا مقارنة بالبلديات الأخرى، وخاصة أكثر بأراضي الجنوب، وموزعة في شكل قبائل كالعادة ولكل قبيلة قائد يرأسها.

---

[1] – شارل روبير أجيرون، **مرجع سابق**، ص 43.

[2] -**نفسه**، ص ص 30-33.

[3] – رابح لونيسي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 80.

[4] – **نفسه**، ص81.

[5] – شارل روبير أجيرون، **نفسه**، ص 43.

ثانيا: الوضع الاقتصادي

1- تطور الاستغلال الزراعي الكولونيالي

أحكم الاستعمار الفرنسي سيطرته على البلاد الجزائرية ركز اهتمامه الأول نحو الأرض التي تمثل الثروة الأولى للجزائريين فقام باختيار أحسنها وسلبها من أصحابها، وتطوير زراعة عليها تتماشى ومصالح الدولة الفرنسية وكانت البداية بمصادرة الأرض، والتضييق على الجزائريين بفرض الضرائب والغرامات لإبعادهم عن الأرض.

1-1- مصادرة الأراضي: شهدت فترة السبعينات من القرن التاسع عشر على عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة حركة استيطانية واسعة نتيجة تشجيع فرنسا لهذه الفئات ودعمها ماديا بمنحها الأراضي المصادرة من أصحابها[1] فتدفقت أعدادا كبيرة من كل من فرنسا واسبانيا وايطاليا وألمانيا، مالطا، سويسرا الذين رأو بضرورة إبادة الشعب الجزائري بمصادرة كل أملاكه وتحويل ما تبقى منهم إلى خدم لديهم[2].

من أهم المراسيم التي أباحت عملية المصادرة نذكر مرسوم1871 الذي منح أراضي جزائرية للنازحين من الألزاس واللورين، و تدعم بقانون 21 جوان 1872، وكذلك بقانون وارني[3] الصادر في 26 جويلية 1873 القاضي بإلغاء قانون العقار الإسلامي، وتغييره بالقانون الفرنسي، وتقسيم الأراضي الجماعية المملوكة للقبائل والعائلات على الأفراد، والتأكيد على الجزائريين بحيازة عقود الملكية ثم تدعم بقانون 1887 المكمل لقانون وارني، وتضمن بيع الأراضي الجزائرية المشاعة في المزاد العلني للأوروبيين، و قانون 16 فيفري 1897 الذي سمح بتفتيت الملكية الجماعية الجزائرية[4]، و بهذا خسر أغلب الجزائريين أراضيهم، ولم تسلم الغابات هي الأخرى من عمليات المصادرة بحيث صنفت الغابات الجزائرية ضمن الثورة الغابية الفرنسية بموجب قانون 16 أوت 1881 مما أضر كثيرا

---

[1] – بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 247.

[2] – محمد مورو، بعد 500سنة من سقوط الأندلس، الجزائر تعود لمحمد، د ط، المختار الإسلامي، القاهرة، 1992، ص ص 61- 63.

[3] – وارني أوغست ابرت (1810- 1875)، طبيب وسياسي فرنسي نائب عن الجزائر (1871 – 1875)، دافع عن مصالح المعمرين، ترك بصمته من خلال قانون وارني الذي عمل اسمه الذي سعى من خلاله لفرنسة الأراضي الجزائرية والقضاء على الملكية الجماعية، انظر: بن داهة عدة، مرجع سابق، ص ص 506 – 507.

[4] – بشير بلاح، مرجع **سابق**، ص ص 245- 249.

بالجزائريين القاطنين قرب الغابات، ووفق قانون 9 ديسمبر1885 اعتبرت الزراعة والرعي ضمن الغابات ممارسات غير قانونية يعاقب عليها القانون[1] و مع حلول نهاية القرن التاسع عشر كان الأوروبيون قد استحوذوا على معظم الغابات و المناطق المجاورة لها، و قدأدى فعل المصادرة إلى خسارة الجزائريين في الفترة الممتدة من1880 إلى 1900 أكثر من 2000.000 من أراضيهم و بالإجمال فإن سياسة الاستيطان كلفتهم خسارة 5.056.000 هكتار من الأراضي التي كانوا يكسبون منها عيشهم[2] و التي كانت تمثل مصدر رزق لهم وطرد نحو 80% منهم إلى الأراضي القاحلة، و تحولوا بذلك من ملاك أرض إلى مجرد خماسين، و عمال مستعبدين **الملحق رقم02***، و كانت أوضاعهم في غاية البؤس، و دخلهم لا يذكر بين 110 و315 فرنك سنويا، و تعرض الشعب الجزائري من جراء ذلك الظلم لظروف غدا مهددا معها بالانقراض بفعل الجوع الذي كان واقعا يوميا أليما و اشتدت وطئته إبان مجاعات 1893 و1897، وبفعل الأمراض و الأوبئة والتشرد [3].

1-2- الضرائب والغرامات: فرض على الجزائريين دفع الضرائب الثقيلة بمقابل ضرائب أخف يدفعها المستوطنون وهذا ما زاد من معاناة الجزائريين فإلى جانب فقدان الأراضي أجبروا على دفع ضرائب على ما يتبقى في أيديهم من ثروات ولقد تنوعت هذه الضرائب فمنها ما هو مبني على الشريعة الإسلامية[4] والتي تسمى أيضا بالضرائب العربية، والتي ارتفعت بمعدل 17 مرة مقارنة بما كانت تجمعه المكاتب العربية والمتمثلة أساسا في العشور: الزكاة، اللزمة كانت قيمة العشور عشر المحاصيل الزراعية، وتوسع نطاقها الذي كان مقتصرا على الحبوب فقط ليشمل الخضار والفواكه بعد 1886، أما الزكاة فهي ضريبة تدفع على المواشي، وهي محددة بكل رأس ماشية، وأما اللزمة فهي على الأشخاص[5] خضعت

---

[1] – بوعلام بلقاسمي، **مسالة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني، من ق 19**، أعمال الملتقى الأول والثاني، حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، د ت، ص ص 36 – 37.

[2] – عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 107.

* أنظر المحلق رقم 02 ص 90.

[3] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص ص 251 – 252.

[4] – أبو القاسم سعد الله، **مرجع سابق**، ص 87.

[5] – محفوظ سماتي، **الشبان الجزائريون**، الجزائر الفتاة، مراسلات وتقارير (1873 – 1918)، تر: محمد المعراجي، د ط، قالمة، الجزائر، 2013، ص 239.

لها خصوصا بلاد القبائل والأوراس، بلاد النمامشة وهي متكونة من المنتجات والمبالغ النقدية إضافة إلى الضرائب التي فرضها قانون الأهالي، والتي منها ما يعرف بضريبة السخرة، وتشمل الحراسة الليلية دون مقابل وتدخل في إطار حراسة الغابات من الحرائق[1] إضافة إلى العمل في مزارع المستوطنين والمصالح والمشاريع الاستعمارية دون مقابل أيضا، أو دفع مبلغ من المال لقاء الإعفاء من هذه المهام، ودفع ضرائب أخرى عن بعض حيوانات الحرث والجر وكذلك الضريبة على الأكواخ والمساكن وضريبة النخل في الواحات وكانت قيمتها الإجمالية 21 مليون فرنك عام 1887.

هناك الضرائب العامة الفرنسية وتنقسم بدورها إلى مباشرة والتي تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين وتقتطع مباشرة كضريبة المهنة، وضرائب الدخل العام، والضريبة على العقارات، حقوق الجمارك، ضرائب البلدية وأهمها الضرائب على الكلاب والثيران المستخدمة للحراثة، وحقوق ذبح الحيوانات، وإقامة الأسواق، وغير المباشرة والتي تفرض على بعض المواد والشاحنات والخدمات كالرسم على القيمة المضافة، وحقوق الطوابع والتسجيلات، والرخص المختلفة وحقوق الصيد وغيرها[2]، و إلى جانب كل هذه الضرائب فرض على الجزائريين دفع الغرامات كتعويض عن الحرب باعتبارهم مهزومين خاصة في بداية السبعينات، وأجبر في النهاية 98 عرش على دفع 34.325.914 فرنك فرنسي إلى خزينة الدولة الفرنسية[3] كما تم إصدار قانون العقوبات 1881، وعليه تم إصدار 30.837 إدانة في البلديات المختلطة سنة 1883، ومجموع الغرامات 213.023 فرنك وفي 1836 تسجيل 23.312 إدانة وفي سنة 1886 سجلت 27.335 إدانة، وفي 29 ماي 1888 تم تحديد العمل بهذا القانون لمدة 07 سنوات أخرى[4].

في حالة رفض الجزائريين القيام بالأعمال المفروضة عليهم من طرف الفرنسيين يحكم عليه بالسجن لمدة 15 يوما مع دفع الغرامة المالية التي لا تقل عن 15 فرنك[5]، كما حررت مصلحة الغابات 96.750 محضر عقوبة ضد الجزائريين بتهمة الرعي غير الشرعي

---

[1] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 158.

[2] – **نفسه**، ص 258.

[3] – عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 115

[4] – شارل روبير أجيرون، **مرجع سابق**، ص ص 38– 39.

[5]– عمار بوحوش، **نفسه**، ص 173.

ما بين سنتي 1883- 1890، ووفر ذلك للخزينة الاستعمارية ما يقرب 1.658.000 فرنك عام 1890[1]، ومع فرض هذه الضرائب والغرامات لم يستطع الجزائريون الدفع وتسديد ديونهم إلا تدريجيا، ببيع قطعان ماشيتهم، وأراضيهم المتبقية وغاباتهم، ومحاصيلهم الزراعية، ولم تتم عملية التسديد الأخيرة إلا في عام 1890، وقد صرح أحد الإداريين " لم يعد الأهالي يعملون إلا من أجل دفع الضرائب والديون"[2].

1-3- غزو النظام الرأسمالي: تغير النظام الاقتصادي في الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي، فبعد أن كان مبنيا على الملكية الجماعية وأسلوب العمل التقليدي عمل الاستعمار على خلق نظام مغاير يتناسب ومصالحه، واستلزم ذلك تحطيم الملكية الجماعية التي كانت تمثل نظاما اقتصاديا يشكل ثلث الملكية الجزائرية.

فتح المجال أمام عملية تطبيق السياسة الزراعية الجديدة القائمة على توظيف الرأسمال وتجزئة هذه الأراضي الجماعية بتوزيعها على المستوطنين، كما لم تتأخر الإدارة الاستعمارية عن تقديم كل الدعم من مساعدات مالية وشق الطرق واستصلاح الأراضي[3]، فنمت المستثمرات الفلاحية نتيجة اهتمامها بإنتاج المحاصيل التجارية النقدية كالكروم والحبوب اللينة والحمضيات التي أصبحت فيما بعد تدر أرباحا طائلة على المستثمرين أفرادا أو شركات.

من أهم المستثمرات الفلاحية الرأسمالية نذكر الشركة العامة السويسرية، الشركة العامة الجزائرية، شركة الهبرة والمقطع التي منحتها السلطات الاستعمارية أراضي مقابل إنشاء القرى للمستوطنين كما صاحب دخول الرأسمال الأوروبي المستثمر في الجزائر بعد 1870 تطور في التقنيات الزراعية والأساليب التي تتناسب مع الشكل الجديد للإنتاج الرأسمالي الذي يعتمد على المردود العالي والجودة[4].

---

[1] - بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 158.

[2] - شارل روبير أجيرون، **مرجع سابق**، ص ص 38- 39.

[3]- حسان مغدوري، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)**، رسالة دكتوراه، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، 2014،-2015، ص 32.

[4] - عميرواي حميدة وآخرون، **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري(1830 – 1954)**، ط خ، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، م و ب ح و ث ن، الجزائر، 2007، ص 61.

وإضافة إلى ذلك أنشأت البنوك والمصارف المالية خصيصا لخدمة المعمرين والمستوطنين ومن أهم هذه المؤسسات المالية: القرض العقاري الفرنسي الذي تأسس كفرع في الجزائر سنة 1880، قرض ليون الذي فتح له فرع في الجزائر 1878، والشركة العامة التي ظهرت عام 1884، والشركة المرسيلية التي تكونت سنة 1865 والتي ساهمت بشكل كبير وواسع في تمويل الإنتاج وتشجيع الأعمال التجارية من خلال منح القروض للمزارعين والتجار ودعمت الاستثمارات الإنتاجية الأوروبية[1].

1-4- أهم المزروعات:

زراعة الكروم: احتلت زراعة الكروم بالجزائر في هذه الفترة أهمية كبيرة نظرا للعائدات التي حققتها هذه الزراعة للاقتصاد الفرنسي، حيث كانت الجزائر أرضا خصبة لهذه الزراعة التي عانت في فرنسا من تردي في وضعية إنتاجه بسبب ظهور مرض الفيلوكسيرا[2] على أشجار العنب عام 1885، مما أدى إلى تراجع مساحتها من 2.5 مليون هكتار عام 1870 إلى 1.8 مليون هكتار عام 1890، وبدأ التوسع الكبير في الجزائر من أجل تعويض ذلك التناقص، وعرفت هذه الزراعة ازدهارا كبيرا ونظرا لملائمة الظروف الطبيعية لزراعة الأعناب بالجزائر من جهة، والقروض السخية التي كان يوفرها بنك القرض الفلاحي وغيره من البنوك من جهة أخرى [3]، حيث لم تعرف الزراعات الاستعمارية في الجزائر أي تطور منذ 1880 إلا عن طريق القروض التي تمنحها فرنسا[4].

كان لزراعة الكروم الفضل في ارتفاع العائدات، حيث فاق عائد الهكتار الواحد القمح بعشرة أضعاف[5]، وكان ينتشر خاصة في مناطق السهول الخصبة في جهات عنابة، الجزائر و وهران[6].**الملحق رقم 03***.

---

[1] – عميرواي حميدة وآخرون، **مرجع سابق**، ص 66.

[2] – فيلوكيسرا: هو نوع من الأمراض النباتية التي تصيب الكروم ويسمى بقمل النبات، أنظر: مغدوري حسان، **مرجع سابق**، ص 43.

[3] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 254.

[4] – شارل روبير أجيرون، **مرجع سابق**، ص 171.

[5] – بشير بلاح، **نفسه**، ص 254.

[6] – أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، د ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص 112.

* أنظر المحلق رقم 03 ص 91.

زراعة الحبوب: تمثلت أساسا في زراعة القمح والشعير شهدت تراجعا في مساحتها من 2.591.892 سنة 1876 إلى 2.328.690 هكتار سنة 1896، وقد تحسن إنتاجه مع بداية سنة 1881 إلى 1980 ليتراجع في الفترة 1891 إلى 1900[1] وانتشرت زراعة القمح في السهول الداخلية والجبال، أما الشعير فتركزت زراعته في الجنوب وكان موجها للتصدير لصناعة الخمور[2].

زراعة التبغ: أدخل زراعتها المستوطنون ومارسها الجزائريون أيضا، كان إنتاجه كبيرا بين 1875 و 1876 لكنه تراجع بعد1880[3].

الحلفاء: استفاد سكان السهوب منه وقاموا ببيعه للشركات الأوروبية مقابل فرنك واحد إلى فرنك ونصف للقنطار، لكن بعد 1879 أصبح له تنظيم خاص حرم الجزائريين من الإفادة منه مثل السابق[4].

1-5- تدهور أعداد الماشية: تسبب تدهور إنتاج الأرض في تقلص أعداد الماشية والأبقار والماعز والإبل وحتى الخيول في هذه الفترة[5].

2- خنق الاقتصاد المحلي

بعد أن تم التضييق على النشاط الزراعي، وإضعاف الإنتاج المحلي فيه، لم يسلم القطاع الصناعي والتجاري هو الآخر من السيطرة الاستعمارية، وانحصر نشاطه وفقد حيويته السابقة، وأصبح الاقتصاد الاستعماري قائما على التحويل والتصدير خاصة بعد 1870.

2-1- الصناعة: شهدت غيابا كبيرا بسبب المنافسة الأوروبية الشديدة التي سعت للقضاء على الصناعة الجزائرية المتمثلة في الصناعات التقليدية المعتمدة على الوسائل القديمة مثل معامر الزيت والصابون، وصناعة السجائر والتبغ وما بقي من صناعات محلية[6]، كنسيج

---

[1] – شارل روبير أجيرون، **مرجع سابق**، ص ص 345 – 346.

[2] – أحمد توفيق المدني، **مصدر سابق**، ص ص 113 – 117.

[3] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، ترجمة: حاج مسعود وبالعربي، ج2، د ط، دار الرائد الجزائر، الجزائر، 2007، ص ص 349 – 350.

[4] – **نفسه**، ص 689.

[5] – شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر**، **مرجع سابق**، ص ص 349 – 350.

[6] – أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، **مصدر سابق**، ص 126.

الزرابي وحياكة الأصواف للاستهلاك المحلي بمقابل اهتمام الاستعمار بالصناعات التي تخدم مصلحة الاقتصاد الفرنسي من ذلك إنتاج الخمور الذي شيدت له المصانع الكبيرة لصناعته وتقطيره وأقيمت المراكز الهائلة لتخزينه[1] حيث كان ينتج سنويا منه حوالي 20 مليون هكتو لتر من الخمور[2]، وصناعة أخرى تقوم على استيراد وتحويل المواد المعدنية خاصة الفوسفات والحديد نحو الموانئ القريبة[3].

2-2- التجارة: تقلص نشاط التجارة الجزائرية أمام التطور السريع للنشاط التجاري للمعمرين خصوصا الصادرات نحو فرنسا بسبب التشجيع الذي لقيه هؤلاء المعمرون من طرف الحكومة الفرنسية، وتمثلت أساسا في المحاصيل التجارية التي تخدم الاقتصاد الفرنسي بدرجة أولى والمصالح المادية للمستوطنين وبينما تم التضييق على الجزائريين في ممارسة النشاط التجاري الخارجي، فسح المجال واسعا أمام الجالية اليهودية إلى جانب المجموعة الأوروبية لبسط نفوذها على دواليب التجارة الجزائرية[4] كما مارست السلطات الاستعمارية الاحتكار فقد أجبر القانون الفرنسي الجزائري على أن لا يباشر أي عملية نقل بحري للناس أو البضاعة إلا على السفن الفرنسية فالجزائريون مجبرون على بيع شركات الاحتكار والتجارة على ما يزيد عن حاجاتهم المحلية(أصواف، تمر، تبغ، حبوب، زيت...) ويشترون بالمقابل من المستوردين الأجانب ما يلزمهم فهم يستهلكون أكثر مما ينتجون[5] وهذا ما أدى إلى عجز الميزان التجاري الجزائري، وسبب تدهورا في منتجات القطاع التقليدي نظرا لعلاقته الضعيفة بالأسواق الخارجية، وعدم اهتمام السلطات الاستعمارية به مع جمود تطور وسائل الإنتاج فيه، كما أن منتجات هذا القطاع كانت محل تلاعب واستغلال التجار الفرنسيين، وبذلك حوصرت التجارة الخارجية الجزائرية[6] ومن أهم الصادرات والواردات التي تخضع في في أغلبها لسيطرة الاستعمار الفرنسي نذكر:

---

[1] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 256.

[2] – أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، **مصدر سابق**، ص 112.

[3] – عميراوي حميدة وآخرون، **مرجع سابق**، ص 66.

[4] – عبد الكريم بوصفصاف، **تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ج2، د ط، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص 116.

[5] – أحمد توفيق المدني، **نفسه**، ص 128.

[6] – عبد الكريم بوصفصاف، **نفسه**، ص 121.

– **أهم الصادرات:** شكلت الخمور نسبة كبيرة في المواد المصدرة خاصة منها الخام أو العادية الموجهة للمزج مع خمور فرنسا ذات الدرجة الكحولية الضعيفة[1] وتحولت الجزائر إلى إحدى أكبر الدول المنتجة والمصدرة للخمور في العالم[2] إضافة إلى الحبوب، الحيوانات الحية، المعادن، الفواكه...الخ.

– **أهم الواردات:** تشكلت مواد الاستيراد من السلع الآتية: نسيج مصنوعات حديدية، مصوغات، مصنوعات جلدية، حيوانات حية، منتجات المستعمرات، الآلات، السيارات، الأثاث، الملابس[3].

أمام هذا النشاط الكبير من الصادرات والواردات لم يكن للجزائريين فيها إلا نسبة قليلة جدا، وأمام الحركة النشطة للمراسي الجزائرية بفعل السفن التي لا تعود بالفائدة على الجزائريين إلا من اشتغل منهم حمالا ينقل البضاعة بين الأرض والسفن[4] ومن أجل ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي إنتاجا وتصديرا قامت فرنسا بتشجيع الشركات الفرنسية على الاستثمار ومنحها تسهيلا وإغراءات وإزالة الحواجز الجمركية نهائيا، وتوحيد نظم الضرائب والجمارك بين الطرفين حتى أصبح أكثر من 70% من تجارة الجزائر الخارجية تتم مع فرنسا، [5]، واحتلت بذلك الجزائر المرتبة الأولى في التجارة الخارجية بين المستعمرات الفرنسية وفرنسا وذلك بنسبة 35.30% من حجم التجارة الخارجية للمستعمرات[6]، وتحت الضغط المتواصل للمستوطنين على إدارة فرنسا رضخت الحكومة الفرنسية بمنح الجزائر استقلالا ماليا بموجب قانون 19 ديسمبر 1900، وأصبح الشأن الاقتصادي والمالي للجزائر بيد المستوطنين وأهملت بذلك المصالح الاقتصادية للجزائريين[7].

---

[1] – عبد الكريم بوصفصاف، **مرجع سابق**، ص 118.

[2] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 256.

[3] – عبد الكريم بوصفصاف، **نفسه**، ص 118.

[4] – أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، **مصدر سابق**، ص 129.

[5] – عميراوي حميدة وآخرون، **مرجع سابق**، ص 66.

[6] – بشير بلاح، **نفسه**، ص ص 256 – 257.

[7] - رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص 86.

ثالثا: الوضع الاجتماعي

1- تطور حركة الاستيطان

بعد الحملة الفرنسية على الجزائر أخذت فرنسا بإتباع سياسة التهجير والاستيطان للأوروبيين في أرض الجزائر، حيث شرعت في ترحيل المجرمين والمعارضين، والفقراء من أوروبا وفرنسا حيث عززوا مراكزهم وتسلموا مقاليد الحكم، وتجاهلوا الجزائريين، [1] وبقيام النظام المدني الذي أعلنت عنه الجمهورية في 9 مارس 1871 فتح من جديد ملف الاستيطان وتدعمت بقوانين 21 جويلية و4 سبتمبر 1871 التي تسمح بتأجير الأراضي للمعمرين دون دفع الضرائب، ومرسوم 6 أكتوبر 1871 الذي يعطي الأولوية للمستوطنين الفرنسيين في الاستفادة من القوانين السابقة، بالإضافة إلى مراسيم 30 سبتمبر 1870 التي تهدف إلى إقامة أكبر عدد ممكن من الملكيات الصغيرة مع ضرورة إنشاء قرى على مساحة كبيرة إلى جانب قانون وارني أوغست المعروف بقانون 26 جويلية 1873، وقانون التبعية المعروف بمرسوم 26 أوت 1881والذي يرمي إلى توطين الوافدين الأوروبيين في الأراضي الجزائرية ثم قانون 22 أفريل 1887 الذي يسمح بتقسيم الأراضي[2].

مرسوم 24 ديسمبر 1870 الذي ضم المناطق القبائلية الجزائرية لمناطق الاستيطان[3] الاستيطان[3] ومن جهة أخرى كان التهجير القصري والنفي والإبعاد يطال كل الجزائريين من من أجل إفراغ الجزائر من أبنائها[4].

بسبب حركة الاستيطان فقد عرفت أعدادا المعمرين ارتفاعا كبيرا في هذه الفترة وذلك بسبب القوانين والمراسيم التي منحت المستوطنين امتيازات كبيرة في الجزائر من أهمها قانون التجنيس الآلي والمتعلق بأبناء الأجانب المولودين بالجزائر وذلك سنة1899[5].

---

[1] – بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830 – 1962)**، ج2، د ط، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 40.

[2] – بوضرساية بوعزة، **مرجع سابق**، ص ص 97 –98.

[3] – رابح لونيسي وآخرون، **مرجع سابق**، ص231.

[4] – بن داهة عدة، **نفسه**، ص 109.

[5] – فرحات عباس، **ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر رحال، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص 71.

وهكذا أنشأت لهم السلطات الفرنسية حوالي 400 قرية استعمارية تتوفر على كل متطلبات الحياة من سكك حديدية، وطرق معبدة وشبكة مياه، وكهرباء واسعة[1] بحيث أقيم لهم 197 مركز استيطاني جديد ما بين 1871 و 1878، وبناء 264 قرية ما بين 1871 و1880، وتقديم أراضي للمستوطنين وبنيت لهم 107 قرية ما بين 1881 و 1890[2].

نتيجة هذه العمليات الاستيطانية ارتفع عدد الأوروبيين في الجزائر سنة 1880 إلى 376750 أي أن الجمهورية نجحت في تحقيق الاستيطان في ظرف 10 سنوات وهذا الذي لم تستطع فرنسا تحقيقه في مدة 40 سنة[3].

الجدول رقم01: عدد المهاجرين الفرنسيين والأجانب في الجزائر بين 1831 إلى1901 [4].

تواريخ الهجرة	المهاجرون الفرنسيون	المهاجرون الأجانب
1841-1831	15.497	20.230
1851-1841	65.497	65.233
1861-1851	103.332	76.330
1871-1861	129.998	115.516
1881-1871	195.418	181.354
1891-1881	267.672	233.169
1901-1891	364.257	245.853

[1] – فرحات عباس، **مصدر سابق**، ص 73.

[2] – شارل روبير أجيرون، **مرجع سابق**، ص 125.

[3] – صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 – 1900**، د ط ن د م، ج، الجزائر، 1984، ص ص 70-71.

[4]- عمار بوحوش، **الأرض والهجرة الأصالة**، وزارة التعليم العالي، 10 جويلية 1973، ص 83.

2- السكان في الجزائر

2-1- تعدد العناصر السكانية

تكون المجتمع الجزائري من مجموعتين مختلفتين حضارة وعددا بحيث تشكلت الأولى من العنصر الأوروبي التي كانت تسيطر على أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد مثل غالبيته الإقطاعيين في الريف والرأسماليين في المدن[1] وتضم أولا الفرنسيين الأصليين وثانيا الأجانب المتجنسين بالجنسية الفرنسية وقد بلغ عدد الفرنسيين سنة 1876 حوالي 156000 وعدد الأجانب 155 ألفا،وسمحت قوانين التجنيس الفرنسي في ابتلاع الأجانب وإدخالهم في إطار الجنس الفرنسي الجزائري[2] ويتكون هؤلاء الأجانب من:

الأسبان: وهم الأكثر عددا بحيث بلغوا سنة 1870 حوالي 92.510 وفي سنة 1876 حوالي 160.000 نسمة استقر اغلبهم في مناطق غرب البلاد واشتهروا بممارسة الزراعة[3].

الايطاليون: ينتشرون في الناحية الشرقية الجزائرية، وخاصة بعنابة مارسوا الصيد والبناء كما عملوا في المناجم والمقاطع[4] بلغ عددهم سنة 1896 بحوالي 35.268.

هناك المالطيون والروسيون وقلة من التونسيين والمغاربة.[5]

إضافة إلى هذه العناصر الأوروبية فهناك اليهود والذين تحصلوا على امتيازات بفضل قانون كريميو وكانوا يعتبرون قبلها من الأهالي[6].

أما المجموعة الثانية وتتشكل من الشعب الجزائري الذي يحتل المركز الأسفل من السلم الاجتماعي تعيش على هامش الحياة، وتعاني الحرمان، والفقر وهم طبقتان احدهما طبقة عامة تضم فلاحين، وعمال في الريف يشكلون91%، أما الطبقة الثانية وهم الفئة المتوسطة من التجار وأقلية مثقفة من ذوي المهن الحرة وبعض الموظفين في إدارة الاحتلال، وكذا من ملاك الأراضي في الريف.

---

[1] – حكيم بن الشيخ، **الأمير خالد ودوره في الحركة الوطنية ما بين 1912-1936**، د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013، ص 38.

[2] – أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر، مصدر سابق**، ص 152.

[3] – بن داهة عدة، **مرجع سابق**، ص ص 29 – 33.

[4] – أحمد توفيق المدني، **نفسه**، ص ص 156 – 157.

[5] – بوضرساية بوعزة، **مرجع سابق**، ص 34.

[6] – أحمد توفيق المدني، **نفسه**، ص 149.

2-2- الحالة الديمغرافية

أثار التزايد الملحوظ الذي عرفه الجزائريون غضب المعمرين حيث ارتفع عدد السكان بزيادة بلغت حوالي 337900 في أربع سنوات، وفي سنة 1881 و 1886 سجل التزايد ليصل إلى 444000 نسمة، وما بين 1888 و 1890 تم تسجيل 228914 ولادة منها 124843 ذكور، و104071 إناث، وقدرت نسبة الوفيات بـــــ 24.7%.

أما في الفترة من 1891- 1893 سجلت 285834 ولادة قدر عدد الذكور بـــــ 149798 والإناث بـــ136036 [1].

ما يمكن استنتاجه من هذه الزيادة الملموسة وقلة الوفيات في هذه الفترة راجع إلى خمود المقاومة وتراجعها.

أما من جهة الأوروبيين فقد بلغ الأجانب حوالي 218 أجنبي و318 فرنسي وذلك سنة 1896[2].

الجدول رقم02: الإحصائيات العامة للجزائر 1856-1901[3].

السنة	الأهالي	المعمرون
1856	2.328.091	159.282
1872	2.125.052	279.691
1891	3.577.063	530.894
1901	4.098.955	640.976

[1] - كمال كاتب، **أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962**، د ط، دار المعرفة الجزائر، د ت، ص ص 174-175.

[2] - فرحات عباس، **مصدر سابق**، ص 83.

[3] - حكيم بن الشيخ، **مرجع سابق**، ص 39.

3- تدهور الوضع المعيشي للسكان الجزائريين

3-1- الصحة: ظلت الجزائر على مدار ثلثي الأخيرين من القرن التاسع عشر تسجل الوفيات بسبب الأمراض الفتاكة خاصة الجذري[1] إضافة إلى مرض السل، الزهري، التيفوس وأدى ذلك إلى وفاة العديد من الأطفال في مقتبل العمر مقارنة بأطفال المعمرين الذي يحضون بكل الرعاية الصحية[2]، إضافة إلى ندرة الأطباء بالنسبة للسكان الجزائريين حيث لا يجدون سوى طبيب واحد، وفي غالب الأحيان لا يستطيعون تحمل نفقات الطبيب والصيدلي[3].

إضافة إلى قلة المستوصفات وعدم صلاحيتها لتقديم العلاج المناسب وعموما فإن الحالات المستعصية من الأمراض مرجعها بالدرجة الأولى للحرمان الاجتماعي، وسوء التغذية المزمن في المدن والأرياف الجزائرية، فبعد أن كان لكل جزائري خمسة قناطير من الحبوب خلال سنة 1871 تناقص ذلك إلى أربعة قناطير سنة 1900[4].

لم تبدي سلطات الاحتلال أي اهتمام بالأحوال الصحية للجزائريين، فحتى عند إصدار قانون الصحة العمومي 1884 المتعلق باقتراح برنامج لتلقيح السكان استفاد منه المعمرون منهم، بينما بقي الجزائريين أقل المستفيدين من النظام الصحي الاستعماري[5].

3-2- السكن: تعتمد أساسا على مساكن بسيطة من الأكواخ المصنوعة من الأغصان أو من الطوب والحجارة التي لا تصلح حتى لعيش الحيوانات، وفي قرى لا تتوفر على أدنى شروط الحياة، ويفرشون الحصير البالي من أوراق الأشجار، وطعامهم بسيط يتناولونه في أواني من الخشب أو الطين[6].

---

[1] – مصطفى خياطي، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر**، تر: خيضرية يوسفي، د ط، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2013، ص 87.

[2] – حكيم بن الشيخ، **مرجع سابق**، ص 40.

[3] – أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، **مصدر سابق**، ص 359.

[4] – حكيم بن الشيخ، **نفسه**، ص 40.

[5] – مصطفى خياطي، **نفسه**، ص 88.

[6] – شارل روبير أجيرون، **مرجع سابق**، ص 351.

3-3- التعليم: عمل الاستعمار الفرنسي منذ دخوله للجزائر على القضاء على مقومات الشخصية الجزائرية من خلال محاربة لغته العربية، ودينه الإسلامي، وتم بذلك إصدار قانون يجعل اللغة الفرنسية في الجزائر لغة رسمية تدرس في المدارس، وتجرى بها كل المعاملات العامة من أجل إدماج الشعب الجزائري بفرنسا ثقافيا، وكانت البداية بإنشاء مدارس عربية-فرنسية لإبعاد الجزائريين عن المدارس القديمة[1] لكن منذ 1873 تم غلق المدارس العربية الفرنسية وكذلك الزوايا والكتاتيب المتبقية وفتح بدلها مدارس فرنسية، ويعتبر جول فيري وزير التعليم العام في هذه الفترة من أشد المهتمين بنشر التعليم الفرنسي، وتصفية المدارس العربية، وخاصة بمنطقة القبائل التي عمل على فتح مدارس أهلية بها وفق مرسوم 9 نوفمبر 1881 بمقابل غلق المراكز التعليمية التقليدية[2].

في أكتوبر1892 صدر مرسوم يمنع إنشاء أي مدرسة عربية مما أدى إلى الاعتماد على التعليم السري[3].

اتبعت السلطات الفرنسية في نفس السنة مخطط يقضي بإنشاء حوالي 60 مدرسة فرنسية وتدريس خمسة آلاف طفل إلا أنه لم يتجاوز 10 مدارس وتدريس خمس مائة تلميذ سنة 1896[4].

هكذا تم التضييق على التعليم العربي، وحرم أطفال الجزائر من التعليم وأصبح مصيرهم التشرد في الشوارع ومسح أحذية المستوطنين بمقابل وجد أطفال الأوروبيين مقاعد لهم في المدارس بالجزائر[5]،**الملحق رقم 04***.

---

[1] – الفضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، ط3، دار الهدى، 2007، ص 97.

[2] – جمال قنان، **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار(1830-1944)**، د ط، دار هومة الجزائر، د ت، ص ص 105-107.

[3] – شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق**، ص 256.

[4] – أحمد توفيق المدني، **جرائم الاستعمارية، الفتى المسلم**، ترجمة: محمد المعراجي وعمر المعراجي، ج1، ط2، قالمة، الجزائر، 2013، ص377.

[5] – فرحات عباس، **مصدر سابق**، ص 102.

* أنظر المحلق رقم 04 ص 91.

شكلت هذه الفترة من عمر الاستعمار الفرنسي في الجزائر أصعب المراحل عبئا و قساوة، فرغم سقوط نظام الحكم العسكري إلا أن قيام نظام الحكم المدني قد كان أكثر خطورة و جورا من الأول، وفتح المجال واسعا أمام سيطرة المستوطنين على الجزائر، و تجاهل حقوقهم و تمادى في تطبيق الإجراءات والقوانين الهدامة التي مست كافة الميادين ما جعل الحياة في الجزائر بيئة طرد للعيش والسكان.

الفصل الثاني

ظروف وأسباب الهجرة الجزائرية نحو فرنسا

أولا: مفهوم الهجرة.

ثانيا: اتجاهات الهجرة الجزائرية في القرن التاسع عشر.

ثالثا: ظروف الهجرة إلى فرنسا.

رابعا: أسباب الهجرة نحو فرنسا.

أدى تدهور الأوضاع في جميع مناحي لحياة الجزائريين إلى خلق جملة من الظروف والأسباب التي كانت الدافع إلى اتخاذ موقف الهجرة كحل للأزمة التي سببها الاستعمار الفرنسي، بعد أن تمادى في حرمان الجزائريين وسلبهم أملاكهم بالقوة العسكرية المتفوقة وبالقوانين الاستعمارية الرسمية التي توالت منذ الاحتلال وحتى مطلع القرن العشرين بهدف إزالة الوجود الجزائري تماما وتعويضه بالوجود الأوروبي مما دفع بالكثير من الجزائريين إلى الهجرة كأفراد وجماعات نحو البلدان المجاورة كالمغرب وتونس خلال بداية الاحتلال ونحو بلدان المشرق العربي خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ونحو أوروبا وبخاصة فرنسا عند مطلع القرن العشرين.

أولا: مفهوم الهجرة

1- لغة: (هجره) يهجره هجرا بالفتح، أو هجرانا بالكسر: أي قطعه والهجر ضد الوصل، وهجر الشيء يهجر هجرا أي تركه واعرض عنه، وهجر الرجل هجرا إذا تباعد ونأى ويقال لقيت فلانا بعد هجر أي بعد مغيب طويل[1].

2- اصطلاحا: الهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى، وقال الأزهري: أصل المهاجرة عند العرب هي خروج البدوي من باديته إلى المدن، يقال هاجر الرجل إذا فعل ذلك، وكذلك كل محل بمسكنه، متنقل إلى قوم آخرين بسكناه، فقد هاجر قومه، وسمي المهاجرون مهاجرين لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشئوا بها لله، ولحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال حيث هاجروا إلى المدينة فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري، وسكن بلدا أخر فهو مهاجر[2].

أما التعريف الحديث فالهجرة في علم السكان (الديمغرافيا) هي كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة، وأما في علم الاجتماع فتدل على تبدل الحال الاجتماعية كتغير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية أو غيرها وقد يجتمعان، أما التهجير فهو

[1] – محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ط1، دار الأبحاث، الجزائر، 2011، ص 481.

[2] – **نفسه**، ص781.

الإرغام على الهجرة بالقوة والتهديد، ولظاهرة الهجرة صلة بأكثر من علم فلها صلة بالتاريخ، وبعلم الاقتصاد، وبالسياسة وبعلم النفس، والاجتماع وبعلم السكان وبغير ذلك من العلوم[1].

الهجرة ظاهرة قديمة تتمثل في انتقال الأفراد، والجماعات من منطقة إلى أخرى لتحسين أوضاعهم الاقتصادية، أو هربا من اضطهاد سياسي أو ثقافي أو حروب مدمرة، أو من كوارث طبيعية وغيرها من الأسباب[2].

من أقدم الهجرات التاريخية نذكر هجرات أهل الحجاز، واليمن التي اتجهت إلى مختلف أنحاء شبه الجزيرة العربية وإلى خارجها، ومنها نزح الساميون إلى العراق، وإلى سوريا ولبنان والى خليج العقبة وإلى مصر.

في الغرب كانت هجرات الجرمان والإغريق والفينيقيين، كما تركزت الهجرات في العصر الجاهلي من بعض أقاليم شبه الجزيرة العربية إلى بعضها الأخر أو إلى خارجها سعيا وراء الكلأ والماء أو بسبب الحروب الأهلية.

من أهم الهجرات على الإطلاق في التاريخ العربي والإسلامي نذكر الهجرة الكبرى التي يؤرخ بها المسلمون إلى الآن، والتي غيرت مجرى التاريخ البشري وهي هجرة النبي محمد صلي الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة المنورة ثم الهجرات التي تتابعت بعدها، والتي انتشر فيها المسلمون بداعي نشر الإسلام من الصين شرقا إلى الأندلس غربا، ومن أقاصي السودان جنوبا إلى آسيا الصغرى والبلقان وفرنسا وإسبانيا شمالا[3].

لقد وردت كلمة الهجرة في أكثر من مناسبة في القرءان الكريم منها قوله تعالى " ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا وسعة ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفورا رحيما"[4].

---

[1] – عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج7، د ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1994، ص 67.

[2] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص317.

[3] – عبد الوهاب الكيالي، **نفسه**، ص 67.

[4] – سورة النساء، الآية 100.

وقوله تعالى " إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيما كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وسآءت مصيرا"[1].

وهذا دلالة على ضرورة الهجرة عند الحاجة والحث على البحث عن أسباب الحياة الأفضل.

تنقسم الهجرة عادة إلى هجرات داخلية تحدث داخل البلد نفسه كهجرة سكان الريف نحو المدينة أو العكس وهجرات خارجية أي خارج البلد نفسه، وكلتا الهجرتين عرفتهما الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي.

[1] – سورة النساء، الآية 97.

ثانيا: اتجاهات الهجرة الجزائرية في القرن التاسع عشر

فتح باب الهجرة في الجزائر منذ 1830 أي من بداية الغزو الاستعماري الفرنسي للجزائر، وكانت في اتجاهات مختلفة وفي أزمنة متفاوتة، ولأسباب متعددة حسبما تقتضيه حال تلك الفترة، وكل تلك العوامل كان مصبها الرئيسي هو الاحتلال الفرنسي، وأولى هاته الهجرات حدثت بعد النكبة الأولى إلى الاحتلال[1] فعندما تأكد الجزائريون من استحالة هزيمة فرنسا التي احتلت بلدهم، وجردتهم من أراضيهم وأموالهم، وأخضعتهم لسيطرتها، وحرمتهم أبسط حقوقهم استقر الرأي على ترك البلاد[2].

1- نحو بلدان الجوار (تونس والمغرب)

كان المغرب وتونس الوجهة الأولى للمهاجرين الجزائريين بحكم القرب والجوار حيث قصدهما أول المهاجرين ومن أبرز الهجرات إليها نذكر هجرة أعيان العاصمة، ومجموعات كبيرة من معسكر، وتلمسان عام1832[3] وفي نفس السنة تكونت جالية من المهاجرين في مراكش بحيث تجمع أفرادها في أكثر من مكان، واستقر أغلبهم في فاس، وتدفق إليها أعيان وهران، كما أدى سقوط قسنطينة عام 1837 إلى هجرة سكانها الذين توجهوا إلى تونس. كما كان عامل فشل المقاومة سببا بارزا في اغلب الهجرات إضافة إلى سياسة الاستعمار الاضطهادية، ابتداء بهزيمة بومعزة 1845، والأمير عبد القادر 1847، وبوبغلة 1854، والمقراني عام 1871، ومقاومة بوعمامة عام 1880.

فبعد هزيمة المقراني عام 1871 حدثت هجرات كبيرة من وهران والقبائل وقسنطينة واستمرت إلى غاية 1875[4].

---

[1] – مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954**، د ط، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 23.

[2] – عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام(1847 – 1918)**، د ط، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 14.

[3] – خير الدين شترة، **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية (1900 – 1939)**، ط2، دار كردادة، الجزائر، 2010، ص 88.

[4] – زوينة خالدي، **سياسة الهجرة الأوروبية في الجزائر 1830 إلى 1930 وانعكاساتها**، مذكرة تخرج ماستر، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2014-2015، ص 152.

وهجرة أخرى بنواحي سطيف، وهجرة أعيان عنابة في نفس السنة، وقد قصدتا تونس. كما شهد الجنوب الجزائري هو الأخر هجرات متتالية أولها ضمت 300 فرد قطعوا الجنوب وصولا إلى الجريد التونسي سرا، ومجموعات أخرى من واد سوف وقدرت بحوالي 2000 و 1208 شخص من واد ميزاب[1]، وازدادت وتيرة الهجرة بعد 1874 خاصة نحو تونس بسبب السياسة الاستعمارية، والدعاية الدينية للطرق الصوفية، وكذا التسهيلات التي وجدها هؤلاء المهاجرون من قبل السلطات التونسية بحيث منحت بين عامي 1868 و 1873 قطعا زراعية للجزائريين مع إعفاءات ضريبية، وكانت منطقة القبائل من أبرز المناطق التي عرفت هجرة كبيرة إلى تونس بعد 1871[2]، وقد قدر عدد الجزائريين بتونس سنة 1874 بحوالي 100000 شخص بينما قدر سنة 1876 بحوالي 16600 شخص[3].

2- نحو بلدان المشرق العربي

كان المشرق العربي ثاني وجهة قصدها الجزائريون في القرن التاسع عشر، حيث ارتفع عدد المهاجرون إليها تدريجيا، وكانت مقصد المهاجرين بسبب ملائمة بيئتها الدينية والثقافية، وبالخصوص سوريا إضافة إلى مصر والحجاز وفلسطين ولبنان.

لعب العامل الديني الدور الأبرز بالدفع إلى الهجرة الجزائرية نحو المشرق بحيث دعا شيوخ الزوايا والطرق الصوفية كالطريقة الدرقاوية، والطريقة الرحمانية إلى الهجرة، وبضرورة ترك البلاد التي دنسها الكفار، والالتحاق بالبلدان الإسلامية الأصيلة.

كانت سوريا الوجهة المفضلة للجزائريين، وكانت مقصد أغلب الهجرات إلى المشرق العربي، وحصل أن هاجرت عشرات العائلات الجزائرية بزواوة إلى سوريا استجابة إلى دعوة أحد شيوخ الطرق الصوفية بها، بعد أن أبدت فرنسا نوايها في احتلال بلاد القبائل، وذلك سنة 1847، وضمت إليها مجموعات أخرى وبدعوة من أحد الشيوخ وبعد توسع الاستعمار

---

[1] – خير الدين شترة، **مرجع سابق**، ص ص 91-98.

[2] – نادية طرشون، **الهجرة الجزائرية نحو المشرق أثناء الاحتلال**، د ط، دار هومة، الجزائر، 2007، ص ص 259 – 261.

[3] – **نفسه**، ص 263.

ازدادت وتيرة الهجرة أكثر في منطقة القبائل، والتي توجهت في غالبها نحو سوريا[1]. كما لعب استقرار الأمير عبد القادر بدمشق منذ 1856 عاملا آخر في جذب المهاجرين الجزائريين إليها، وحدث ذلك تلقائيا دونما أي دعوة منه بحيث انتقلت قبائل بأكملها إلى دمشق، وتضاعفت أعداد المهاجرين إليها عدة مرات، وفي سنوات قليلة، كما هاجرت إليها عديد العائلات الزواوية عام 1857، وهجرة أخرى لنحو 200 عائلة زواوية أيضا عام 1864[2].

كما دفعت الأزمات الاقتصادية الحادة إلي عاشها الجزائريون ما بين سنتي 1867 و 1868، والتي أدت إلى مجاعات رهيبة بسبب الجفاف وقلة المحاصيل الزراعية، كما اجتاح الجراد مناطق هامة في الشرق الجزائري، وأتى على الأخضر واليابس الشيء الذي دفع بالفلاحين الجزائريين إلى الهجرة، ومغادرة بلادهم منها هجرة 1885 التي حصلت بسبب القحط والجفاف الذي مس شرق البلاد إضافة إلى عامل الدعوة بداية بدعوة الدولة العثمانية نفسها التي دعت الجزائريين للسفر إلى ولاياتها، وتأثرا بدعوات المهاجرين السابقين في كل من سوريا ولبنان وفلسطين، ونشطت هذه الحركة الدعوية خاصة مابين (1856–1860)[3].

في عام 1888 هاجرت ما يقرب 178 عائلة، و 347 فردا متأثرين بحركة الجامعة الإسلامية[4]. وأما بالنسبة للهجرة إلى مصر فقد تم تسجيل 436 عائلة جزائرية بالقاهرة منذ 1870، والى غاية1891[5] وفي عام 1892 هاجرت عائلات بأكملها من البلاد القبائلية، وقصدت سوريا، أما هجرة عام 1893 فكانت نحو الحجاز حيث تغيرت وجهة الجزائريين هذه المرة، وهاجرت إليه عديد العائلات من سيدي عقبة[6]، أما هجرة عام 1898 والتي

---

[1] – عمار هلال، **مرجع سابق**، ص ص 14 – 15.

[2] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 320.

[3] – عمار هلال، **نفسه**، ص ص 17– 47.

[4] – زوينة خالدي، **مرجع سابق**، ص 152.

[5] – كمال كاتب، **مرجع سابق**، ص 223.

[6] – عمار هلال، **نفسه**، ص ص 51 – 53.

حصلت بسبب الإغراءات التي قدمها بعض الأوربيين لبعض الجزائريين ببيع أراضيهم والهجرة نحو سوريا، والتي كانت أيضا وجهة لعدد من الأسر الكبيرة بمليانة سنة1899[1].

3- الهجرة نحو فرنسا

تميزت الهجرة الجزائرية نحو فرنسا في القرن التاسع عشر أنها كانت فردية، واختلفت دوافعها من شخص لأخر ومن أبرز الشخصيات التي هاجرت في هذه الفترة:

حمدان خوجة[2] كانت زيارته الأولى أثناء إحدى رحلاته عام 1820[3] بدافع الفضول أما زيارته الثانية فكانت عن طريق تهجيره قصرا بسبب نشاطه المعادي للاستعمار فألحق بباريس في 1833 أين واصل كفاحه هناك مطالبا بتحسين الأحوال الجزائرية وفاضحا سياسات الاستعمار وانتهاكاته بالجزائر من ذلك شهادته أمام اللجنة الإفريقية، وكتابة المقالات الصحفية والنشرات[4].

أحمد بوضربة[5]: الذي نفي هو الأخر إلى باريس بسبب نشاطه السياسي المتزامن مع نشاط نشاط حمدان خوجة[6]، **الأمير عبد القادر** الذي نفي هو الأخر بعد هزيمته، **والأمير خالد**[7]الذي انتقل إليها بدافع الدراسة هناك حيث التحق بثانوية" لويس لوغران" بباريس وبعد

---

[1] – بشير بلاح، **نفسه**، ص 32.

[2] –حمدان خوجة: ولد عام 1773 بمدينة الجزائر أتم تعليمه بتفوق وأجاد تعلم اللغات والعربية والفرنسية والتركية والانجليزية، كان كثير الترحال أشهر كتبه المرآة التي صور فيها انتهاكات الاستعمار الفرنسي وأحوال الجزائر، أنظر: رابح لونيسي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 67.

[3] – محمد العربي الزبيري، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، د ط، السهل، الجزائر، 2009، ص 92.

[4] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 62.

[5] – أحمد بوضربة: ولد سنة 1864 بالعاصمة تحصل على الجنسية الفرنسية وتقلد عدة مناصب منها محامي ومدافعا عن حقوق الأهالي، كان عضوا قياديا في حركة الشبان الجزائريين، أنظر: خديجة جاب الله، النشاط الثقافي في مهاجرين الجزائريين بفرنسا، مذكرة ماستر تاريخ حديث ومعاصر، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2014 – 2015، ص 44.

[6] – محمد العربي الزبيري، **نفسه**، ص 98.

[7] – الأمير خالد: (1875 – 1936) حفيد الأمير عبد القادر، ولد بدمشق ثم تنقل إلى الجزائر 1892، درس بفرنسا، شارك في ح ع 1، دخل الجزائر بعد نهاية الحرب وشرع في العمل السياسي وأسس جماعة النواب وطالب سنة 1922 بإصلاحات فنفي وواصل نضاله بفرنسا، أنظر: رابح الونيسي وآخرون، **نفسه**، ص 49.

نجاحه هناك دخل مدرسة سان سير العسكرية عام 1893 بسعي من والده، ثم انقطع عنها مدة ليرجع إليها فيما بعد فيكمل دراسته ويحصل على رتبة ملازم عام 1897[1].

هناك من ذهب إليها بدافع الخدمة العسكرية حيث كانت حينها أمرا اختياريا قام به عدد من الجزائريين لتحسين وضعيات أسرهم المعيشية بحيث كان هناك 7000 مسلم جزائري يخدمون في الجيش الفرنسي بداية عهد الإمبراطورية الثانية، كما شارك الجزائريون في حرب القرم، كما تم رفع أعدادهم تدريجيا خلال سنوات، ووصل إلى 70000 ثم إلى حدود 12963 في أكتوبر 1858 بينما قدر عددهم سنة 1870 بحوالي 13273 جندي[2].

[1] – يحيى بوعزيز، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه(1912 – 1948)**، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2007، ص 35.

[2] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون والمسلمون وفرنسا، مرجع سابق**، ص ص 722 – 723.

ثالثا: ظروف الهجرة نحو فرنسا قبيل مطلع القرن العشرين

لعبت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر دورا مهما في خلق الظروف المواتية لهجرة الجزائريين بحيث جعلت من الجزائر أرضا مستعصية لعيش أهلها، وذلك من خلال سلسلة من القوانين الإدارية التي وضعت خصيصا لإرهاق الشعب الجزائري، وإحكام السيطرة على الجزائر وإدماجها تدريجيا بفرنسا.

1- القوانين الجائرة:

1-1- إصدار مرسوم[1] كريميو: أصدر المرسوم يوم 24 أكتوبر 1870 من طرف اليهودي أدولف كريميو والذي حمل اسمه. ولقد سعى كريميو لحصول اليهود على نصيبهم من الجزائر فاصدر هذا المرسوم والذي نص على تجنيس جماعي ليهود الجزائر البالغ عددهم آنذاك 34574 يهودي بالجنسية الفرنسية، وحصل بموجبه اليهود على الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية كمواطنين مثل بقية الفرنسيين بمقابل إهمال الجزائريين[2].

1-2- مراسيم التحكم في القضاء: اعتبرت فرنسا العدالة الإسلامية عدالة متخلفة فقامت بإضعافها وإقامة النظام القضائي الفرنسي بدلها خاصة بقيام الجمهورية الثالثة بفرنسا بإصدار مجموعة من المراسيم كان أهمها في هذا المجال: مرسوم 28 أكتوبر 1870 الذي أقام هيئات محلفين في المحاكم الجنائية مكونة من المستوطنين واليهود وأصبح مصير المسلمين بأيدي أعدائهم، مرسوم 26 جوان 1873 القاضي بتجريد القضاة المسلمين من حق النظر في قضايا الملكية، مرسوم 29 أوت 1874 الذي أمر بإلغاء المحاكم الإسلامية بمنطقة القبائل وإنقاص عدد المسلمين القضاة بالمجلس الأعلى للقضاة ومرسوم 10 سبتمبر 1886 الذي خول حل الخلافات المدنية والتجارية بين المسلمين لقضاة الصلح الفرنسيين، ولم يبق لقضاة المسلمين سوى الفصل في قضايا الأحوال الشخصية والمواريث ثم قرار 25

[1] – المرسوم: قرار تصدره السلطة التنفيذية ممثلة في الرئيس أو الوزراء له مفعول القانون، أنظر: رابح لونيسي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 78.

[2] – رابح الونيسي وآخرون، **نفسه**، ص 83.

ماي 1892 الذي نزع من القضاء الإسلامي كل سلطة بمقابل تنفيذ أحكام قضاة الصلح الفرنسيين[1].

1-3- قانون وارني 1873: حقق المعمرون من خلاله مطلبا من مطالبهم الكبيرة وفسح لهم المجال لدخول أراضي العرش وذلك بواسطة قانون 26 جويلية 1873 المشهور بإسم قانون وارني وهو الذي أسس للملكية الفردية داخل أراضي القبائل الجماعية التي بقيت محافظة على صفتها الملكية المشتركة وفتح بذلك المجال أمام الاستيطان ونشاط رؤوس الأموال الأوربية، وقد زعم وارني بقانونه هذا أنه خدمة لمصالح الجزائريين لأنه يمنحهم حق ملكية الأرض وأن الملكية الجماعية معيقة لتطور الفرد الجزائري وبهذا القانون يكون الاستعمار الفرنسي قد ضرب المجتمع الجزائري في عمقه فهدف وارني الحقيقي هو القضاء على وحدة القبيلة الجزائرية[2].

1-4-إصدار قانون الأهالي: طبقت الإدارة الاستعمارية سياسة الزجر ضد الأهالي وتجاوزت في قسوتها كل الحدود فأصدرت يوم 28 جوان 1881 ما عرف بقانون الأهالي وهي عبارة عن مجموعة من العقوبات الزجرية التي لا علاقة لها بالقانون العام حددت 41 مخالفة خاصة بالأهالي وخفضت إلى 21 مخالفة عام 1891 و استكملت شكلها النهائي في ديسمبر 1897، واستمرت الإدارة في تطويرها وتجديدها حسب الظروف والأحوال وبفضل هذه القوانين خول الحاكم العام سلطة توقيع العقوبات الصارمة على الأهالي دون محاكمة بدعوى حفظ الأمن وذلك بالسجن والتغريم، كما خولت للسلطات الإدارية حق سجن الأشخاص وممارسة أملاكهم دون صدور حكم قضائي بذلك، توسيع سلطات قضاة الصلح، كما خول رؤساء البلديات حق مقاضاة الأهالي في حالة عدم وجود القاضي، شرع مبدأ المسؤولية الجماعية عند حصول أي حادث في أي مكان وتطبيق العقوبات الجماعية ومنع الأهالي من التنقل بين الأقاليم والمناطق دون رخصة أو إذن من إدارة الشرطة[3].

---

[1] – رابح الونيسي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 89.

[2] – صالح عباد، **مرجع سابق**، ص ص 78 – 79.

[3] – يحيى بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954)، د ط، د م ج، الجزائر، 2007**، ص 38.

2- حصول المستوطنين على الاستقلال المالي للجزائر: تمكن المستوطنون وفقا لقانون 19 ديسمبر 1900 من الحصول على الاستقلال المالي بعد أن أصبحت للجزائر المستعمرة شخصيتها المدنية مما أعطى الجزائر نوعا من الحكم الذاتي المالي[1] وبهذا انتقلت السلطة الفعلية إلى يد النواب الأوربيين في المجلس المالي وأصبحوا يتخذون جميع القرارات التي تخدم مصالحهم، وعلى الحاكم العام تنفيذ قراراتهم التي يتخذونها في البرلمان الصغير الذي تم إنشاؤه لخدمة مصالح 1 من 10 من نسبة السكان الذين ينحدرون من أصل أوربي ويهودي وحرمان 9 من 10 من نسبة السكان من الحقوق الطبيعية، وبذلك تحكم المستوطنون في إدارة الشؤون المالية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالجزائر إذ أن القانون أعطاهم صلاحية مراقبة الميزانية الجزائرية وشبكة السكة الحديدية والمواصلات والغاز والكهرباء...[2]

أهملت بذلك المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجزائريين مع أنهم كانوا يوفرون أكثر من نصف موارد الخزينة[3] وإلى جانب ذلك ونظرا للتمثيل النيابي الذي كان لهم في المجلس الوطني بباريس فقد كانت لهم القدرة على منع أو الحصول على القوانين الخاصة بالجزائر، وبذلك أصبح الوضع في الجزائر أسوء مما كان عليه في القرن التاسع عشر[4].

---

[1] - خيثر عبد النور، **منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية (1830 - 1954)**، ط خ، م و د ب ح و ث ن، الجزائر، 2007، ص 90.

[2] - **نفسه**، ص 91.

[3] - رابح الونيسي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 89.

[4] - خيثر عبد النور، **نفسه**، ص 91.

رابعا: أسباب الهجرة نحو فرنسا مع مطلع القرن العشرين

1- الأسباب السياسية

1-1- طبيعة الحكم الفرنسي: اعتبر نظام الحكم الفرنسي الجزائريين مجرد أهالي لا يتمتعون بحقوق المواطنة وحرمهم من المشاركة في الانتخابات البلدية والبرلمانية، وعزلهم تماما عن الحياة السياسة بقانون 1889 الذي يسمح للأجانب من ذوي الجنسية الفرنسية بحق التصويت في الانتخابات البلدية أو التشريعية، وأدى ذلك لارتفاع أعداد الأوربيين بالجزائر أمام حرمان الجزائريين من الحصول على الجنسية الفرنسية، وبالتالي حرمانهم من المشاركة في العمل السياسي، وبذلك تحكم المعمرون في مصير الجزائريين، وحرمان الجزائريين من المشاركة في هيئة المحلفين الشرعيين وفقا لمرسوم 24 أكتوبر 1870، ويتمثل دور هذه الهيئة في النظر للقضايا المقدمة للمحاكم، واشتراط الجنسية الفرنسية للعضوية فيها[1] بمقابل تجنيس جماعي لليهود والذي خولهم القانون الفرنسي ليكونوا أفضل مرتبة من المسلمين، وميزهم من جميع النواحي القانونية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية.

1-2-القوانين الاستثنائية المضايقة للجزائريين: خص بها الجزائريون دون المعمرين الذين يخضعون لقوانين عادية، وهذا ما مثله قانون الأهالي خصوصا الذي بقي معمولا به منذ 1881 وإلى غاية فترة متأخرة من عمر الاحتلال، والذي حدد المخالفات التي يعاقب عليها الجزائريون وتغيرت مواده عدة مرات، لتصبح 23 مخالفة عام1904[2]، من خلاله مارس الحكام المحليون ضغوطات كبيرة على الجزائريين فالمسلم الذي يمشي دون رخصة في جيبه يتعين عليه أن يدفع غرامة وإذ لم يستطع دفعها يذهب إلى السجن[3]، وعن هذا الوضع يقول المفكر المصري محمد فريد الذي زار الجزائر عام 1901 واصفا حال الجزائريين في مقال نشره في جريدة اللواء المصرية "يعامل المسلمون في الجزائر بقوانين مخصوصة في غاية الشدة، والصرامة فهم محرومون من حرية الكتابة، وحرية الاجتماع، بل ومن السفر والانتقال، وحرية مطالعة الكتب والجرائد، ومن الغريب في بلاد الجزائر أنه لا يسمح للعربي

---

[1] – علال ليندة وفايزة قالمي، **الهجرة الجزائرية نحو فرنسا أسبابها ونتائجها**، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال(1830 – 1962)، ط خ، م و م، الجزائر، 2007، ص 213.

[2] – رابح الونيسي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 85.

[3] – عمار بوحوش، **مرجع سابق**، 109.

أن يسافر خارج المركز الذي يقيم فيه إلا بإذن من البوليسي يبين له فيه الجهة التي يقصد الذهاب إليها، والمدة التي يمكنه التغيب فيها عن قريته، أو مدينته، وعليها أن يتوجه لمركز البوليس في الجهة التي يقصدها بمجرد وصوله إليها لكي يعلم له على الجواز"[1].

– إنشاء المحاكم الزجرية عام 1902 عقب ثورة التركي عام 1901، وأصبح للمحاكم سلطات خاصة منها محاكمة الجزائريين دون حضور محاميين وزيادة قيمة العقوبات، ووصلت الأحكام الجائرة على الجزائريين 16141 حكما عام 1902، و 16991 حكما عام 1903، و18873 حكما عام 1904، و19147 حكما عام 1905.

– تم في 22 مارس 1905 تشكيل لجنة من رجال القانون مهمتها إعداد مشروع تمهيدي لتقنين أحكام الشريعة الإسلامية بغرض تشويه وتحريف هذه الشريعة.

– إعلان فرنسا قانون فصل الدين عن الدولة منذ 1907، ويمس المسيحية واليهودية بينما أبقت على الدين الإسلامي[2]، وضبطت كافة الأوقاف الإسلامية التي كانت تقوم بحياة المساجد ورجال الدين والقضاء الإسلامي، وأدخلت كل ذلك ضمن أملاك الدولة، ووزعت الأرض على الاستعمار، فلم تبق بأرض الجزائر من أوقاف عامة إسلامية إلا ما بقي ببلاد ميزاب وحدها[3].

– إصدار قانون جونار[4] 1908 الذي قضى بمنع الجزائريين من الحج بحجة انتشار مرض الطاعون في تلك البقاع لضمان عدم تأثر الجزائريين بأحداث المشرق وفكرة الجامعة الإسلامية وهكذا لم تترك فرنسا أي مجال وإلا ضيقت فيه على الجزائريين[5].

1-3- انعدام المنظمات والهيئات التشريعية التي تدافع عن المصالح الجزائرية: افتقرت الجزائر منذ احتلالها وإلى غاية هذه الفترة إلى هيئات ومنظمات واضحة تدافع عن مصالح وأراء الجزائريين وتطالب بحقوقهم الشرعية ماعدا بعض المحاولات الفردية الضعيفة التي

---

[1] – سعيد بورنان، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا(1934 – 1954)**، د ط، دار هومة، الجزائر، 2001، ص 35.

[2] – رابح الونيسي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 87.

[3] – أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر، مصدر سابق**، ص65.

[4] – جونار: حاكم الجزائر العام ثلاث مرات(1900 إلى 1901) ومن(1903 إلى 1911) وبعد ح ع 1، وكانت استقالاته بسبب هجمات المستوطنين، أنظر: رابح الونيسي وآخرون، **نفسه**، ص 87.

[5] – رابح الونيسي وآخرون، **نفسه**، ص 87.

تفتقد القوة السياسية والتنظيم المحكم، كما أن فرنسا وإدارتها سعت للقضاء على أي محاولة أو حركة سلمية تهدف لنيل الحقوق المدنية[1].

1-4- التجنيد الإجباري: من أبرز العوامل التي دفعت بالهجرة إلى فرنسا حيث فرض على الجزائريين أداء الخدمة العسكرية وفق مرسوم 3 فيفري 1912 كتجنيد تكميلي إضافة إلى التطوع الذين كان جاريا به منذ بدايات الاحتلال[2]، ونستطيع القول بأن فكرة التجنيد الإجباري لم تكن وليدة اللحظة فقد سبق وأن طرح المشروع في أكثر من مناسبة و وتبناها العديد من الشخصيات الفرنسية، خاصة عام 1907 الذي اعتبر مرحلة حاسمة للتوصل إلى قانون التجنيد الإجباري 1912، ومحاولة استغلال الثروة البشرية الشابة في الجزائر لتحقيق انتصارات وأهداف فرنسا خاصة أمام تأزم الأوضاع السياسية في أوربا[3]. وتضمن مشروع التجنيد الإجباري لسنة 1912 أن يكون الاستدعاء للخدمة العسكرية لمدة ثلاث سنوات مع إمكانية التعويض الفردي، وتقديم منحة 250 فرنك، فأجبر الشباب الجزائري على القبول بمقابل المطالبة بالمساواة في زمن الخدمة أي سنتان مثل الفرنسيين الآخرين والاستدعاء على عمر 21 سنة عوض 18 سنة وحذف المنحة، ومنح التعويضات السياسية المتمثلة في الحقوق المدنية، مع بقاء الأغلبية الجزائرية على معارضتهم لفكرة التجنيد.

1-5- الحرب العالمية الأولى: شارك الشبان الجزائريون في الحرب العالمية الأولى بصفتهم جنودا، وعمالا[4] حيث تم إلغاء مرسوم 16 ماي 1874 الذي قيد الهجرة إلى فرنسا، واستبدل بمرسوم خاص في 18 جويلية 1913، وبهذا فتح باب الهجرة إلى فرنسا على مصراعيه أمام الجزائريين لشدة احتياج السلطات الفرنسية لجهود الجزائريين، والمصانع لليد العاملة الجزائرية عشية هذه الحرب، فقد جندت هذه الأخيرة ما يقارب 270 ألف جندي أغلبهم كجنود في الجيش الفرنسي **الملحق رقم05*** وأقلية منهم كعمال في

---

[1] – علال لندة و فايزة قالمي، **مرجع سابق**، ص 214.

[2] – محفوظ قداش، **جزائر الجزائريين**، د ط، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2008، ص ص 251-252 .

[3] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق**، ص 722.

[4] – محفوظ قداش، **نفسه**، ص ص 251-252.

* أنظر المحلق رقم 05 ص 92.

المصانع[1]،**الملحق رقم** *، ومنها أخذت الهجرة طابعا جديدا جاء نتيجة الاحتكاك الذي وقع بين الفرنسيين الحقيقيين والجزائريين الذين عرفوا فرنسا من خلال تعاملهم مع الخليط السكاني من الأوروبيين المقيمين بالجزائر فاستدعاء الشبان من الجزائر إلى فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى قد أتاح فرصة للمسلمين الجزائريين أن يتعرفوا على حقيقة هامة وهي أن الفرنسيين الأصليين يحترمون الشعور الإنساني، ويتعاملون مع غيرهم بطريقة واقعية لا تشابه في شيء تلك النظرة العابسة التي تعودوا على مشاهدتها على ملامح الأوروبيين بالجزائر، كما أن هذا النوع من الهجرة لأداء الواجب العسكري قد مكن العديد من الجزائريين من الاحتكاك بالثقافة الأوربية، والتعرف على وسائل التقدم الحديثة التي أجاد استغلالها المجتمع الأوربي وسخرها لتحقيق أهدافه[2].

2- **الأسباب الاقتصادية:** تتمثل في:

2-1- أسباب داخلية: وهي خاصة بالجزائر ومن أبرزها:

- **مصادرة الأراضي الجزائرية:** أدت عمليات المصادرة المكثفة التي مست الأراضي الجزائرية عن طريق مختلف الطرق خاصة في عهد الجمهورية الثالثة إلى تراجع مساحة أملاك الجزائريين الزراعية بمقابل ارتفاع أملاك المستوطنين من مليون هكتار تقريبا سنة 1880 إلى حوالي المليونين سنة 1914، وطرد الجزائريين من أراضيهم التي كانت تمثل نسبة 80 % مصدر رزق لهم، وأبعدوا إلى المناطق الفقيرة في الجبال والهضاب، وتحول بذلك أغلب الجزائريين من ملاك أرض إلى مجرد خماسين أو عمال يوميين أو موسميين مستعبدين فاق عددهم مليون خماس 1914[3].

- **السياسة الاستعمارية الزراعية والموجهة لخدمة المستوطنين:** كانت ممثلة في الزراعة التجارية والتي تخدم بدرجة أولى مصالح المعمرين وتحقق لهم الأرباح الطائلة دون مراعاة مصالح السكان الجزائريين، وتتمثل هذه الزراعة أساسا في فلاحة الكروم التي مثلت الثروة الحقيقة للجزائر الأوربية، ولقد قدرت زراعة الكروم بنسبة 44 % من مجموع الثروة العقارية

---

[1] – أحمد صاري، **دور المهاجرين الجزائريين في الثورة التحريرية**، مجلة المصادر، م و د ب ح و ث ن، عدد1، صيف 1999، ص 239.

* أنظر المحلق رقم 06 ص 92.

[2] – عمار بوحوش، **العمال الجزائريين في فرنسا**، ط خ ، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص 163.

[3] – رابح لونيسي وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 91 – 92.

الأوربية ومن 1900 إلى 1914 كان معدل الصادرات السنوي من الخمور يحقق ثلث القيمة الإجمالي للصادرات وبهذا تكون قد حققت هذه الزراعة ما لم تحققه زراعة الحبوب، وبذلك صنفت على قائمة النشاطات الاقتصادية كما ساهمت القروض بشكل كبير في زيادة الإنتاج الزراعي ويمكن القول بأن النجاح الباهر للفلاحة الاستعمارية بالجزائر في سنة 1914 كان مرده إلى معجزة القروض ومعجزة الكروم[1]**الملحق رقم 07***، وقد رافق هذا التوسع الكبير لزراعة الكروم انكماش خطير في مساحة المحاصيل المعاشية الأساسية التي من بينها الحبوب والتين الزيتون التي كانت تمثل أغذية حيوية للأهالي الجزائريين، وهذا ما ولد أزمة غذائية حادة بحيث اختل التوازن بين عدد السكان وكمية الإنتاج المحلي الذي تراجع تدريجيا مقارنة بأعداد السكان المتزايد فأصبح لا يكفي لإطعام السكان مما أدى إلى تفاقم ظاهرة الجوع بالجزائر[2]، فمن جهة مساحة الأرض التي بقيت بحوزة قلة من الجزائريين أصبحت محدودة، ومن جهة أخرى قلة الإمكانيات المادية لفلحها[3] مما أجبرهم على الهجرة.

– **ارتفاع الضرائب:** لقد دفع الجزائريون مع مطلع القرن العشرين ضعف ما دفعه الكولون من الضرائب دون الاستفادة منها مما قلص من مواردهم، حيث دفع الجزائريون نسبة 76% من قيمتها الإجمالية عام 1907 والى غاية 1912 وكانوا بذلك مصدر تمويل الخزينة الأولى مع أنهم كانوا لا يملكون سوى 38 % من ثروة الجزائر[4] بما فيها الضرائب العربية التي ارتفعت في الفترة الممتدة من (1900–1914) بنسبة 15% لضريبة اللزمة و11% للضريبة الزكاة[5] وهذا ما ضاعف من شقائهم مع العلم بعدم استفادتهم من هذه الضرائب ببقائهم محرومين من أبسط المرافق والضروريات.

– **المصاعب الطبيعية:** شهدت الجزائر مصاعب اقتصادية كثيرة كان الجفاف أحد أسبابها خاصة في بداية العشرينيات بسبب الفوضى الاقتصادية التي أحدثها الكولون، مما أدى إلى

---

[1] – شال روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة، مرجع سابق**، ص ص 191– 192.

* أنظر المحلق رقم 07 ص 93.

[2] – عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا ما بين الحربين**، ط د م ح، الجزائر، 2010، ص 93.

[3] – محمد السويدي، **مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري**، ط د م ح، الجزائر، د.ت، ص 65.

[4] – رابح لونيسي و آخرون، **مرجع سابق**، ص 100.

[5] – عمار بوحوش، **تاريخ الجزائر السياسي، مرجع سابق**، 209.

تناقص حصص القمح من السوق الجزائرية، وتأخر وصول الإمدادات إليها لإهمال رجال العمالات الثلاث (قسنطينة، الجزائر، وهران) بتقديم إحصائيات مزورة عن الوضع[1] ومن ذلك ما حدث سنة 1912 حيث تعرضت الجزائر لشبه مجاعة حيث وقع جفاف رهيب في فصل الربيع، وانخفض محصول الشعير من 4.726.809 قنطار عام 1911 إلى 2.197.567 قنطار عام 1912، وانخفض المحصول الغذائي بنسبة 44% للشعير، وانخفاض إنتاج القمح بنسبة 41%[2] وبسبب كل هذا تضرر حال الجزائريين وانتشرت البطالة وتدهورت أسعار الحبوب والماشية و أصبح الحال لا يطاق في الجزائر مما دفع بالجزائريين بالهجرة إلى فرنسا.

- **تراجع فرص العمل:** يرجع ذلك لسيطرة الأقلية الأوربية على ما بقي من صناعة، والتي اقتصرت على الصناعة الفلاحية والغذائية فقط، حيث بلغت المؤسسات الصناعية عام 1901 حوالي10307[3]، فقلة المشاريع الصناعية إضافة إلى سيطرة الأوربيين على التجارة الداخلية والخارجية و استأثارهم بمختلف الوظائف سواء في مجال التجارة أو الخدمات وخصوصا بالمدن كل ذلك ساهم إلى حد بعيد في تقليص نسب فرص العمل أمام جموع البطالين الجزائريين و احتكارها في غالب الأحيان لصالح الأوربيين فقط دون الجزائريين.

وسبب التنافس الأوربي بالمنطقة إلى إفلاس التجار الصغار والحرفيين، والعاملين في الصناعة التقليدية[4].

كما أدى قانون فصل الدين عن الدولة، ونزع الإمتيازات القليلة التي تتمتع بها بعض المؤسسات الدينية إلى تشريد وضياع الكثير من العاملين في هذا الميدان البسيط الذي يشغله الجزائري والذي لا يكفي لسد حاجياته مما دفع به إلى الهجرة نحو فرنسا سعيا لإيجاد عمل يساعده وينقذ أسرته[5].

---

[1] – حكيم بن الشيخ، **مرجع سابق**، ص 46.

[2] – عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 209.

[3] – حكيم بن الشيخ، **نفسه**، ص42.

[4] – **نفسه**، ص 46.

[5] – **نفسه**، ص 46.

- **الأجور المنخفضة:** كانت القلة العاملة من الجزائريين تتقاضى أجورا بسيطة لا تكفي لسد حاجياتهم، وحاجيات عائلاتهم بمقابل جهد كبير، ووقت طويل بحيث أن ساعات العمل تتراوح ما بين 12 ساعة إلى 14 ساعة، ولا احترام لأوقات الراحة والطعام، والأجر اليومي لعمال الزراعة لا يزيد عن عشرين فرنك بمقاطعة الجزائر أي 5000 فرنك شهريا، بمقابل أن أجر العامل التجاري والصناعي في المدن لا يزيد عن 7958 فرنك شهريا[1].

انخفاض الأجور بالنسبة للعمال في الجزائر راجع لقلة عروض العمل، حيث كانت فرص الحصول على أي وظيفة قليلة جدا كما أن الجالية الأوربية التي تقوم بتشغيل عدد محدود من العمال لا تستطيع الاستفادة من الطاقات الإنسانية المتوفرة في أسواق العمل وبطبيعة الحال إذن قلة فرص العمل تلحق أضرارا بالغة سواء بالعاملين أو العاطلين، والعامل الذي استطاع أن يحصل إلى عمل لا يمكنه أن يطالب بأجور عالية وبذلك يبقى مدخوله محدودا ما دام هناك أفراد على استعداد دائم للقيام بنفس العمل دون قيد أو شرط[2].

- **انعدام التوازن في توزيع فوائد الميزانية و الثروات:** كان الأوربيون يملكون من إمكانيات الجزائر وثرواتها بنسبة 63 بالمئة بمقابل دفعهم حوالي 27 بالمئة من الضرائب بينما الجزائريون لا يملكون سوى 37 بالمئة من ثروات بلادهم و يجبرون بالمقابل على دفع حوالي 73 بالمئة من الضرائب، ونتج عنه انعدام التوازن في الثروات والمداخيل بين أقلية أجنبية محظوظة تسيطر على كل شيء متمثلة في طبقة المستوطنين الأوربيين، وأغلبية مضطهدة ومهمشة ومحرومة من كل شيء متمثلة في أبناء البلاد الأصليين ولم تشفع لهم كونهم الممولين الأكبر للميزانية[3].

2-2- الأسباب الخارجية: وهي خاصة بالوضع في فرنسا

- **الوضع الاقتصادي الفرنسي:** نظرا لتغير الوضعية الاقتصادية في فرنسا في الربع الأول من القرن العشرين حيث بدأت الحكومة تهتم بالتوسع الصناعي وتطوير السياسة الاقتصادية

---

[1] - يحيى بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)** ، د ط، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 237.

[2] - خليل بوصري، علاوي عيواز، **النشاط الثقافي والرياضي للمهاجرين الجزائريين ودوره في الثورة التحريرية (1954-1962)** " مذكرة ماستر"، تاريخ حديث ومعاصر،معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، زيان عاشور، الجلفة، 2012- 2013 ، ص 11.

[3] - بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 314.

لكي تتماشى والتقدم السريع الذي بلغته دول أوربا الغربية، وقد نتج عن هذا التوسع نقص في اليد العاملة التي تسد حاجيات المصانع الفرنسية، ومن هنا اتجهت أنظار رجال الأعمال الفرنسيين إلى الاستعانة بالعمال وخاصة الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارة فنية فائقة[1].

كانت أولى الأماكن التي قصدها الجزائريون بفرنسا، والتي سجلت أرقاما كبيرة للعمال الجزائريين هي المراكز الصناعية الرئيسية في المناجم نظرا للطلب المتزايد لليد العاملة فيه[2].

- **الرغبة في زيادة الأجر:** الميزة الأولى التي جذبت المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا هو العمل الدائم عكس ما في الجزائر فهو موسمي فقط، فالعامل في فرنسا يشتغل طوال السنة بينما لا يشتغل في الجزائر سوى أربعة أشهر في أحسن أحواله.

الميزة الثانية هي ارتفاع أجرة العامل الجزائري مقارنة بما يأخذه داخل الجزائر مقابل ساعات عمل أقل تتراوح بين8 و9 ساعات يوميا، فالعامل الذي ظل يحصل على فرنك واحد أو فرنك ونصف في اليوم بالجزائر بداية القرن العشرين[3] يأخذ في فرنسا 6 فرنكات ويمكنه بذلك توفير نصفها لأهله بالجزائر[4].

3- الأسباب الاجتماعية

3 -1- سياسة الاستيطان: إن إحدى الأسباب الرئيسية للهجرة الجزائرية إلى فرنسا هي الهجرة الفرنسية والأوربية نفسها نحو الجزائر إثر عمليات الاستيطان المتلاحقة التي عرفت نشاطا كبيرا خاصة في الفترة الممتدة من 1870 إلى 1890 التي اعتبرت مرحلة القوة لهذه الحركة، وعلى إثرها تمت مصادرة الأراضي من أصحابها بمنطقة الساحل والسهول الداخلية التي اعتبرت من أحسن المناطق وأخصبها وتوزيعها على المستوطنين، ودعمهم ماليا أما الجزائريون فقد أجبروا على التجمع في المناطق الجبلية شبه القاحلة مما أدى إلى إفقارهم

---

[1] - عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا، مرجع سابق**، ص 158.

[2] - كمال بوقصة، **مصادر الوطنية الجزائرية**، تر: مشيل سطوف، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص 43.

[3] - فرحات عباس، **الجزائر من المستعمرة إلى المقاطعة**، الشاب الجزائري 1930،تر: أحمد منصور، ط خ، م و د ب ح و ث ن، الجزائر،2007، ص50.

[4] - شريف بن حبيلس، **الجزائر الفرنسية كما يراها أحد الأهالي**، تر: عبد الله حمادي، فيصل الأحمر، وسيلة بوسيس، ط1، دار بهاء الدين، د.م، 2009، ص73.

تدريجيا [1] ولم تتوقف عمليات الاستيطان حيث ارتفعت سنة 1900 إلى أكثر من 620000 وتدعمت أكثر بصدور قانون 1903 الذي عرف بقانون الاستغلالية ذات الطابع الاستيطاني مما أجبر أغلب الجزائريين على الهجرة.

3 – 2- تدهور مستوى المعيشة للسكان الجزائريين: نظرا لافتقاد الجزائريين لأغلب أراضيهم، والتي كانت تمثل مصادر معيشتهم الأولى أدى بالتالي ذلك إلى تدني مستويات المعيشة للسكان الجزائريين، وانتشار المجاعة وتفشي ظاهرة المرض بسبب سوء التغذية ولقد اعترفت الدوائر الدولية بأن مستوى المعيشة في الجزائر هو أحط مستوى في العالم كله [2] مما جعل الجزائري يفضل الفرار إلى ديار الغربة على البقاء بوطنه.

3 – 3- النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين أمام تناقص مصادر عيشهم: لم تتفق الزيادة السكانية التي عرفها الشعب الجزائري بسبب خمود عامل المقاومة والموارد الطبيعية والاقتصادية، ويلاحظ بأن المناطق التي حدثت فيها حركة هجرة أكثر في الجزائر هي المناطق المكتظة بالسكان حول المدن الكبرى وهي الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة[3] أمام تناقص مصادر معيشتهم من أراضي زراعية ومناصب عمل فالأسواق متشبعة، والتوسع الصناعي يتطلب وقتا طويلا من أجل توفير الأجهزة العلمية، و ورشات العمل الضرورية كما أن النمو السريع لعدد السكان يصعب أمر توفير التعليم للذين هم في سن الدراسة أو توفير مناصب عمل للتغلب على البطالة[4].

3-4- انعدام التوازن بين دخل الفرد وحجم الأسرة الجزائرية: إن كبر حجم الأسرة الجزائرية قد دفع بالفرد الجزائري إلى الهجرة فالدخل البسيط لا يكفي و متطلبات كل أفراد الأسرة، مما حتم على الكثير من الجزائريين البحث عن عمل في الخارج، وخاصة فرنسا

---

[1] – فريدريك معتوق، **مسرح العمال المهاجرين بفرنسا،(1973-1978)**، ط1، المؤسسة الجامعية، الجزائر، 1985، ص15.

[2] – مارسيل أجريتو، الوطن الجزائري، تر: عبد الله نوار، د ط، دار القومية، القاهرة، 1959، ص167.

[3] – حكيم بن الشيخ، **مرجع سابق**، ص40.

[4] – علال ليندة و فايزة قالمي، **مرجع سابق**، ص218.

كون الدخل هناك أحسن مقارنة بالدخل في الجزائر، والسعي لتحسين وضعية الأسرة وتوفير احتياجاتها اللازمة[1].

3 – 5–عامل الدعاية: لعبت الأجيال السابقة التي هاجرت سواء من أجل البحث عن العمل أو الحصول على شهادة علمية مثالا تحتذي به الأجيال اللاحقة، فالتجربة أثبتت أن مزايا الهجرة لا تقتصر على الحصول على عمل أو تكوين ثروة بل إجادة مهنة معينة أو الحصول على شهادة علمية والعودة إلى أرض الوطن لتسلم مناصب هامة أو إقامة مشروع تجاري[2].

3 – 6– اختلاف السياق السياسي والاجتماعي في فرنسا: بدا الوضع في فرنسا مختلفا تماما عن الوضع في الجزائر فبعد أن كان الجزائري خاضعا للقوانين الاستثنائية والخاصة كقانون الأهالي، أصبح الجزائري في فرنسا يعامل طبقا للقانون العام كبقية المواطنين الآخرين، فالمهاجر في فرنسا يشعر بالكرامة بدل القلق الدائم نتيجة التوتر والحرمان و الإهانة من طرف المستوطنين بالجزائر، كما تمثل الهجرة للشباب فرصة كبيرة وهم الذين يسعون لحياة تتفق وروح العصر فهي تلك الحياة المليئة بالمغامرات[3].

4– الأسباب الثقافية

4 –1– سوء حالة التعليم بالجزائر: يعتبر التعليم هو المؤهل الأساسي للحصول على أي عمل لائق داخل الوطن، ولو أتيحت الفرصة لأكبر عدد ممكن من أبناء الجزائر في الصغر أن يتعلموا لما كانت هناك ضرورة للهجرة والبحث عن عمل في فرنسا، ولقد كانت خطة الاحتلال منذ غزو الجزائر القضاء على كل أسباب التعلم وإبقاء الأغلبية الساحقة من الجزائريين أميين حتى لا يتعرفوا بذلك على حقوقهم السياسية والاقتصادية، وهذه السياسة أدت إلى تحويل غالبية سكان الجزائر أميين لا يعرفون القراءة والكتابة [4].

---

[1] – حكيم بن الشيخ، **مرجع سابق**، ص42.

[2] – عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا، مرجع سابق**، ص ص 164–165.

[3] – عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص47.

[4] – فايزة قالمي، علال ليندة، **مرجع سابق**، ص115.

الجدول رقم03: حالة التعليم الجزائري منذ سنة 1870 إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى[1]:

السنة	عدد التلاميذ	النسبة المتعلمة
1870	1300	2
1880	3672	3
1890	10000	%1.9
1908	33397	%4.3
1914	42263	%5 من850000 في سن الدراسة

أما التعليم الثانوي فقد كان حظ الشباب منه قليل لأسباب منها أن التعليم الابتدائي الأصلي كان لا يؤدي إلا لدراسات تكميلية خصصت لتكوين المعلمين أو صغار الموظفين الثانوي، ومن الأسباب المصاعب المالية ذلك أن التعليم الثاوي لم يكن مجانا إلا قلة قليلة من المتفوقين ومن جملة الأسباب أيضا أن طلبة التعليم الثانوي يجمعون من بين العائلات الغنية كالملاك والتجار والمسيرين والموظفين، وهؤلاء كانوا على استعداد للبذل في سبيل تعلم أبنائهم[2].

[1] – عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص47.

[2] – عبد الحميد زوزو، **نفسه**، ص 48-49.

الجدول رقم04: تطور أعداد التلاميذ الجزائريين في الطور الثانوي[1]:

السنة	عدد التلاميذ
1894	86
1910	180
1914	386

4 – 2- تشدد جامعة الجزائر بقبول الطلبة الجزائريين: ظلت أعداد الطلبة الجزائريين المسجلين في المدارس العليا ثم في الجامعة ضئيلة جدا على الدوام نظرا لندرة المرشحين أصلا لدخولها من خريجي التعليم الثانوي من جهة، وتشدد الجامعة في قبول تلك القلة من الطلبة الجزائريين من جهة أخرى فبرغم قيام الجامعة الجزائرية عام 1909 التي تكونت بضم أربع كليات سابقة (حقوق، آداب، طب وصيدلة) إلا أنها لم تخدم الجزائريين بل كانت موجهة لأغراض الإدارة الاستعمارية من أجل تثبيت الاحتلال، ووضعت شروط قاسية للالتحاق بها لأنها كانت ترى في تعلم الطلبة الجزائريين خطرا على مصالح الاستعمار، فلم يتجاوز عدد المتخرجين الجزائريين من كلياتها من 1880 إلى 1914 سوى 12 من حملة الليسانس في الحقوق، وطبيب واحد وصيدلي، و34 مجازا في اللغة العربية و 24 مجازا في العلوم[2].

4 – 3- استقبال الجامعة الفرنسية للطلبة الجزائريين: كانت الجامعات الفرنسية مقصدا للكثير من الطلبة الجزائريين منذ أواخر القرن التاسع عشر وإلى بداية القرن العشرين، ومن أشهر الطلبة الذين قصدوها الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الذي تخرج من جامعاتها حوالي 1897 وكذلك ابن التهامي عام 1905، وغيرهم كثير فالتعليم الجامعي بفرنسا لم يكن موجها لفئة معينة مثل ما كان الحال بالجزائر، وشروط الالتحاق بها لم تكن خاضعة لأي

[1] – رابح لونيسي وآخرون، **مرجع سابق**، ص104.

[2] – **نفسه**، ص 107-108.

مقاييس تميزية أو عرقية أو ثقافية أو اجتماعية، إنها مفتوحة أمام كل الطلبة القادمين بهدف التعلم والرقي.

4- **4- أهمية التعليم بفرنسا:** تمثل الدراسة بالجامعات الفرنسية نقطة تحول في تحقيق مشروع حراك اجتماعي لم يجد الظروف المناسبة له في الجزائر، وقناعة لدى الشباب الجزائري بأن اكتساب العلم والمعرفة كأداة تحررية من الجهل والفقر و اللامساواة لم يعد مجديا في المؤسسات الجامعية بالجزائر الموجهة لتكوين النخبة الاستعمارية فقط وأن الجامعات الفرنسية هي مصدر نشر الثقافة الفرنسية باعتبارها من أرقى الثقافات الأوربية، وهذا ما يهدف إليه الطالب الجزائري، كما يجب أن يكون تعامل الطلبة الجزائريين مع الاستعمار الفرنسي قائما على توظيف المعارف التي تمنحهم إياها المؤسسات التعليمية الفرنسية أي توظيف معارف فرنسا الجمهورية لمحاربة فرنسا الاستعمارية[1].

4 – 5- اليقظة الفكرية بالجزائر: شكلت اليقظة الفكرية الجزائرية دافعا للهجرة بنشر الوعي الفكري والسياسي وتشجيع الهجرة من أجل اكتساب المعارف، وخاصة لدى فئة الطلبة، والعودة إلى أرض الوطن لتجسيد ذلك وكانت بدايات هذه اليقظة مع مطلع القرن العشرين من جراء فعالية نشاط الصحافة الجزائرية بشقيها العربي والفرنسي، وتأسيس النوادي والجمعيات الثقافية، والسعي للأخذ بأسباب التقدم[2] الحضاري من جراء الاحتكاك المتواصل بالثقافة والنظم الحضارية الأوربية من بعد إدراك الجزائري لمدى التأخر الذي سببه الاستعمار الفرنسي.

- **أهم الجمعيات والنوادي الثقافية الجزائرية:** عرفت الجزائر في الفترة ما بين 1890-1914 ظهور عدد من النوادي والجمعيات التي كانت تؤدي وظيفة المدرسة، وملتقى اجتماعي ومقرا للنشاط السياسي، ومن أبرزها في هذه الفترة:

---

[1] – حسين عبد اللاوي، هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا (1900-1962)، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول الهجرة (1830-1962)، م.و.م، الجزائر، 2007 ، ص 144.

[2] – خيثر عبد النور، **مرجع سابق**، ص 90 .

الجمعية الراشدية: التي تأسست سنة 1894 من طرف شباب متخرج من المدارس الفرنسية الجزائرية وبناءا على دورها التثقيفي استطاعت كسب العديد من المنتسبين لها وكان لها عدة فروع في كل أنحاء الجزائر.

الجمعية التوفيقية: أنشأت عام 1908 وأعيد تنظيمها 1911.

نادي صالح باي: الذي تأسس عام 1907 من قبل جماعة من المثقفين كان أبرزهم بن الموهوب كان له عدة فروع في العديد من المدن الجزائرية، كان يقوم بتنظيم دروس التعليم العام والمهني، وعقد المحاضرات العلمية والأدبية[1]، ولم تسلم هذه الجمعيات من تسلط الاستعمار فلقد عانت كثيرا من مضايقات السلطات الفرنسية من أجل تجميد نشاطها.

-**أهم الصحف والجرائد:** بعد احتكار الإدارة الاستعمارية والمستوطنين للصحافة حتى حدود عام 1900 بدأ الجزائريون بإصدار صحافة وطنية متعددة الاتجاهات كان لها دور مهم في ترقية المجتمع واكتسابه الوعي السياسي[2] ومن أبرز الصحف التي ظهرت في هذه الفترة نذكر: النصيح التي صدرت ما بين 1899 و 1900 باللغتين الفرنسية والعربية، صحيفة كوكب إفريقيا صدرت عام 1905، وهي أول صحيفة باللغة العربية[3]، صحيفة المغرب صدرت ما بين 1903 و 1904 أسبوعية باللغة العربية، صحيفة المصباح صدرت بين 1910 و 1914 وهي أسبوعية باللغتين العربية والفرنسية[4]، صحيفة الجزائر صدرت عام 1908، صحيفة السلم صدرت بقسنطينة عام 1909، صحيفة الفاروق صدرت عام 1912، إضافة إلى البريد الجزائري التي صدرت في أوت 1913 وذو الفقار ، أيضا في 1913 وقد وصل عدد هذه الصحف ما بين 1907 إلى 1913 ما يفوق 15 صحيفة[5].

- **كتلة المحافظين:** والتي تشكلت عام 1900 وتضم المثقفين ورجال الدين والمعلمين والصحفيين الذين يؤمنون بالثقافة العربية الإسلامية الدارسين في المدرسة التقليدية الجزائرية،

---

[1] – خيثر عبد النور، **مرجع سابق**، ص 110-114.

[2] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص327.

[3] – عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، ط1، دار دزاير انفو، الجزائر، 2013، ص 127.

[4] – بشير بلاح، **نفسه**، ص327.

[5] – خيثر عبد النور، **نفسه**، ص 109.

ومنهم من أكمل دراسته بالبلدان العربية كان شعارهم نعم للإصلاح بشرط المحافظة على الهوية الإسلامية، ورافضين لفكرة التجنيس، والخدمة العسكرية، من أهم أعضائها: عبد القادر المجاوي[1]، عبد الحليم بن سماية[2]، بن الموهوب[3]، وغيرهم...

- **جماعة النخبة:** تأسست عام 1907 وضمت الجزائريين الذين جمعوا بين الثقافة العربية والفرنسية كالمترجمين، الصيادلة، القضاة، المحامون، الصحفيين، الطلبة، من أهم أعضائها الأمير خالد، بن التهامي[4]، وكانت بداياتها مع حركة الشباب الجزائري[5] التي ظهرت كرد فعل على مشروع إلزامية الخدمة العسكرية على الشباب الجزائري، وذلك سنة 1908 ولم تقتصر مطالبها على الشباب فقط بل شملت كافة فئات الشعب الجزائري، ومن أهم مطالبها: إلغاء قانون الأهالي، وإلغاء عدم المساواة الضريبية والميزانية، ونشرت التعليم بين المعمرين والجزائريين على السواء، وعلى الصعيد السياسي تطالب بالعمل بالتمثيل العادل للجزائريين في الجمعيات الجزائرية، وفي البرلمان الفرنسي كان لها عدة فروع في مدن الجزائر، قسنطينة، وهران، ومن أهم قياداتها الأمير خالد وبن التهامي[6].

---

[1] - عبد القادر مجاوي: ولد بتلمسان عام 1848 وتوفي بقسنطينة عام 1914 ، كان أستاذ للغة العربية والشريعة الإسلامية في الجزائر الفرنسية بالعاصمة وقسنطينة ساهم في النهضة الجزائرية بكتبه ومحاضراته ونشاطه في الصحافة، انظر إبراهيم مياسي مقاربات في تاريخ الجزائر(1830-1962) د ط غرناطة،الجزائر،2010،ص 235.

[2] - عبد الحميد بن سماية: ولد سنة 1866 بالعاصمة حفظ القرءان الكريم، كان مدرسا للغة العربية، احد الدعاة للجامعة الإسلامية، عارض التجنيد الإجباري بشدة، اشتغل كأستاذ ومصلح بالمدرسة الثعالبية، له عدة مؤلفات ومقالات توفي عام 1933 بالعاصمة، أنظر: إبراهيم مياسي، نفسه، ص ص 236-237.

[3] - ابن الموهوب: ولد سنة 1866 بقسنطينة أسس نادي صلاح باي، أين يلقي محاضراته، عين عام 1895 أستاذا للدراسات الإسلامية بمدرسة سيدي الكتاني، عين في 1908 نقيبا للمذهب المالكي وأستاذا للفلسفة والأدب والعلوم الدينية في المدرسة الجزائرية- الفرنسية بقسنطينة كما نشر عدة مقالات في الجرائد والمجلات، توفي سنة 1930، انظر: إبراهيم مياسي، نفسه، ص 238.

[4]- بن التهامي: ولد حوالي 1880 بمستغانم، نال شهادة البكالوريا في الفلسفة والآداب عام 1898 ثم درس بمدرسة الطب في الجزائر العاصمة، أحرز شهادة الدكتوراه في الطب من مونبلييه بفرنسا عام 1905 بعدها دخل الحياة السياسة، عرف بميوله الفرنسي، تزعم جماعة النخبة، توفي عام 1940، انظر: إبراهيم مياسي، نفسه، ص 239.

[5]- عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص 127.

[6]- حسين عبد اللاوي، **مرجع سابق**، ص ص 150-151 .

لهذا فقد عملت فرنسا على تشجيع الهجرة الجزائرية نحوها لامتصاص هذه العناصر، وإذابتها في المهجر من جهتها فقد عملت جماعة النخبة على نقل مطالبها، ونشاطها السياسي إلى فرنسا من ذلك نشاط حركة الشبان الجزائريين حيث في 1913 عقد الأمير خالد سلسلة من الندوات والمحاضرات عبر قاعات باريس متحدثا عن أحوال المسلمين في الجزائر لعلها تجد هناك من يستمع إليها، ويتضامن مع مطالب الشعب الجزائري.

إن الهجرة الجزائرية نحو فرنسا لم تكن وليدة الصدفة بل كانت نتيجة تراكم مجموعة من الظروف والأسباب التي أفرزتها تطورات السياسة الاستعمارية في الجزائر جعلت من فرنسا بلد العدو منطقة استقطاب كبيرة للمهاجرين الجزائريين في هاته الفترة، فاستمرار الوضع المزري بالجزائر وبقاء صلاحية العمل بالقوانين الظالمة، بل وتدعيمها بأخرى، كل هذا أجبر الجزائريين على اختيار الهجرة إلى فرنسا من أجل إنقاذ أهلهم في الجزائر.

الفصل الثالث

فئات المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا

أولا: العمال.

ثانيا: الطلبة.

ثالثا: التجار.

رابعا: انعكاسات الهجرة الجزائرية.

كانت الهجرة الجزائرية نحو فرنسا في هذه الفترة متنوعة الفئات، إذ شملت فئة العمال في المقام الأول من حيث الحركة والهجرة، ثم الطلبة والتجار، واحتل الجزائريون النسبة الأكبر من مهاجري منطقة شمال إفريقيا في فرنسا، وذلك نتيجة لارتباط الهجرة في هذه الفترة بالظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر والتي كانت وراء نزيف الهجرة كعمال لدى فرنسا، سيما وأنها خاصة تقاطعت مع حاجة البرجوازية الصناعية في فرنسا في استخلاصها واستغلالها في الأعمال الشاقة والوضيعة.

أولا: العمال

1- بدايات الهجرة العمالية باتجاه فرنسا

يعود تاريخ هجرة العمال الجزائريين نحو فرنسا إلى 1906-1907، واستجابة لنداء وجهه بعض الفرنسيون بدعم من طرف بعض الجزائريين، وكان من بينهم الرئيس الأول للمندوبية المالية القبائلية المدعو آيت مهدي الذي نصح بذلك منذ 1899، كان هذا الأخير واثقا في قدرات الجد والكد التي يتمتع بها الجزائريون فاقترح أن ينقل إلى فرنسا حوالي مئة عامل زراعي قبائلي[1] بعد أن أخضعتهم الإدارة الفرنسية لعملية تكوين في زراعة الكروم لأجل تطوير اليد العاملة الأهلية حيث استفاد 60 قبائليا شابا بعملية التكوين، وكانت النتيجة المحصلة عليها ممتازة، ومنها قامت عملية تشجيع هجرة الأهالي صوب فرنسا، ففي ذلك دعم مالي ومعنوي معا، وأنشأ أحد المسلمين مكتبا لتنظيم هجرة الأهالي وتدبير أحوالهم ووظائفهم في فرنسا، وهذا النوع من المبادرات من شأنه التخفيف من أضرار ظاهرة نظام الخماسة، كما هدف هذا التشجيع للهجرة نحو فرنسا لإدماج الأهالي وسط الورشات والمصانع في المدن الفرنسية، وتخليص الأهالي من الأحكام المسبقة على الفرنسيين وسيعمل ذلك أيضا على اكتشافهم واستفادتهم من الوضع الحضاري الفرنسي وسيؤثر ذلك عليهم ومنهم سينتقل إلى غيرهم عند عودتهم.

[1] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق**، ص399.

أما من وجهة النظرة الاقتصادية فإن تواجد هؤلاء في ميدان العمل الفرنسي، ومنافستهم لليد العاملة الواردة من بلدان مثل: ألمانيا، اسبانيا، ايطاليا وبلجيكا، سيسمح ببقاء جزء هام من الثروة الفرنسية على الأرض الفرنسية[1].

هكذا أعطيت إشارة الانطلاق لعملية هجرة لن تعرف التوقف بعدها، ولم تستجب السلطات الجزائرية في بادئ الأمر لنداء الرواد هذا، ولم ترد على توصيات المندوبين القبائل ومع ذلك طرحت القضية مجددا من طرف جونار فقررت الحكومة توسيع إلغاء الترخيص بالسفر داخل الجزائر بالنسبة لفئة محدودة من المسلمين الجزائريين، ثم تقرر بموجب قانون 24 ديسمبر 1904 إلغاء الترخيص بالسفر إلى فرنسا أيضا.

لقد نصح هؤلاء باستخدام اليد العاملة القبائلية لكسر الإضرابات التي يشنها العمال الايطاليون في معامل الزيت والتكرير في مرسيليا، وهكذا وصلت يد عاملة تتكون من بضعة مئات من القبائل في 1906 و1907، وبعد أن رضيت معامل التكرير بمردودهم بادرت إلى توظيف عمال جزائريين آخرين في معاملها بباريس، في نفس الوقت وبطلب من أحد الصناعيين من مدينة Lens ذي الأصل الجزائري استقدمت مناجم كورير courrières اليد العاملة القبائلية، و قام رجال الصناعة من كليرمون فيران Clermont-Ferrand، وباريس بمحاولات مماثلة أثبتت نجاحها[2]، وبعد عامين نجد هؤلاء العمال القادمين من منطقة القبائل الكبرى يعملون في المناجم ومع مرور الوقت أصبح هؤلاء العمال يشكلون يد عاملة كبيرة، وكان القبائل يمثلون $\frac{3}{4}$ اليد العاملة المتواجدة بفرنسا، وهذا يعود لعدة أسباب منها أن سكان القبائل متعودون على الصناعات الحرفية في بلادهم وعلى النشاطات التجارية وبالتالي تأهلوا سريعا بفرنسا، واستوعبوا العمل في المعامل والمصانع، ويعود العامل الأساسي الأخر هو أن معظم الجزائريين في تلك الفترة كانوا يعتمدون على حياة " البدو " والترحال وزراعة الأرض، وبالتالي ظروفهم لا تسمح لهم بمغادرة عائلاتهم إلا في منطقة القبائل كان الناس يعيشون جماعات في قرى وبالتالي يترك الرجل أهله عند أخيهم الكبير أو أي أحد من العائلة.

---

[1] – شريف بن حبيلس، **مصدر سابق**، ص ص 72–73.

[2] – شارل روبير أجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، مرجع سابق**، ص400.

أما في ما يخص أجرة العامل الجزائري بفرنسا فإنه يتقاضى ما بين 35 إلى 45 فرنك يوميا في فرنسا مقابل العمل لمدة 8 ساعات وهذه من العوامل التي جعلت العامل يفضل البقاء في فرنسا لتقاضي أكبر أجر[1] وهكذا ازدادت أعدادهم مع مرور الوقت وحسب الإحصائيات فكان عدد الجزائريين المهاجرين بفرنسا وصل بين 1907 و 1913 نحو عشرة ألاف جزائري وصلوا إلى فرنسا لتلبية نداء أصحاب المصانع، أما إحصائيات عشية الحرب العالمية الأولى فقد قدر عدد العمال الجزائريين بحوالي 78.000 عامل، فقد دفعت الحاجة الفرنسية الشديدة لدعم بشري لتعويض العمال الفرنسيين الذي التحقوا بالجيش الفرنسي.

2- أهم مناطق نزوح المهاجرين الجزائريين

كانت المناطق الأشد فقرا ومعاناة في الجزائر المناطق المثلى للهجرة والمغادرة إلى فرنسا، مثلت منطقة القبائل الكبرى وبعض مناطق القبائل الصغرى وجوارها المناطق الأكثر عناء بالهجرة، فالجماعات المحيطة بهذه المنطقة شكلت النوبات الأولى لـ " عمال المستعمرات "[2]. **الملحق رقم 08***.

فالمناطق التي عرفت هجرة كبيرة هي مناطق ذات كثافة سكانية قصوى التي كانت ترسل أكبر عدد من المهاجرين حيث نجد أن القبائل الكبرى تقدم أرقام خيالية في الهجرة حيث أن هؤلاء المهاجرين من آيت علي يقدرون ب479 ومن آيت بوعلي 476 و 493 من الساحل أما الجماعات المتفرقة من هذه البلديات توفر 399 مهاجر.

أما في القبائل الصغرى كانت بعض الدواوير في الصومام تضم ما لا يقل عن 200-210 ساكنا كلم ، حيث كانت تتراوح كثافة الهجرة بين85 و130 بربي وبين 45-70 عربي ، إلا أن العامل السكاني الذي أرجعه أغلب الكتاب كسبب من أسباب الهجرة لم يكن يلعب دورا في رحيل المهاجرين بقدر ما كانت تلعبه الظروف الاقتصادية.

---

[1] - *Alain* Mahé, ***Histoire*** **de la** ***Grande Kabylie***, *xix*e-*xx*e siècles, Edi Alger, 200.

[2] – سعيد بورنان، **مرجع سابق**، ص 27.

* أنظر المحلق رقم 08 ص 93.

من هنا يمكن ملاحظة أن البؤر الأولى كانت المناطق المحيطة بالصومام كالقبائل الكبرى والجزء الشرقي من القبائل الصغرى التي شكلت الموجات الأولى للهجرة[1].

3- مناطق استقرار الجزائريين بفرنسا

تتوزع الجماعات الجزائرية المهاجرة على الأرض الفرنسية بطريقة جد مختلفة، وسوف يخضع التوزيع لعاملين، الأول والأهم وهو طلب المراكز الصناعية الرئيسية في المناجم لليد العاملة الأجنبية، والثاني مرتبط باستخدام القنوات والفروع العائلية أو القروية، هكذا كان تموضع التجمعات الجزائرية المهاجرة الرئيسية في أهم الأقطاب الصناعية المترو بولية حيث يتوزع معظمهم في 4 إلى 5 مناطق فرنسية، وتعتبر المنطقة الباريسية من أكبر مناطق تجمع المهاجرين إضافة إلى منطقة الشمال حيث بادوكالي، وتور كوان وليل، ولا ننسى منطقة المنطلق الأول ووصول المهاجرين مرسيليا وفي الجدول التالي نتتبع سير المهاجر الجزائري[2] **الملحق رقم 09*:**

الجدول رقم05: المراحل الأساسية لسير الهجرة الجزائرية (منطقة العبور)

مرسيليا	**نقطة الدخول وقاعة الانتظار قبل التوزع**
ليون	**المرحلة الثانية في الاتجاهات التالية**
سانت إتيان	**مناجم الفحم الحجري وصناعة التعدين**
ساقوا	**الكهرباء الكيميائية، السدود**
كلير مون فيران	**صناعة المطاط**
بيلفورت	**صناعة السيارات**
باريس	**توجد بها مناطق العمل خاصة في الضاحية الشمالية القريبة منها : المطاط، صناعة التعدين، الصناعات الكيميائية**

[1] – كمال بوقصة، **مرجع سابق**، ص ص 65-66.

[2]– أنندري لوكورتوا، **جزائر الخمسينات**،شهادة قس، تر: عبد القادر بوزبدة، لزهاري لبتر، د ط، د د،الجزائر،د ت،ص 23.

* أنظر المحلق رقم 09 ص 94.

3-1 – مقاطعة باريس: تضم التجمع الأضخم للمهاجرين الجزائريين وقدرت ببضعة مئات وذلك قبل الحرب العالمية الأولى، وقد عرفت ازديادا سريعا بعدها فالمنطقة الباريسية وبفضل نمو الصناعات التعدينية والكيميائية والكهروكيميائية خاصة، وكذلك بفضل الحاجات الهائلة لصناعة البناء وتسوية التربة ستتجمع أكثر من ثلث الجالية الجزائرية في فرنسا فيما يخص الموجات الأولى يتوزع المهاجرون حسب طبيعة النشاط في التجمع الباريسي.

– **الصناعات التعدينية:** كان الجزء الأكبر من الجزائريين في المنطقة الباريسية يعمل في صناعة التعدين (سيارات، معدات تخزين الطاقة، المصاهر) في حين كان الفرنسيون يتجمعون بكثرة في التعدين التحويلي وفي الإنتاج نصف المصنع والجاهز، حيث أن الأعمال الصعبة لإنتاج المعادن كانت مهجورة لهؤلاء الأجانب الذين نجدهم إذا في مجالات التعدين الثقيل خاصة مثل الأفران العالية، والفولاذيات، والمصاهر، ومسابك الحديد والمخارط المصفحات...إلى آخره، وهي تتطلب جهدا عضليا معتبرا ناهيك عن عناء حرارة الأفران، والمعدن المصهور.

إن الطلب على اليد العاملة هذه يجد تبريره إذ في الواقع أن الأعمال الصعبة والوسخة التي تستلزم الكثير من الجهد، وغالبا ما تعرض لأخطار إنما أصبحت محتقرة ومهجورة من قبل الفرنسيين.

– **الصناعات الكيماوية:** تمثل هذه الصناعات نموذجا من الاختلاط والانفتاح على اليد العاملة المستخدمة بما يكفي لتصور الصعوبات التي تواجهها في عملية التوظيف، وهي تشمل مصانع الزيوت، والأحماض، والأملاح، و ورشات الزجاج والسيراميك، معامل الغازات، مصانع المواد الملونة، و وحدات كهروكيميائية، والعمل هنا غالبا ما يكون مضنيا بسبب الحرارة، ومصدر أوساخ وأخطار كثيرة ناتجة عن الغبار وانبعاث المركبات الضارة بما يلزم أحيانا بوضع القناعات الواقية أو التناول الكثيف للحليب لواجهة فعل التسمم، ويتضح من كل هذا أن المنطقة الباريسية سواء من جهة التشغيل الجماعي أو الاستخدام الفردي فهي

تمثل أهم قطب جذب للعمال الجزائريين المهاجرين، وهي تهيمن على كل التجمعات العمالية التي كان يتجه إليها الجزائريون بحثا عن العمل[1].

3-2 – مقاطعة الشمال: تأتي بعد المنطقة الباريسية من حيث الأهمية وهي تتميز بقسوة المناخ والانخفاض الشديد للحرارة حيث يصنف مناجم الشمال كأهم مركز لتشغيل الجزائريين بعد العاصمة ومن أبرز الأنشطة التي يزاولها المهاجرون هناك:

– **المناجم والصناعات الإستخراجية:** حيث تتميز الصناعات الإستخراجية خاصة بضعف تشغيل اليد العاملة الفرنسية، وترتكز الخاصية الرئيسية لهذا القطاع على واقع أن النهوض بالبلاد مرتبط بدرجة كبيرة بمدى سرعة مناجم الفحم الحجري على حل هذه المشكلة، خاصة بمدينة ليل وبادوكالي، ولقد كان هذا العمل المضني، والمثقل بالأوساخ والمخاطر في المناجم والمصانع حيث تكون الأدوات المساعدة على العمل جد محدودة، ومن حصة العمال الشمال إفريقيين التي بطبيعة الحال تنتمي إليها عدد فائق من الجزائريين، وفي أعماق هذه الكتلة المعدنية غير المنظمة، والصعبة والمضطربة المعرضة بحقيقة واستمرارية أخطار الانهيارات و الانفجارات والحرائق التي تهدد حياة الجزائريين في كل لحظة.

– **صناعات أخرى:** إضافة إلى الصناعات الاستخراجية كانت هناك عمليات التعدين، **و** الأشغال العامة إضافة إلى الصناعات الكيميائية، ولقد كان الجزائريون يتمركزون أيضا في ميدان التعدين بالشمال الفرنسي، وبسبب التمركز الكثيف لعمال شمال إفريقيا والعناصر الأجنبية الأخرى يصعب استخراج وإحصاء الجزائريين من بينهم في تعدين النور ماندي، وشمال إفريقيا، ومن ابرز المناطق الشمالية التي حوت اكبر نسبة من هؤلاء العمال المهاجرين الجزائريين هي بادوكالي، أردان، ألزاس، اللور[2]...

من أبرز التقارير حول تمركز المهاجرين الجزائريين في هاته الفترة هو تواجد الجزائريين في أبوي باللورين حيث في سنة 1910 وأمام قلة اليد العاملة كان على أرباب العمل أن يبحثوا عن العمال خارج فرنسا فهذا عامل "Briey" يروي قصة قدوم العمال

[1] – كمال بوقصة، **مرجع سابق**، ص ص 70-71.

[2] **نفسه**، ص ص79-81.

الجزائريين إلى بونت أمسون "Pont-à-Mousson " للعمل في أوبوي "auboué" بمنطقة اللورين "lorraine" التقرير التالي: إن عدد الأهالي القادمين من الجزائر للعمل في المناجم، ومعامل المقاطعة يرقى حاليا لنحو الخمسين كلهم يقيمون في أوبوي، وقد لا نلقاهم في أماكن صناعية أخرى، فقد تم توظيفهم بمرسيليا في جوان 1911من طرف السيد فيقا réga الذي كان يعمل لدى شركة Pont-à-Mousson والذي كان يقيم بمرسيليا حيث كان هؤلاء يعملون سابقا ويتقاضون 5 فرنكات لليوم في إحدى المصافي ثم يضيف " لقد وظف السيد فيقا للمرة الأولى 19 عاملا بعد أن وعدهم بزيادة في الراتب لا تقل عن 6.50 فرنكات لليوم.

ويردف وصلت الدفعة الأولى إلى أوبوي يوم 26 جوان 1911، ولاقت بعض المتاعب في بداية الأمر، بحيث وجد الوافدون الجدد متاعب في الإقامة جماعيا لكونهم لم يكونوا يريدون السكن منفصلين، وكذلك كان قد وعدهم أن لا يعملون في أعماق المناجم، وقد قبلوا بذلك ومع مرور الزمن لم يترددوا في العمل في أي مجال، وفي البداية كانت الأجور تبدو غير كافية، ولذلك كان هؤلاء العمال يكاتبون أصدقائهم وعائلاتهم ومواطنيهم في عين الحمام ونواحيها، وذلك طمعا في هذا الراتب السخي، كانوا يتوافدون مباشرة من الجزائر في أفواج صغيرة، فبعد ستة أشهر على قدوم 19 عاملا أوليا، أصبح عدد الجزائريين حوالي نحو 150 وغداة أزمة الحديد قررت إدارة المعمل فرض صرامة في اختيار وتوظيف اليد العاملة الجزائرية، مما صعب أمر إيجاد العمل في فرنسا وارتفاع تكاليف السفر والإقامة، وحتى تناقص الرواتب[1].

3-3- مناطق متفرقة: تمركز المهاجرون بمناطق أخرى أيضا منها منطقة مارسيليا التي تعتبر نقطة الدخول وقاعة الانتظار قبل التوزع حيث وصلها أول فوج من المهاجرين الجزائريين للعمل سنة 1905 إلى مصنع الصابون بها، ومنها انتشر أغلب المهاجرين إلى

[1] - محمد ياحي، **مرجع سابق**، ص ص 180-181.

مناطق أخرى كليون وباريس التي بها معظم مناطق العمل، وسان إتيان ملكة المناجم التي يتواجد بها أكبر مناجم الفحم الحجري. **الملحق رقم 10***

والجدول التالي يبين عدد العمال وأماكن عملهم سنة 1912[1] :

الجدول رقم 06: يبين عدد العمال وأماكن عملهم سنة 1912.

عدد العمال	المناطق	نوع العمل
2000	مرسيليا	المصابن،المصافي، المرافئ
1500	بادوكالي	المناجم، مصانع تعدينية
بين 700 و 800	باريس	مصانع السكر، شركات نقل، ورشات

4- خصائص العمال الجزائريين المهاجرين بفرنسا

الهجرة مؤقتة ودورية، حيث كان العمال يتحركون بشكل مستمر بين فرنسا والجزائر، وكانت إقامة الجزائري بفرنسا تتراوح بين ثمانية إلى ثمانية عشر شهرا لا تزيد عن ذلك، وكان نسبة خمسين بالمائة من المهاجرين لا يتعدى إقامتهم ثمانية أشهر[2].

من أسباب ذلك قلة المتزوجين منهم إذ أن النساء من العنصر الضروري للاستقرار، والإقامة الدائمة وكون الكثير من المهاجرين كانت لهم ارتباطات بالأرض ما يجعلهم يعودون في وقت الحصاد لحصد المحاصيل الزراعية وحرث الأرض لمساعدة ذويهم فضلا عن زيارة من خلفوهم ورائهم من أباء وزوجات، وأولاد قبل العودة من جديد إلى فرنسا[3].

* أنظر المحلق رقم10 ص 95.

[1] – عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص13.

[2] – حكيم بن الشيخ، **مرجع سابق**، ص 43.

[3] – سعيد بورنان، **مرجع سابق**، ص 40.

– استفاد الجزائريون في فرنسا من سهولة التنقل من ناحية إلى أخرى حسب مناطق العمل في أنحاء فرنسا خلاف العامل الفرنسي الذي يفضل العمل في منطقة إقامته، كما أن العامل الجزائري يقبل بالمشاريع الموسمية ثم يتنقل للبحث عن عمل أخر عند انتهاء المشروع الأول[1].

– مخاطرة العمال الجزائريون بحياتهم من خلال قبول الأعمال الشاقة والقذرة، والأكثر خطورة في المصانع التي تنتج البضائع ذات الرائحة الكريهة أو تلوث الأجسام[2]، وأماكن العمل كالمواد الدهنية والنحاسية والبخارية مثل العمل في المناجم والمعامل الكيماوية، والمصافي، والموانئ، وسبك المعادن، ودباغة الجلود، وغيرها من الأعمال التي لا يرضى بها عادة العامل الفرنسي، والحقيقة أن العمال الجزائريين كانوا يقدمون خدمة هائلة للاقتصاد الفرنسي ليس فقط في ميدان المخاطرة بحياتهم، والقيام بالأعمال التي تعرضهم لأخطر الأمراض، بل إنهم يقبلون بأقل الأجور، إذ أنهم في الواقع يتقاضون أجورا تقل عن تلك التي يتقاضاها زملائهم الفرنسيون في نفس المصنع، وهذا رغم أن قانون العمل الفرنسي ينص على قاعدة المساواة في الأجر في حالة تساوي العمل.

– وجود طاقة إنسانية هائلة من الشباب فمعظم المغتربين في مقتبل العمر حيث أن ثلثي المهاجرين قد توجهوا إلى فرنسا وهم في مقتبل العمر بحيث أن أعمارهم لم تكن تتجاوز خمسة وعشرين سنة، وبذلك فإن الاقتصاد الفرنسي قد استفاد وتحصل على الطاقة الإنسانية الخلاقة التي تمكنه من تعزيز مكانته ومضاعفة نشاطه، وبذلك يكون الشباب الجزائري قد شارك في الإنتاج دون أن يدفع الشعب الفرنسي أي فرنك لتغذيتهم وسد حاجياتهم خلال مرحلة صغرهم، بينما دفع العمال الجزائريون جميع تكاليف تواجدهم، كما ساهم هؤلاء العمال بطريقة غير مباشرة في تقديم خدمة قيمة للاقتصاد الفرنسي من خلال إرسال جزء كبير من رواتبهم إلى الجزائر، وهذا ما يخفف من حدة التضخم المالي بفرنسا[3].

---

[1] – عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص 172.

[2] – كمال بوقصة، **مرجع سابق**، ص 172.

[3] – عمار بوحوش، **نفسه**، ص ص 173–174.

– الهجرة الجزائرية في غالبيتها موجهة للصناعة بمقابل قلة في ميدان الزراعة، مع أن أكثر الجزائريين الذين هاجروا إلى فرنسا هم بحكم النشأة من طبقة العمال الزراعيين فإن الصناعة كانت أكثر القطاعات استيعابا لهذه اليد العاملة في فرنسا[1] بسبب آليات العرض والطلب من قبل الصناعة الفرنسية مع رواتب أفضل في الصناعة مقارنة برواتب المجال الزراعي وخيارات الاستقرار بالمنطقة أو تلك لتجنب العزلة في مزرعة، وجاذبية الذوبان في مجموعة الأصدقاء والذين يتركزون في المناطق الصناعية أكثر بحيث يجدهم وقت الحاجة سواء المادية أو المعنوية، وهذا ما يتحكم أيضا في نوعية العمل لدى المهاجر الجزائري[2].

– عدم اهتمام الجزائري بطبيعة العمل مادام أنه يؤدي مقابل مادي جيد، فالعمال الجزائريون عمال بدويون وسائقين فهم يكلفون بالأعمال الأكثر قذارة لما يصاحبها من عناء ووسخ واليد العاملة الجزائرية تقوم بما يرفض العامل الفرنسي الإتيان به فنادرا ما تصادف عمالا جزائريين متخصصين وإذا كانت مقاومتهم للحرارة تجعل منهم ضروريين لبعض الأشغال فإنهم بشكل عام لا يؤدون إلا أعمالا من الدرجة الثانية[3]، وتشتغل الأغلبية الساحقة من هؤلاء العمال في المهن البسيطة غير الفنية، وهذا بفعل مستويات التعليم الضعيفة للعامل الجزائري[4]، وهذا الوصف يمثل مصيرهم العام في عموم المؤسسات التي تستخدمهم، ففي الصناعات الكيماوية للجنوب الغربي وكمثال فقد كان العرب الجزائريون يكلفون بالأعمال اليدوية من الدرجة الثانية وفي المناجم كانت تخصص لهم الأعمال القاسية كعمال بناء أو مساعدين لهم، بل غالبا كيدويين في أشغال الحفر العميقة، فحسب أرباب العمل العامل الشمال إفريقي – نادرا ما يكون ذا تأهيل وغالبا ما يكون عاملا يدويا عاديا، وليس يدويا متخصصا فمهن تركيب الآلات، والكهرباء، والنحاسة، والحدادة والتفريز هي الممارسات المتخصصة الوحيدة التي تعاطاها الجزائريون في المنطقة الباريسية بنسبة لا تتجاوز 10 % أما الأعمال اليدوية العادية كالصيانة، والتنظيف فهي قطاعات غالبة في ممارساتهم المهنية – أما العمال اليدويون المتخصصون فتجدهم في مجال التعدين من مراقبة الأفران، والألوان، وسكب القوالب، وفرش

[1] – سعيد بورنان، **مرجع سابق**، ص41.

[2] – كمال بوقصة، **مرجع سابق**، ص 86.

[3] – **نفسه**، ص 88.

[4] – سعيد بورنان، **مرجع سابق**، ص 41.

الطرق والصهر والتبييض القصديري، وتركيب الأقلام و الشبكات، والخلط، والعجن، وإنشاءات الجسور، وفي صناعة الزجاجيات والسيراميك[1].

– قدم أغلب الجزائريين من المناطق الريفية، والريف حينها لا يتوفر على أسباب التعليم فالمدن أحسن حالا منه بكثير، فالمهاجرون وخاصة العمال منهم لا يجيد معظمهم القراءة والكتابة، وهذا يخلق مشاكل في التعبير عن آراءهم، ويصعب من مهمة التعامل مع المسئولين بفرنسا، وهذا يؤدي أيضا إلى ضعف تجاوبهم مع ثقافة المجتمع الجديد، ومع انعدام الوسائل الأساسية لتثقيف هؤلاء العمال المغتربين وبقاؤهم معزولين عن المجتمع الفرنسي، والاكتفاء بالتعامل والانضمام إلى أبناء بلدهم، والإقامة في محيط مغلق كما أن هذا الحرمان من الثقافة يحول بينهم وبين اكتساب مهارات أعلى وأفضل والارتقاء بمستواهم وعدم الاستفادة من ايجابيات الحضارة الغربية بفرنسا[2].

5– الوضع الاجتماعي للمهاجرين

5–1 السكن: كان العمال الجزائريون بفرنسا يعيشون على أبشع ما تكون صور البؤس والشقاء، فكثير منهم كانوا يسكنون في ظروف منافية لكل مقتضيات الصحة فلم تكن مساكنهم سوى أكواخ بائسة مصنوعة بمواد غير صالحة باستعمال أي نوع من خليط من الأشياء.

في تحقيق عام 1912 ذكر: كانت بيوت هؤلاء المهاجرين مصنوعة من بقايا أكواخ بالية ومن تكويم كل ما يخطر في البال، والكل يغطي بورق بسيط وفي هذه الغرف الجهنمية يعيش أكوام من الناس، و الجزائريين يعانون من قلة الانضباط واللامبالاة بميدان النظافة، فالمساكن التي يقيمون بها هي محرومة من التهوية والإضاءة، ولم تكن السلطات الفرنسية مهتمة بهم فهم يتجمعون في أماكن يصعب مقارنتها مع البيوت القصديرية التي تعتبر أفضل حالا منها[3].

---

[1] – كمال بوقصة، **مرجع سابق**، ص ص87–88.

[2] – عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص177.

[3] – كمال بوقصة، **مرجع سابق**، ص ص139–140.

هناك من يقيم في أقبية أقيمت تحت المنازل لتكون مخازن للخمور أو البضائع فأصبحت مساكن للعمال يحشر في كل قبو منها عشرات العمال ينامون على آسرة هي عبارة عن موائد من الخشب، تظل مشغولة طوال اليوم لأن عمال الليل يسلمونها لعمال النهار[1].

هي تشهد على معاناة الجزائريين هناك حيث وضعت عشرات الفرش القشية، أما التهوية الوحيدة فهي باب المدخل وحسب احد الشهود فهناك مرقد في قبو تحت خمارة ليس سوى كوخ خشبي، ويتم النزول إلى هذا القبو عن طريق فتحة أرضية موجودة في وسط القاعة وبواسطة سلم، يوجد هناك خمسون فراشا من القش دون أي تهوية، هذه الفرش مشغولة 24 على 24 ساعة يتوالى عليها العمال فرقا فرقا ليل نهار لا هواء في هذه الأحياء القصديرية القذرة ولا ماء ولا حتى النور الاصطناعي إضافة إلى هذا النوع من المأوى كانت هناك أيضا المضاجع حيث يتكدس هذا القطيع البشري بنسبة60 شخص في كل مضجع[2].

إلى جانب هؤلاء كان هناك ألاف من العمال الجزائريين الذين حرموا المأوى كلية، ونسبة كبيرة في منطقة باريس وحدها وهناك أضعاف يعانون نفس المصير، ويعني أن هذا العدد الضخم من العمال مطالب بان يواجه كل مساء مشكلة قضاء الليل، إما تحت قنطرة أو على شاطئ السين أو على أرصفة بضواحي باريس، وهذا إذا كان الوقت صيفا أما في الشتاء فالمأوى على ارض المقاهي الجزائرية تحت الموائد بعد أن يتكرم آخر زبون بمغادرة المقهى[3].

5-2 الصحة: إضافة إلى رداءة المسكن فقد كان على هؤلاء العمال المهاجرين أن يتدبروا أمر تغذيتهم بأنفسهم، وهذا ما عرضهم إلى سوء التغذية الناتج من التقتير في المعيشة التي يلجأ إليها الكثير من العمال المهاجرين طوعا أو كرها حتى يبعثوا لعائلاتهم في البلاد ما يقتصدونه من مبالغ مالية ضرورية لحياتهم، وهذا يؤدي إلى تدهور صحتهم، وإذا كانت الصحة هي الشرط الأساسي للقيام بعمل بناء فان رجال الأعمال الفرنسيين لا يأخذون هذه

[1] – سعيد بورنان، **مرجع سابق**، ص44.

[2] – أندري لوكرتوا، **مصدر سابق**، ص ص51-52.

[3] – سعيد بورنان، **مرجع سابق**، ص44.

القاعدة بعين الاعتبار فالشيء الذي يهمهم هو البحث عن يد تقوم بالعمل دون التفكير في مصيرها من ناحية التغذية والسكن لذلك كثيرا ما تأتي التقارير الصحية لتتحدث عن عدد العمال الذين أصابهم السل أو أمراض أخرى نتيجة للظروف الصعبة التي يعيشون فيها[1].

فتدهور صحة العمال راجع لشروط الحياة المثيرة للشفقة التي يعاني منها المهاجرون هي التي تدمر صحتهم، وكذلك بسبب نوعية الأعمال التي يقوم بها هؤلاء المهاجرون فهم محل الانبعاثات السامة، ومهيئين لأمراض الرئتين فالشروط اللاإنسانية واحتمال الحوادث المستمرة في مناجم الفحم لن تتأخر عن تدمير أجهزة التنفس، فنسبة المهاجرين المعنيين بإصابات على درجة من الخطورة يمكن كشفها إشعاعيا هي 20 بالألف،مع إصابات كافية للتوقف عن كل عمل عادي تقارب بنسبتها 13 بالألف، وبرأي عدد الباحثين فإن مرض السل هو المرض الرئيسي للهجرة والأكثر انتشارا فطبيعة الحياة التي يعيشها هؤلاء في فرنسا والمتميزة بالعمل المستمر،والمناخ الأقسى مما هو سائد في البلد الأصلي تجعل من مرض السل عندهم يتسم بالسرعة والشدة، وبالتأكيد فإن احتمالية وسرعة العطب تزداد مع توفر هكذا شروط من التغذية، وسكن، واختلاط على أسرة لا تعرف الراحة من مهاجر لآخر حيث لكل منهم دوره.

في حالة المرض عند العمال الجزائريين فإنهم لا يصبرون على البقاء في المستشفيات لأنهم يرفضون أن يعيشوا مرضى بسبب خوفهم من توقف العمل، وانعكاساته على عائلته بحيث تتوقف الارسالات المالية التي يبعثها إليهم وإحساسه بالمسؤولية تجاه عائلته التي تنتظره، والتي قد يعرضها لصعوبات شديدة في العيش، والحياة الطبيعية وكان عدد هام من مرض السل يتوفون أياما بعد دخولهم المستشفى، ومن أهم الأمراض حينها أمراض رئوية، أمراض زهرية، وأمراض معدية والمرض الإفرنجي[2].

[1] – سعيد بورنان، **مرجع سابق**، ص45.

[2] – كمال بوقصة، **مرجع سابق**، ص ص 141-143.

6- العلاقات الاجتماعية للمهاجرين

6-1 العلاقات البينية في فرنسا: يترافق التوزيع المهني والجغرافي للجزائريين في فرنسا بظاهرة التجمع بحسب منطقة المنشأ، وذلك من أجل مجابهة محن وضعية البروليتاريا[1] الرثة في بلد أجنبي، فالمهاجر يلتحق اغلب الأحيان بالأماكن التي يقيم فيها أبناء منطقته، كما انه من ناحية أخرى يختار عموما الفرع المهني نفسه بحيث يلتقي في المصنع أو الورشة بأبناء منطقته، وقد يحصل أحيانا أن إدارات المصانع نفسها تنظم هذا التجمع من أجل توفير يد عاملة منصاعة وخاضعة أكثر وبهذا تكون نتائج العمل أفضل[2].

يعتبر المقهى مكان الالتقاء الممتاز لأبناء البلد فكل هذا يبين أن حياة المهاجر في حياة المجموعة، حيث يعيش أبناء البلاد وأبناء العمومة مع بعضهم، يأكلون ويلعبون الورق والدومينو، ويسيرون معا علاقاتهم بالطريقة نفسها كما في القرية بالجزائر لدرجة أنه أصبح كل مقهى يعرف باسم جهة من جهات الجزائر مثل مقهى بني يني، ومقهى البيان وغيرها، وهكذا فإننا عندما نجوب شوارع وأحياء الشمال إفريقيين في الضاحية الباريسية سنشهد بالتناوب مختلف المناطق ومختلف القبائل فالعائلة والقرية والقبيلة تتكفل بالقادم الجديد منذ لحظة وصوله، وهو سيكون هكذا مسلحا بشكل أفضل لحماية نفسه ضد الصدمة التي تحدثها فيه الحياة الغربية، وسيقف أعضاء الأسرة بينهم ويعيشون حسب عاداتهم وتقاليدهم، إذ أنهم سيقللون إلى أقصى درجة الروابط مع العالم المحيط[3].

كما أن قاعدة التضامن تشتغل هنا بصرامة، وهكذا تشهد تحويلا حقيقا لواجبات علاقات الجوار إلى فرنسا حيث ينظمون حملات التبرع لصالح المصابين بالمرض أو البطالة من أبناء مجموعتهم، ويفضلون توظيف هؤلاء الذين ينتظرون منذ زمن على استخدام الوافدين الجدد في حالة شغور مكان بسبب سفر أو نقاهة كما يوفرون حجرا أو زاوية في سكناهم البائسة، مع مزيد من ضغط المكان والتلاصق لمن ليس لديه مأوى أو لمن يصل

---

[1] – البروليتاريا الرثة lumpen proletariat وهي كلمة ألمانية لفئة من العمال ينشأون على هامش الحياة الاقتصادية ويعملون في الأعمال غير الإنتاجية والبسيطة، أنظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة، مرجع سابق**، ص531.

[2] – أنندري لوكرتوا، **مصدر سابق**، ص47.

[3] – **نفسه**، ص ص 48-55.

حديثا، وأقدس الواجبات هو واجب ضمان جنازة على الطريقة الإسلامية للذين يتوفون في هذا البلد الأجنبي، حيث يعني جميع أبناء الدوار للإسهام في جمع المال الضروري لتغطية نفقات نقل الجثمان إلى الجزائر، وإرسال جزء آخر لعائلته، وهكذا كان الجزائريون يعيشون مع بعضهم تربطهم المصالح نفسها والمشاكل نفسها، والمضايقات نفسها والبؤس نفسه[1].

6-2 علاقة المهاجرين بعائلاتهم في الجزائر: لم تنقطع صلة المهاجرين بعائلاتهم في الجزائر و لم ينسي الجزائري بلده فهو لم يتوقف عن التفكير في عائلته وأرضه، وأنهم الدافع الأبرز لهجرته نحو فرنسا، ومما يؤكد ذلك أغلب المهاجرين كانت هجرتهم دورية حيث كان العمال يتحركون بشكل مستمر بين فرنسا والجزائر، ولم تتجاوز غيبته في أقصى حدودها العام والنصف كأقصى تقدير وذلك لتعلقهم الشديد بعائلاتهم التي خلفوها ورائهم تحت معاناة تلك الظروف الصعبة التي يواجهونها يوميا في ظل الاحتلال، وكذلك لارتباطهم بالأرض ما يجعلهم يعودون في وقت الحصاد مثلا أو في مواسم الحرث لمساعدة ذويهم[2] ومن بين أشكال اتصال المهاجرين بعائلاتهم هي الأموال التي يبعثها هؤلاء إلى ذويهم والتي تلعب دورا مهما في رفع مستوى المعيشة بالنسبة لبلده والبلد المضيف، وفي هذا الشأن ساهم العمال الجزائريون في خدمة وتدعيم بلادهم إلى جانب تدعيم أسرهم، وتحسين مستوى معيشتهم فالعامل الجزائري يتميز بأنه مهمته أولا وبشكل أساسي نحو عائلته، وأقاربه فهو سبب هجرته ودائما يفكر وبصفة مستمر بأوضاعهم المزرية ن ولذلك يعمل بأقصى جهده من أجل رفع مستواهم المعيشي وذلك على حساب صحته وشخصه، ويقتطع جزء هام من مرتبه ويرسله إلى عائلته بالجزائر، وهذه الحركة تؤدي إلى نشاط وحيوية لرأس المال، وهذا يساهم بصورة معتبرة في ميزان الحسابات بين فرنسا والجزائر وهذا الإسهام يتم تصريفه نحو الجزائر بواسطة الحوالات البريدية والمبالغ المحمولة مع المهاجرين أنفسهم فانه لا يمكن إنكار أهمية الهجرة بالنسبة لفرنسا فهي تشكل مصادر ثروة، كما تثبت المبالغ الضخمة المدفوعة عبر مكاتب البريد إلى عائلات العمال، ففي عام 1906 استفادت الجزائر من إسهام يقدر بـ7 ملايين فرنك في حين أنه في 1913 سدد احد المكاتب البريدية لوحده إلى العائلات القبائلية

[1] – كمال بوقصة، **مرجع سابق**، ص151.

[2] – سعيد بورنان، **مرجع سابق**، ص40.

1.310.000 فرنك مقابل الحوالات الصادرة عن فرنسا[1]، وليس نادرا أن يرسل المهاجر الجزائري من 8 إلى 10000 فرنك فرنسي شهريا إلى الدوار[2].

هذا التدفق المالي يزداد مع تدفق الهجرة تدريجيا، وهذا يسمح ببقاء جزء مهم من الثروة الفرنسية على الأرض الفرنسية، فالقبائلي الذي يربح 6 فرنكات في توكوان أو في ليل يمكنه توفير نصفها لأهله، ويقول السيد هوع لودوا أنهم يعني (القبائل) يلحقون الخير بالجميع إنها أموال طائلة تتهاطل على البلاد مع نهاية كل أسبوع على شكل طوابع التحويل إلى درجة أن العمل قد تضاعف مرتين. أكثر من مليون ونصف تم تحويلها خلال أشهر قليلة فقط صوب جبال جرجرة، وغابة اكفادر، وقرى سباعوا أين لم يكن للناس شغل سوى التفرج على الوقت يمضي، ونتائج الهجرة حسب السيد ليال في جريدة الرشيدي عمال، وجنود لصالح فرنسا، ورخاء ونعمة لصالح الأهالي[3].

3-6 علاقة المهاجرين بالمجتمع الفرنسي: كان الجزائري في فرنسا مجبرا مرة أخرى على الخضوع أمام الإدارة وإطارات المصنع، والشرطة بل أكثر من ذلك فعندما يعود إلى مسكنه مساءا تجابهه ضغوطات من نوع أخر مع صاحب المسكن أو مسير المأوى بل إن قائد قريته يواصل استغلاله باقتطاع جزء من الحوالات التي يجد صعوبة كبيرة في إرسالها إلى أسرته، أخيرا فانه في كل لحظة يتعرض للإهانة بفعل المواقف العنصرية التي تكاد تكون عامة[4].

من ذلك ما اشتكى منه أبناء القبائل الذين عانوا من الشتائم، والنعوت الغريبة التي يلبسونهم إياها كما تعرضوا لاعتداءات عمال مناجم البلجيكيين مع افتعال شجار خطير في أوت 1913، وأمام ضروريات التعايش ترك هؤلاء القبائليون شاشياتهم، ولبسوا السترات، والقبعات لتجنب أشكال العنصرية الأولى[5]، علاوة على ذلك فان وضعية المهاجر الجزائري

---

[1] – كمال بوقصة، **مرجع سابق**، ص 160.

[2] – أندري لوكرتوا، **مصدر سابق**، ص 48.

[3] – شريف بن حبيلس، **مصدر سابق**، ص 73.

[4] – أنندري لوكرتوا، **نفسه**، ص 58.

[5] – كمال بوقصة، **مرجع سابق**، ص 155.

كمغترب تجعله عرضة للتناقضات المختلفة، لقد جاء من عالم رعوي والقي لفترة طويلة في خضم الحياة الصناعية فأصبح كل شيء مختلفا في طريقة عيشه، الأكل والطقس والملبس، وبينما كان كل شيء في حياته التقليدية يخضع لإيقاع حركة الطبيعة، ها هو الآن يخضع للطبيعة الاصطناعية والعقلية التي تميز التجمعات المدنية الكبرى، كان متعودا منذ الطفولة على حياة الجماعة ممثلة في القبيلة، والدوار والعادات الدينية، فإذا به يقع ضحية الاغتراب في عالم المدينة حيث تسود النزعة الفردية، وحيث يهتم كل واحد بشؤونه الخاصة فقط[1].

لقد كان السلوك الدائم بعدم الثقة بالعمال الجزائريين، وظيفة جد محدودة ألا وهي بقاء واستمرارية الاستغلال السافر الذي كانوا يعانون منه من جميع أرباب العمل، كما كان لعملية الحط والتهميش النفسي والمادي الملموس هدف للإبقاء على المرتبات المنخفضة، وفرض تقبلهم لشروط العمل اللاانسانية والمخالفة لقوانين العمل السارية، كذلك بعض السلوكيات التي تعمل على كم الأفواه وخنق نية وإرادة الاحتجاج من قبل هؤلاء العمال.

إن هذه الممارسات أدت إلى وضع العمال الجزائريين في الأشغال الصعبة والقذرة، وسد الأبواب أمام التخصص والتأهيل المهني، وحط قدرهم في عيون الرأي العام[2]، وهذا ما جعل الجزائريين على هامش المجتمع الغربي تماما فتلك المعاملة دفعته للشعور الدائم بأنه مقيم عابر فكل شيء يذكره بوضعه باعتباره أجنبيا[3] ومع ذلك كله فانه يوجد بعض أفراد المجتمع الفرنسي الذي تميزوا ببعض اللطف والأدب في تعاملهم مع الجزائريين، وهذا ما لم يتعود عليه الجزائريين من سلوك المعمرين بالجزائر، وغير بعض من وجهة نظرهم على المجتمع الفرنسي[4] كما تميز معظم الجزائريين هناك بتمسكهم بثقافتهم، ودينهم أكثر أمام عالم

---

[1] – أنندري لوكرتوا، **مصدر سابق**، ص 58.

[2] – كمال بوقصة، **نفسه**، ص 90.

[3] – أنندري لوكرتوا، **نفسه**، ص 56.

[4] – مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج (1898–1938)**، تر: محمد المعراجي، د ط، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص84.

غريب عن كل ما تعود هؤلاء في بلدهم الأصلي، ولم يخرج بذلك اغلب الجزائريين عن إطار قواعد الإنسانية العربية الإسلامية التي لا علاقة لها بالإنسانية الفرنسية، فقلب المهاجر الجزائري متعلق دائما بالجزائر حيث عالمه الثقافي، ومحيطه الإنساني، وإيمانه يبقى راسخا رغم كل الظروف المختلفة حيث تبقى الأغلبية في تلك الفترة ملتزمة التزاما صارما بصوم رمضان، فرغم نمط العيش الجديد وتنقلاته والعمل المرهق الذي يعمله إلى جانب سوء التغذية إلا أن ذلك لم يمنعه من ممارسة شعائر الدين الإسلامي[1].

ثانيا: الطلبة

[1] – أندري لوكرتوا، **مصدر سابق**، ص 56.

شكل المثقفون الجزائريون الفئة الأكثر تناقصا، وبعدد قليل في بداية القرن العشرين[1] وكان هؤلاء الطلبة المهاجرون ينتمون إلى مختلف فئات الشعب الجزائري فهم ليسوا من الطبقات الثرية والطبقات الموالية للاستعمار[2].

كانت هذه الفئات أكثر حظا من فئة العمال فهم لا يعانون من العقبات نفسها التي يواجهها العمال المهاجرون، كما تميزت إقامتهم بفرنسا أنها كانت أطول مدة تصل إلى عشر سنوات أو أكثر ما بين الدراسات الثانوية والعليا، ورغم ضيق قاعدتهم إلا أن الطلبة والمثقفون الجزائريون شكلوا تدريجيا كجالية مهاجرة رفيعة المستوى، وتميزت بإنتاج بعض الملامح الثقافية لبلد الأصل.

من بين الطلبة الذين عبروا إلى فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الزعيمين لحركة الشباب الجزائري النقيب في الجيش الفرنسي الأمير خالد الذي كان تلميذا في سين سير saint Cyr بين 1893–1896، والطيب بن تامي ولد حميدة الذي أنجز دراسته في مونبلييه Montpellier حوالي 1905 وتذكر الإحصائيات بان عشية الحرب العالمية الأولى كان هناك عدد قليل من الطلبة المسلمين قد سافر لاجتياز امتحاناته في جامعة المتربول، ولم يتجاوز عددهم العشرة من حملة ليسانس(إجازة) في الحقوق و عشرة أطباء ن حملة الشهادة الفرنسية[3].

كان الطلبة الجزائريون في دراستهم هناك يفضلون التخصصات العلمية والقانونية والإنسانية.

[1] – كمال بوقصة، **مرجع سابق**، ص 112.

[2] – جيلالي صاري، **هجرة الجزائريين نحو أوربا**، د ط، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، م و د ب ح و ث ن.

[3] – كمال بوقصة، **نفسه**، ص 123.

1- أهم مناطق انتشارهم: عرفت هذه الهجرات الطلابية الثقافية تمركزا في مدن كباريس، تولوز، مونبلييه Montpellier ، جرونوبلGrenoble ، ليون، بوردو، ونانسي Nancy، ران Rennes، وستراسبورغ Strasbourg وكان Caen، وبواتي Poitier، و ألفور[1].

من أهم المدارس هناك نذكر المدرسة العسكرية سان سير Saint Cyr والبيطرة في ألفور، والطب في مونبلييه[2]. **الملحق رقم 11***

2- وضعهم الاجتماعي

2-1 الإقامة: عانى الطلبة الجزائريون كبقية الطلبة القادمين من وراء البحار من مشاكل عديدة في فرنسا خصوصا الاجتماعية منها، ومن ابرز هاته المشاكل مهمة توفير السكن فلا يمكنهم الاعتماد على ضيافة الأقارب أو أهل البلد إلا كإجراء مؤقت، ومع ذلك فقد اجبروا على طلبها مرارا وتكرارا عندما تنعدم الحلول الأفضل، وعلى عكس القادمين من بلدان أجنبية أو من مناطق الاتحاد الفرنسي الأخرى فإن الطالب الجزائري حين وصوله باريس لم يكن يجد مركز استقبال ولا فندقا ولا دارا مخصصة للجزائريين، فالطلبة الجزائريون كبقية الطلبة القادمين من المستعمرات هم الفئة التي لم تكن تحظى بتكفل عقلاني ونظرا لهذا الخلل فان الكثير منهم الآن يسكنون مثنى وثلاث في حجرات لا تتسع سوى لإيواء طالب واحد.

كما أن هؤلاء لا يستفيدون من جناح خاص في الحي الجامعي ولا بفنادق مخصصة لهم باعتبارهم من وجهة نظر القانون فرنسيين مثل بقية الفرنسيين، فكانوا موزعين بين مختلف الأجنحة ومختلف الدور الجماعية ولا يحظون بأية أولوية في الحصول على الغرف، وكانت أغلبيتهم مجبرة على السكن في الفندق أو لدى الخواص بإيجار لا يتناسب مع

[1] - عبد الله حمادي، **الحركة الطلابية الجزائرية (1871-1962)**، ط 2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995،ص 18.

[2] - عبد الله حمادي، **نفسه**، ص 17.

* أنظر المحلق رقم 11 ص 96.

إمكانياتهم، وبالرغم من ذلك فلقد كان عليهم أن يعتبروا أنفسهم سعداء إذا وجدوا مسكنا، ولم يتم رفضهم من طرف المؤجر مثل ما كان الحال في الجزائر، حيث كان يعاني الطالب هناك عنصرية المجتمع المسيطر، وفي علاقات مع السكان الأوربيين خصوصا حين يبحث عن غرفة يأوي إليها وكانت فئة المؤجرين معروفة بروحها العنصرية في مدينة الجزائر.

فكان تفضيل الطلبة للانتقال إلى فرنسا حيث المعاملة أكثر إنصافا، رغم وجود بعض العنصرية في بعض الأماكن حيث كتب في أسفل احد الإعلانات " لا تقبل طلبة شمال إفريقيا " فكان الباحث عن سكن في بعض الأحيان يواجه ذات المتاعب غير أن العثور على سكن في باريس كان أمرا يسيرا عما كان فيه الأمر في الجزائر[1].

2-2 ظروف التمدرس: بالإضافة إلى مشكلة السكن كان هناك أيضا مشكلة التمويل حيث كانت ظروف العيش طويلا في وسط غريب يفرض على الطلبة الجزائريين المقيمين بفرنسا تحمل نفقات ثقيلة جدا ما عدا قلة من الطلبة الذين تمتعوا بسند قوي من طرف أسرهم.

أما أغلبية الطلبة فقد كانوا فقراء وأجبرهم وضعهم المادي الضعيف على الاشتغال لكسب لقمة العيش موازاة مع مواصلة الدراسة نظرا لانعدام أي دعم من طرف الحكومة العامة الفرنسية.

كانت المصادر الوحيدة لهم هي أجور الأعمال الصغيرة التي كان الطلبة يقومون بها خلال العطل وحتى في أثناء السنة الدراسية فحرصهم على عدم تكليف أسرهم نفقات دراستهم، وهم الذين يعانون الأوضاع القاسية في الجزائر دفعهم للبحث عن عمل رغم صعوبة الأمر فالعثور على عمل في فرنسا غالبا ما يكلفهم إهمال الدراسة أو إهمال صحتهم، ونادرا ما كان الطلبة الجزائريون يتمتعون بعطلة حقيقة نظرا لنقص الوقت أو المال،

1- *PERVILLÉ* (*Guy*),Les *Étudiants algériens* de l'*Université* française, (1880-1962) pré: Mohamed harbi,casbah,alger,2009, p51.

وغالبا ما يقضون سنوات عديدة غرباء عن ذويهم بسبب عجزهم عن دفع تكاليف السفر الباهظة.

كان الطالب الجزائري مضطرا للاقتصاد في كل شيء حتى في الضروريات، وكان مجبرا أحيانا توقيف الدراسة بسبب انعدام الموارد أو لأسباب صحية[1].

3- ظروف الحياة الاجتماعية في فرنسا

تميزت جالية الطلبة الجزائريين بفرنسا بالتجمع قدر المستطاع، ومع ذلك فقد كان تجمعها مختلفا عن تجمعات العمال الجزائريين الأكثر التحاما والأقل تشتتا، ورغم كون الطالب الجزائري أجنبي هناك ومعزولا عن الحياة الاجتماعية الفرنسية الحقيقة إلا أن ذلك لم يكن شديد الوطأة عليه حيث كان يجد بعض الحرية في الوسط الجموع النكرة حيث لا احد يعرفه أو يحاول أن يعرف من هو ومن أين أتى، ففي فرنسا لم يعد الأهلي الذي يقلق حضوره فرنسي الجزائر، وكان تواجده داخل مدينة جامعية أمرا عاديا لا يستدعي انتباه احد، وكان مظهره وهندامه هو الذي يوحي بأنه إما طالب فرنسي أو طالب أجنبي في خضم الكثير من الأجانب، إن الحياة في باريس مدينة التعدد، والاختلاط هي التي تتيح له فرصا أوفر للتستر فهو يعطي لها الأولوية لان المسلم الشمال إفريقي ميال إلى التنبه وسط الجموع الأكثر عددا هربا من النظرات العنصرية التي تلاحقه، وستظل تلاحقه مادام راضخا تحت الاستعمار أما هنا فيمكنه ممارسة الحياة السياسية في نظام ديمقراطي تعددي غير أن يكون مثل رقابة خاصة من طرف الشرطة الكولونبالية لمدينة الجزائر، وكان في مقدوره أيضا ممارسة شتى المهن الصغيرة من غير أن تتعرض كرامته للخدش، والاهانة من طرف الأعين التي تعرفه، كما أن الطالب الجزائري في فرنسا وفي باريس بالخصوص نكرة يعيش

1 *PERVILLÉ* (*Guy*),op, cite , p p p, 50.51.47.

في الستر الباريسي وهذا ترك لديه بعد مدة شعورا بالندم لأنه لم ينفذ إلى عمق الحياة الفرنسية بل ظل على هامشها أجنبيا مثل بقية الأجانب[1].

التنظيمات الطلابية

استوعب الطلبة المسلمون الجزائريون الثقافة الفرنسية، ولكن أمالهم في الواقع لفرنسا الحقيقية التي كانوا يبحثون عنها فهي مجرد مثل من بين المثل العليا، وكانت الصعوبات التي واجهوها يوميا تذكرهم بأنهم لاجئون غرباء في هذه البلاد، ولهذا فقد قاموا بتأسيس تجمعات لضمان التكاتف المادي والمعنوي بيتهم كمنتسبين إلى وطن واحد، ومع أولئك الذين يقاسمونهم نفس المتاعب من أبناء شمال إفريقيا وباقي طلبة البلدان الأخرى أيضا[2].

بدأ الاحتكاك بالعمل النقابي بالنسبة للطلبة الجزائريين مع نهاية القرن التاسع عشر عندما ثم تأسيس الجمعية العامة 1885 في إطار نظام الجمعيات الطلابية المنتشرة في مختلف المدن الجامعية وعلى أساسها تم تشكيل عام 1907 الاتحاد الوطني لجمعيات طلبة فرنسا UNAEF الذي حاول جمع شمل كل الطلبة على اختلاف توجهاتهم السياسية والاجتماعية والدينية، وذلك للدفاع صفا واحدا عن حقوقهم المشتركة في تجمع عام[3] دون أي تمييز في العقيدة والرأي حفاظا على تضامنهم، فظهور التنظيمات الطلابية والشبانية عموما بفرنسا أو الجزائر، والتي مثلتها حركة الشبان الجزائريين التي تأسست سنة 1912، أوحت بصفة مباشرة إلى الفئة الطلابية الجزائرية خارج الوطن وداخله بضرورة تجميع أنفسهم، وتوحيد جهودهم وإيجاد هيئة تعبر عن ذاتهم وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية بعيدا عن هيمنة المنظمات الخاصة بالطلبة الفرنسيين[4].

1- *PERVILLÉ* (*Guy*), op cite,p.p 55-56.

2- Ibid,p57

[3] – عبد الله حمادي، **مرجع سابق**، ص45.

[4] – محمد السعيد عقيب، **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ودوره في الثورة (1925-1952)**، ط1، الشاطبية، الجزائر، 2012، ص31.

من بين التنظيمات التضامنية للطلبة نذكر جمعية التضامن الجزائري Solidarité Algérien التي تأسست في مرسيليا في 3 أكتوبر 1912 لمساعدة المهاجرين المحتاجين[1].

كانت جمعيات الطلبة الفرنسيين والمسلمين الشمال إفريقيين تشمل إذن على جوانب متماثلة وجوانب متباينة أيضا، أن كل تلك التنظيمات في الأساس عبارة عن جمعيات تعاون فهي ترمي كلها إلى تحقيق أولوية الأهداف المتمثلة في تطوير أوامر التضامن، والصداقة بين الطلبة بهدف تسهيل ظروف دراستهم، وتقديم الإعانة المادية والمعنوية لكل من هو في حاجة إليها هذا هو الهدف تمت صياغته بوضوح في القوانين الأساسية للجمعيات العامة للطلبة الجزائريين، وتحسين ظروف المعيشة أو توفير العمل و الترقية لأعضائها ومختلف احتياجاتهم مثل التجهيزات المادية والمساعدات المالية والنشاطات الثقافية[2].

[1] – جيلالي صاري، **مرجع سابق**، ص38.

[2] - *PERVILLÉ* (*Guy*), op cite,p105.

ثالثا: التجار

لم تكن الهجرة الجزائرية هجرة عمال فقط أو فئات مثقفة بل ترافقت أيضا مع هجرة طبقة التجار إلا أنها لم يذع صيتها كباقي الفئات المهاجرة فإذا كان العمال يمثلون 90% الفئة الأكبر كان التجار يمثلون 5% وكان هؤلاء المهاجرون العاملين سواء في ميدان التجارة أو المهن الحرة كانوا في البداية المكلفين بتوفير ما تحتاجه المؤسسات أو المناجم من يد عاملة غير متخصصة ثم يتحولوا إلى مراقبين للعمال ثم إلى مسيري مطاعم وفنادق، حيث كان لهم حس تجاري بحيث افتتحوا أماكن بسيطة للطعام، وحوانيت ومحلات لبيع المشروبات[1].

رغم أن عدد المهاجرين الجزائريين العاملين في ميدان التجارة والمهن الحرة، وخاصة في باريس كانوا قليلي العدد في البداية إلا انه عرف زيادة مع مرور الوقت، وخاصة بعد صدور قانون 24ديسمبر 1904 القاضي بإلغاء الترخيص بالسفر إلى فرنسا بطلب من بعض تجار الحيوانات الذي يوكلون مهمة السفر للجزائريين مع قطعان المواشي إلى مرسيليا، وبعض الباعة المتجولون والخدم المرتبطين بسادتهم الفرنسيين[2].

من أشهر أمثلة هؤلاء التجار الباعة المتجولون في المدن الفرنسية الكبرى حيث كانوا الرواد الأوائل في الفئات المهاجرة، وكانوا من منطقة القبائل حيث بدأت طلائعهم الأولى تظهر على شواطئ البحر يبيعون الزرابي والصناعات التقليدية، وينتقلون ببضائعهم عبر الشواطئ والمدن الساحلية، ولقب هؤلاء " بالتوركوس " Turcos[3] حيث لجئوا إلى هذا النشاط بعد أن تعرضوا لظلم الكولون و صودرت أراضيهم، وأدى لأنحصار ممتلكاتهم

[1] – كمال بوقصة، **مرجع سابق**، ص 112.

[2] – شارل روبير وأجيرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا**، **مرجع سابق**، ص400.

[3] – سعدي بزيان، **دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر**، ط2، منشورات تالة، الجزائر، 2009، ص11.

فاشتغلوا كباعة متجولين في البداية في بلدهم ببيع كل أنواع الحلي والسلع الرخيصة، والعقاقير، ومبادلتها أحيانا بسلع أخرى كالقمح أو الفضة مستعينين بالحمار أو الجحش لحمل السلع، والتي تمثلت فيما بعد في العطور، والأزرار والمرايا، والأمشاط، والتحف، وأشياء ثمينة أخرى، وكانوا يتجولون بالريف خاصة لعزلته واحتياجه لهذه المواد، إلا أن النمو التجاري العام أصبح يهدد عمله هذا، وهذا ما جعله يهاجر إلى فرنسا[1]، وفي إحصائيات لعام 1912 فقد تم الإشارة إلى هؤلاء الباعة المتجولون الذين وجدوا في ما لا يقل أربعين ولاية فرنسية، وفي الأسواق الفرنسية خصوصا، وكانت وسيلة " الحزمة على الظهر " طريقتهم الوحيدة للتنقل و بأقل نفقات ممكنة، ودون مغامرة تقريبا فخلال سنوات بسيطة، توزع على الأرض الفرنسية أبناء مختلف القرى الزواوية المتخصصين بالتجارة، كما كان حال الأراضي الجزائرية.

استطاع هؤلاء الباعة المتجولون تحقيق أرباح كبيرة ولم تمضي سنوات حتى أصبحوا تجار أسواق أو مالكي فنادق أو أصحاب مطاعم[2].

[1] – كمال بوقصة، **مرجع سابق**، ص ص 103-104.

[2] – **نفسه**، ص105.

رابعا: انعكاسات الهجرة الجزائرية

1- ترتب عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا أثار سلبية نذكر منها:

* لعل أهم خطر للهجرة وانعكاس سلبي بالنسبة للجزائر أنها تحرم البلاد من طاقة أبنائها حيث يصرفون فترة الإنتاج من حياتهم في تشييد الطرق والمباني والتوسع العمراني والصناعي في بلدان أخرى.

* يؤثر تزايد العمال المهاجرون في بلد أجنبي على مستقبل البلاد سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، فالطبقة العاملة غير محصنة ثقافيا، ومن السهل تضليلها وهذا يعني أن هناك إمكانية استغلال للعمال المهاجرين في قضايا لا تخدم المصلحة الوطنية وإنما تخدم مصالح دول أخرى.

* اعتبار العمال أجانب لا ينتمون إلى أي منظمات أو أحزاب فرنسية هذا يعني حرمانهم من وجود أي هيأة تدافع عن حقوقهم المسلوبة من قبل رؤسائهم وتحسين أوضاعهم المادية.

* غياب النوادي الثقافية وعدم قيامها بدورها الذي يتلخص في تقريب العامل المهاجر بوطنه مما يدفعه للابتعاد عن أصالته والتعلق بالثقافة الأجنبية[1].

* إفراغ الجزائر من الكفاءات العلمية والدينية والمهنية مما أدى إلى ركود الأوضاع الثقافية وإضعاف المجتمع الجزائري وعدم قدرته على مواجهة الاستيطان.

* ظهور روابط ثقافية اجتماعية واقتصادية بين فرنسا والجزائر كان المستفيد الأول منها هو فرنسا[2].

[1] – عمار بوحوش، **مرجع سابق**، ص332.

[2] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص323.

* معاناة المهاجرين من الغربة الثقافية في فرنسا نتيجة العنصرية التي يتعرضون لها في مختلف الأماكن، وقسوة الظروف المادية التي يعيشونها.

* هلاك الآلاف من الجزائريين خاصة منهم المجندون للدفاع عن فرنسا أيام الحرب العالمية الأولى[1].

2- وهناك أثار ايجابية نذكر منها:

* ظهور الحركة الوطنية بتشجيع من المهاجرين في فرنسا نظرا لاكتسابهم خبرة عسكرية وانتشار الوعي و ظهور العمل السياسي والنقابي وحرية الصحافة والقوانين التي تحمي العمال ونظم المفاهيم الاجتماعية والسياسية وكمثال على ذلك الأمير خالد وبن التهامي.

* مساهمة المهاجرين في توفير لقمة العيش لعشرات الآلاف من العائلات الجزائرية.

كانت فئة العمال الفئة الأبرز من المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا في هذه الفترة، إلى جانب قلة قليلة من الطلبة والتجار، وقد عانى هؤلاء العمال الكثير في فرنسا من حيث طبيعة الأعمال الموكلة إليهم، ومن حيث ظروف المعيشة هناك، ولم يختلف الوضع كثيرا عن ما في الجزائر، إلا أن الأموال التي تحصلوا عليها هناك كانت عزائهم والسبب الرئيسي في صمودهم هناك فهدفهم الأول هو تمويل أسرهم بالجزائر بغض النظر عن كل المصاعب.

[1] - بشير بلاح، **نفسه**، ص 323.

الخـــــاتمة

الخـــــاتمة

في ختامي دراستنا نستخلص ما يلي:

– لعبت السياسة الفرنسية المطبقة ضد الجزائريين الدور الأبرز في الدفع بالجزائريين إلى اختيار الهجرة وخاصة محو فرنسا مع مطلع القرن العشرين بحيث

– شكلت فترة الربع الأخير من القرن التاسع عشر أصعب المراحل عبئا وقساوة على الجزائريين وتميزت بتغير نظام الحكم فرغم سقوط نظام الحكم العسكري إلا أنه قام نظام حكم آخر كان الأكثر خطورة وجورا من الأول وهو نظام الحكم المدني.

– توسع حركة الاستيطان أكثر من أي فترة وأصبح المجتمع السكاني في الجزائر خليطا من أجناس أوروبية مختلفة وأصبح لليهود مكانتهم بالجزائر وتم منحهم كل الامتيازات والحقوق مقابل حرمان سكان البلد الأصليين أدنى حقوقهم وهذا ما أدى إلى تدهور معيشة الجزائريين بشكل خطير.

– فتح المجال واسعا أمام سيطرة المستوطنين على الجزائر وتجاهل تام لحقوق الجزائريين وقد تمادى هؤلاء في تطبيق مختلف الإجراءات والقوانين الهدامة التي مست كافة الميادين.

– ضرب الجزائريين في أهم مصادر عيشهم والمتمثلة في الأراضي الزراعية التي شهدت عمليات مصادرة رهيبة وفقد الجزائريون أراضيهم وهذا ما هدد حياتهم.

– سيطر المستوطنون على المجالين التجاري والصناعي وقضوا بذلك على كل نشاط اقتصادي للجزائريين.

– تراجعت نسب التعليم لدى الجزائريين بشكل رهيب لا مثيل له من قبل حيث عمدت السلطات الفرنسية على تجهيل تام للجزائريين لضمان عدم مطالبتهم بحقوقهم والقضاء على أي شكل من أشكال المقاومة.

– اختار الجزائريون الهجرة هربا من الواقع الأليم الذي يتسبب به الاستعمار فهي أمر حتمي لجأ إليه الجزائريون بعد أن نفذت كل الحلول وتحكم في تغير اتجاه الهجرة من البلدان العربية نحو فرنسا بالذات رغم صعوبة الاختيار مجموعة من الظروف والأسباب التي أحرزتها تطورات السياسة الاستعمارية بالجزائر وبواقع فرنسا خاصة في المجال الاقتصادي.

– لعبت القوانين الاستثنائية المفروضة على الجزائريين دون المستوطنين والتي مثلت بعمق العنصرية البغيضة التي طبقها الاستعمار الفرنسي بالجزائر ودفع بالهجرة نحو فرنسا بمقابل اختلاف الواقع بفرنسا حيث كان أقل عنصرية.

الخـــــاتمة

– تدهور حالة الجزائريين الاقتصادية نتيجة عمليات المصادرة المتلاحقة إلى جانب العراقيل التي وضعها الاستعمار أمام أي نشاط اقتصادي للجزائريين وأدى هذا لفقدان الجزائريين لمصادر تؤمن لهم أساليب العيش في الجزائر.

– تراجع فرص العمل بشكل كبير واستغلال فرنسا لهذا الظرف الذي خلقته بنفسها أمام حاجتها لليد العاملة الرخيصة والبسيطة القانعة بأقل الأجور والغير مشترطة لطبيعة العمل وذلك من أجل توسيع اقتصادها وكان الحل بتشجيع هجرة عمال المستعمرات إليها وعلى رأسهم الجزائريون بطبيعة الحل وإغرائهم بالأجور المرتفعة إذا ما قورنت بالأجور في الجزائر.

– أدى فقدان الجزائري لمصادر كسب المال وكذلك منافسة المستوطنين له إلى انخفاض مستوى معيشته، حيث أصبح لا يستطيع توفير متطلبات العيش له ولعائلته وهذا ما أجبره للهجرة لإنقاذ أسرته.

– يرجع ترحيب الجامعات الفرنسية للطلبة الجزائريين دون أي تمييز عكس ما في الجزائر لأجل امتصاص الفئات المثقفة الجزائرية ومحاولة التأثير فيهم وتكوينهم وفق مصالح فرنسا ليعودوا إلى أهلهم لنشر تلك الأفكار وهذا ما يدعم التواجد الاستعماري بالجزائر فلو كانت فرنسا تريد مصلحة تعليم أبناء الجزائر لطبقت ذلك في الجزائر وما احتاج الطلبة الهجرة إلى فرنسا.

– تميزت الهجرة الجزائرية بتنوع فئاتها من عمال وطلبة وتجار وكانت فئة العمال الفئة الأكبر الأبرز في هذه الفترة ومثلت أكبر نسبة لها في مجمل الهجرة الجزائرية وذلك نظرا لارتباطها بالظروف الاقتصادية الداخلية الخاصة بالجزائر والخارجية الخاصة بفرنسا.

– أغلب من ارتاد الهجرة من الجزائريين في هذه الفترة هم القبائل وكانت منطقتهم خصبة بهذه الحركة.

– تميز العمال المهاجرون بالتجمع قدر المستطاع من أجل مواجهة الوسط الغريب وتخفيف آلام الغربة بحيث تصبح أقل تأثيرا عليهم وكان تمركزهم اكبر في هذه الفترة بمقاطعة الشمال وباريس.

– لم تختلف الظروف في فرنسا كثيرا عن ما في الجزائر حيث كان هؤلاء المهاجرون من طبيعة الأعمال الموكلة إليهم، حيث كانت أصعبها وأخطرها والأكثر إضرارا بالصحة، إضافة إلى ظروف العيش القاسية بفرنسا.

الخـــــاتمة

– بقيت صلة المهاجرين بأهلهم بالجزائر ولم يؤثر العالم المختلف في فرنسا شيئا في نفوس الجزائريين فسبب هجرتهم الأول هو عائلاتهم وهذا ما بقي عالقا في أذهانهم دائما، وكانت هجرتهم دورية فالجزائري المهاجر يزور بلده في كل عام مرة أو مرتين.

الملاحـــق

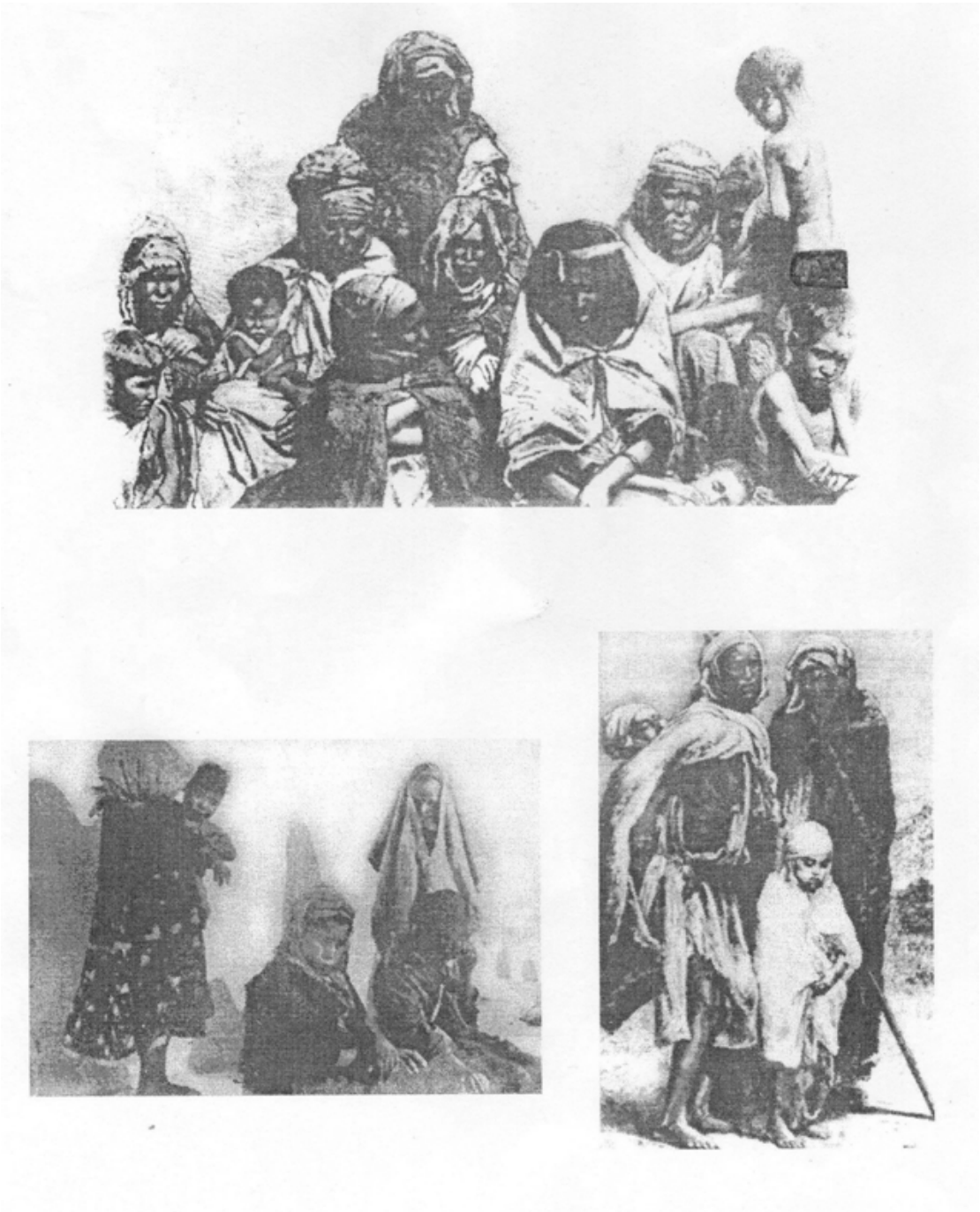

الملحق رقم 1: جانب من شقاء الجزائريين إبان ليل الاستعمار.[1]

[1] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 216.

الملحق رقم 2: استعباد الجزائريين في مزارع المستوطنين.[1]

[1] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 263.

الملحق رقم 3: توسع زراعة العنب.[1]

الملحق رقم 4: الشوارع لأطفال الجزائريين بدل المدارس.[2]

[1] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 262.

[2] – **نفسه**، 287.

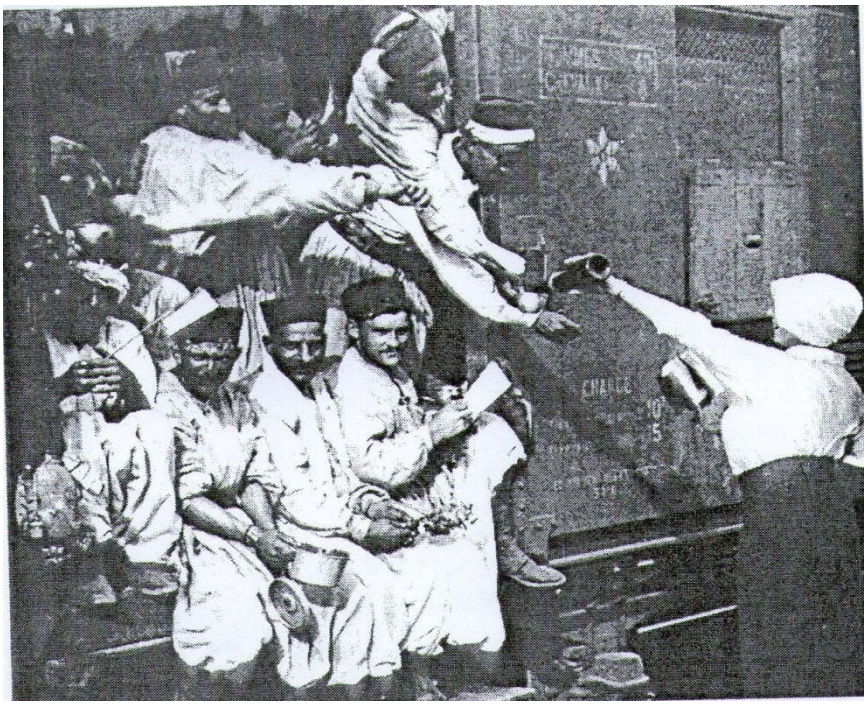

الملحق رقم 5: مجندون جزائريون في الطريق إلى الجبهة الألمانية–1914 بيئة مناقضة لتقاليدهم.[1]

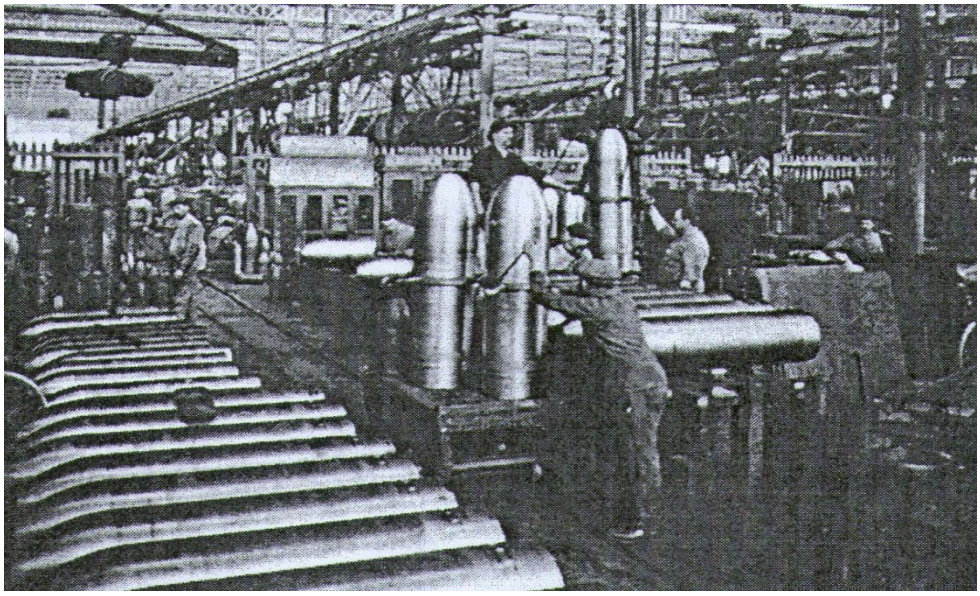

الملحق رقم 6: جند آلاف الجزائريين للعمل في مصانع الأسلحة والذخائر.[2]

[1] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 358.

[2] – **نفسه**، ص 359.

الملحق رقم 7: أحد أرصفة ميناء عنابة مشحونا ببراميل المر التي تنتظر التصدير إلى فرنسا –1900[1].

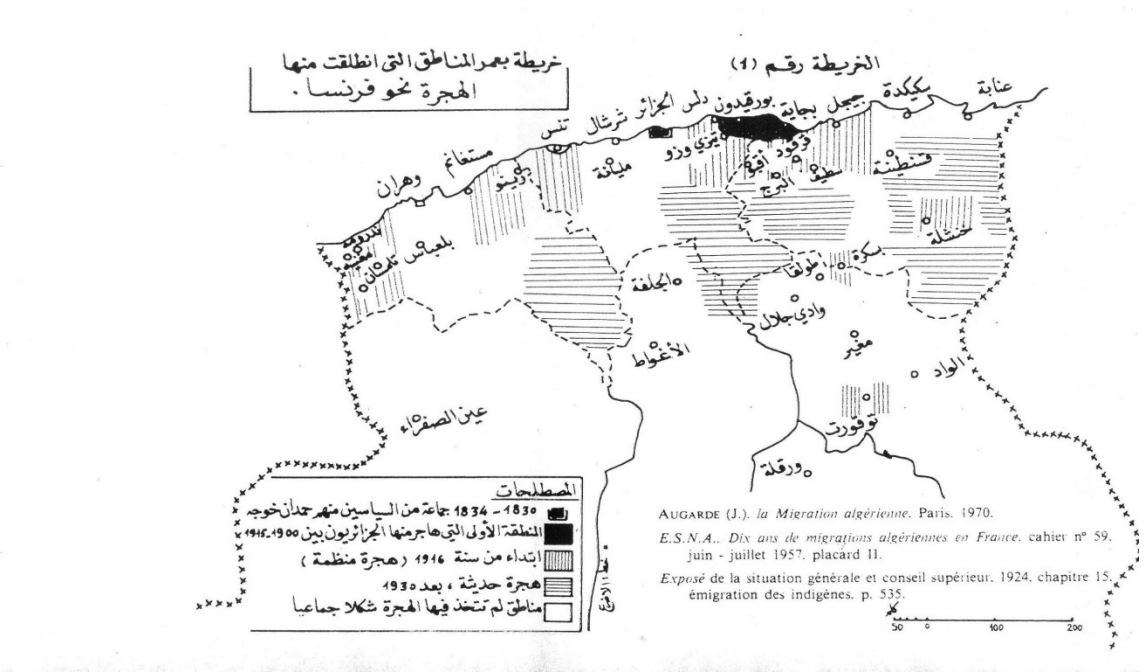

الملحق رقم 8: خريطة بعمر المناطق التي انطلقت منها الهجرة نحو فرنسا[2].

[1] – بشير بلاح، **مرجع سابق**، ص 264.

[2] – عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص25.

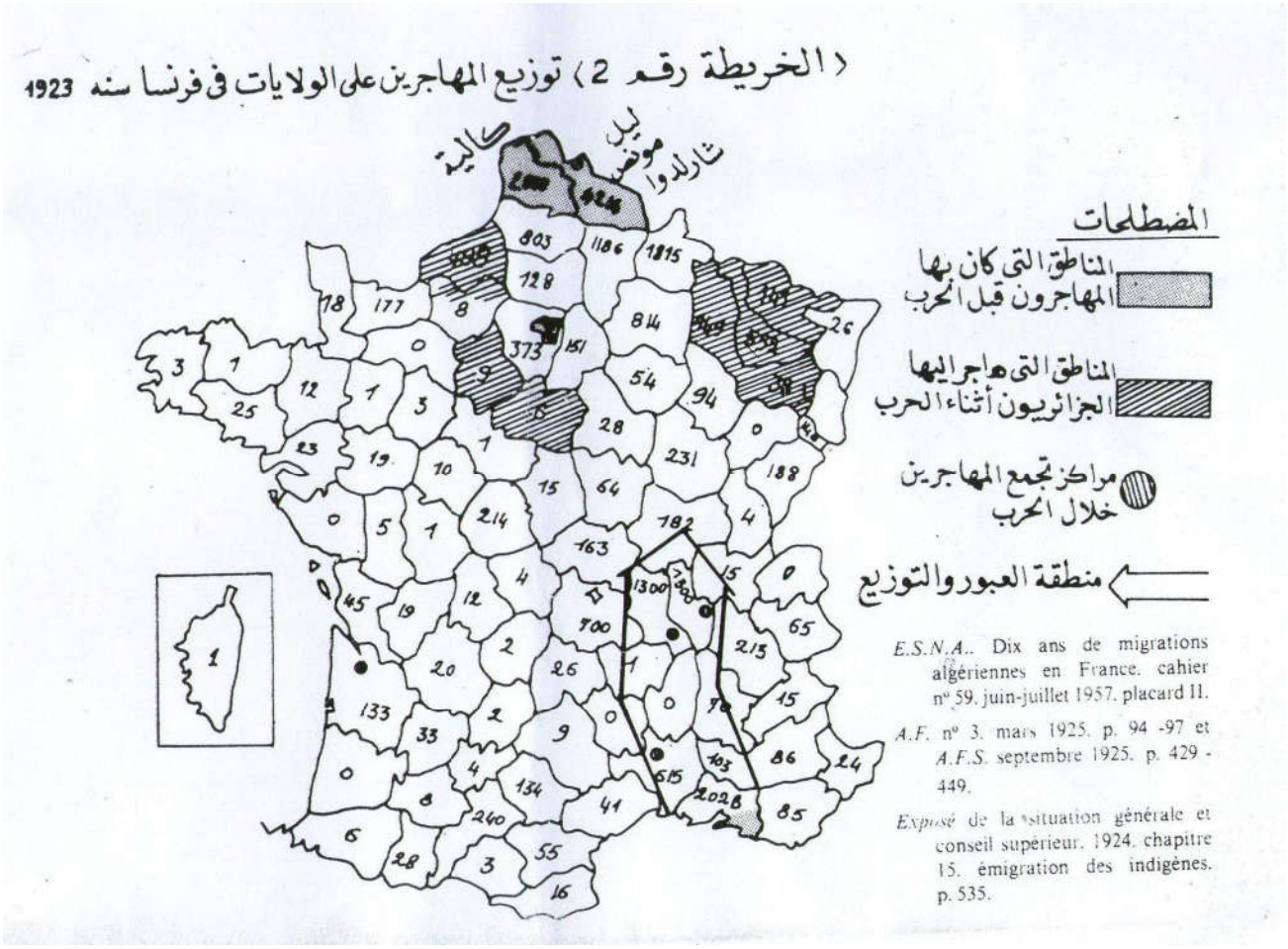

الملحق رقم 9: خريطة توزيع المهاجرين على الولايات في فرنسا 1923سنة [1].

[1] – عبد الحميد زوزو، **مرجع سابق**، ص 29.

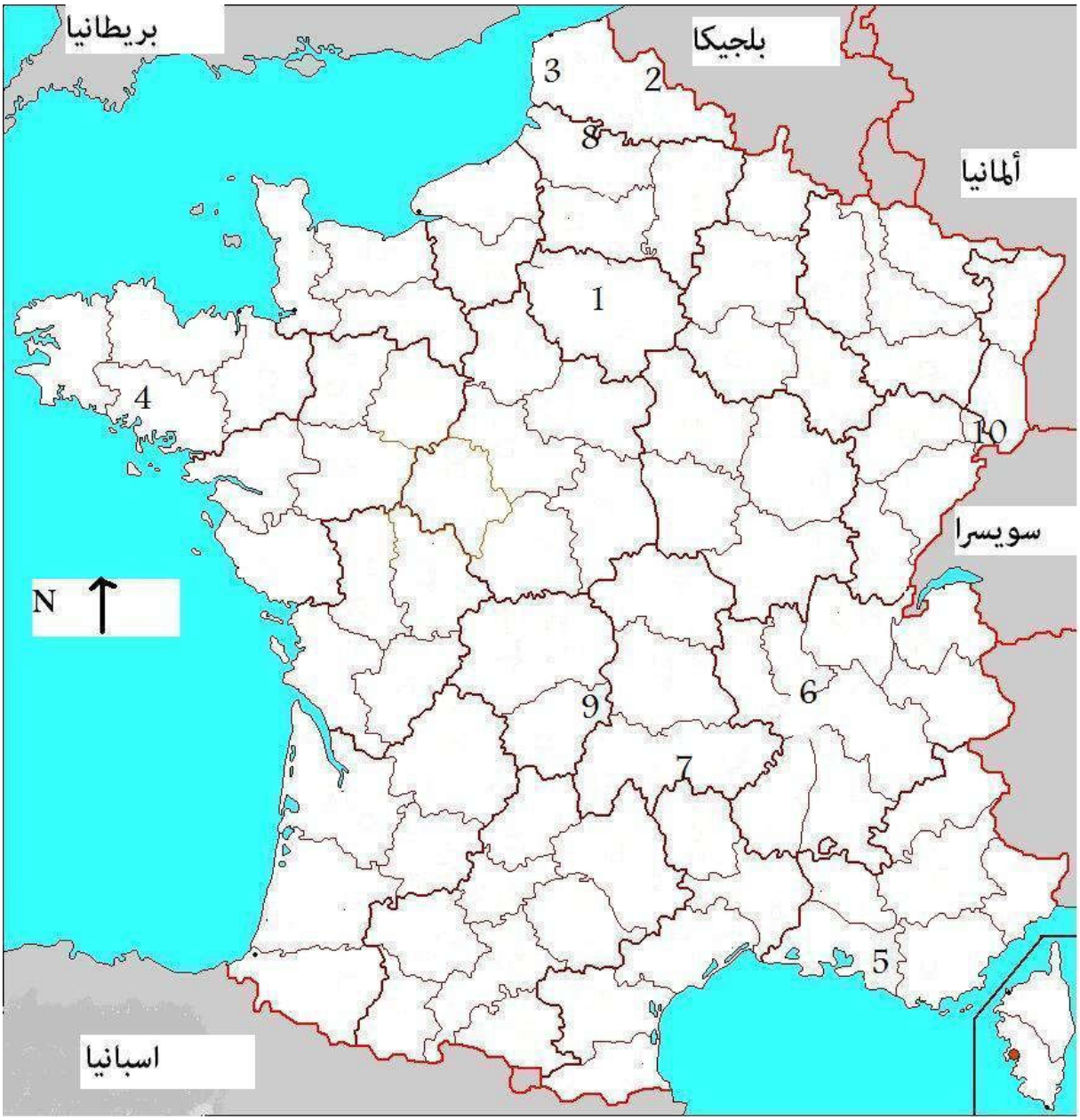

الملحق رقم 10: خريطة المناطق التي هاجر إليها العمال الجزائريون في فرنسا.[1]

1	باريس	2	ليل	3	بادوكالي	4	لورين
5	مرسيليا	6	ليون	7	سانت اتيان	8	توركوان
9	كليرمو	10	بيلفور				

[1] – من انجاز الطالبتين.

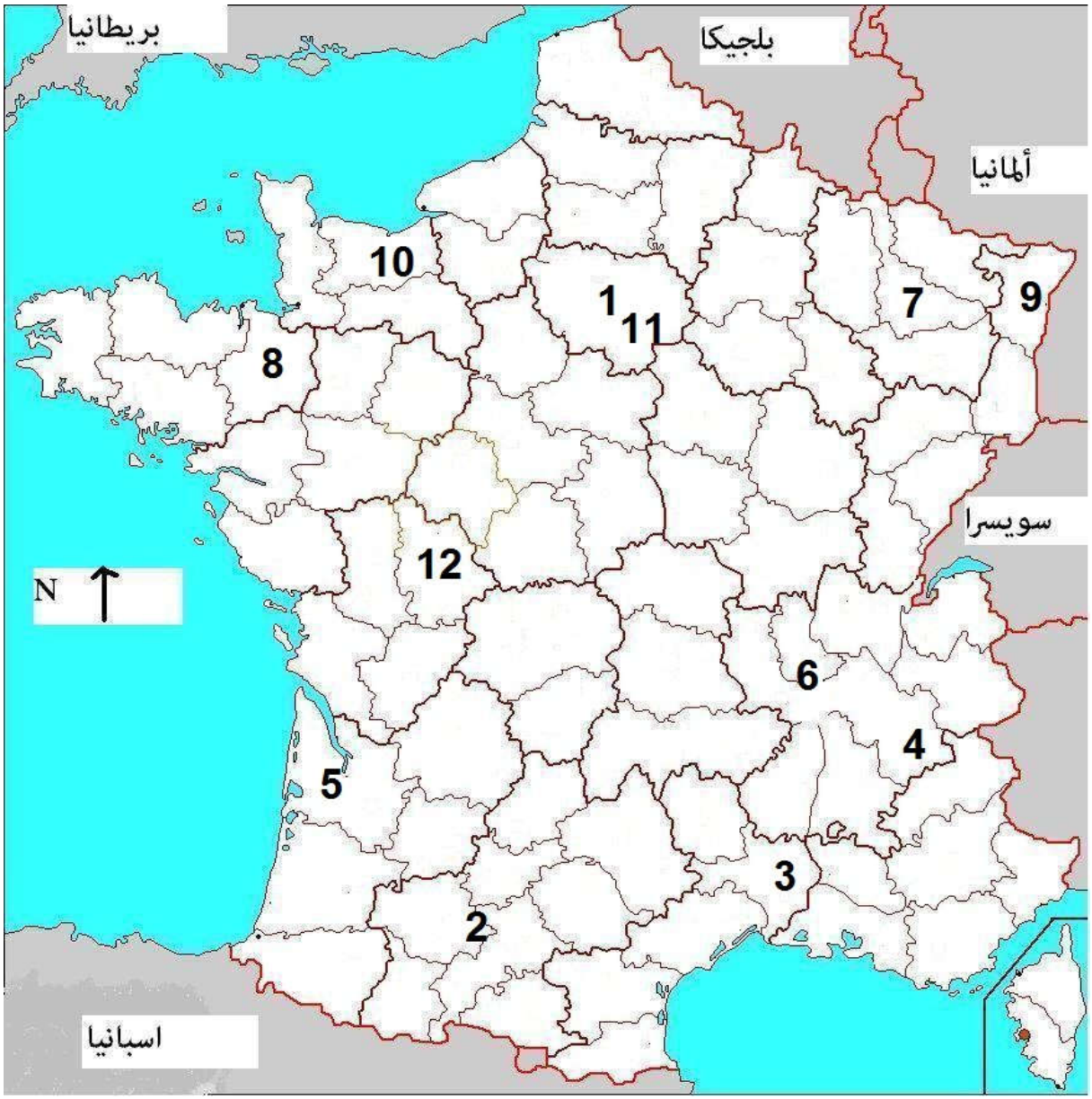

الملحق رقم 11: المناطق التي هاجر إليها الطلاب الجزائريون في فرنسا.[1]

1	باريس	2	تولوز	3	مونبلييه	4	جرونوبل
5	بوردو	6	ليون	7	نانسي	8	ران
9	ستراسبورغ	10	كان	11	ألفور	12	بواتي

[1] – من انجاز الطالبتين.

قائمة

البيبليوغرافيـــــا

فهرس الأعلام

العَلم	الصفحة
– أحمد بوضربة	34
– الأزهري	28
– الأمير خالد	74،53،50،34
– الأمير عد القادر	50،34،33،31
– أيت مهدي	56
– بري	62
– بن التهامي	53،50
– بن الموهوب	53
– بوبغلة	31
– بوعمامة	31
– بومعزة	31
– جول فيري	25،09،07
– جونار	57–40
– حمدان خوجة	34
– الطيب بن التامي ولد حميدة	74
– عبد الحليم بن سماية	53
– عبد القادر المجاوي	53

فهرس الأعلام

– فيقا	62
– كريميو	36
– ليال	70
– محمد فريد	39
– المقراني	31
– هوع لودو	70
– وارني	37،20،12

فهرس الأماكن

المكان	الصفحة
أ	
– أبوي	62
– أردان	61
– الألزاس	61،14
– ألفور	75
– ألمانيا	57،12
– الأندلس	29
– اسبانيا	57،29،22،12
– آسيا الصغرى	29
– الأوراس	14
– آيت علي	58
– آيت بوعلي	58
– ايطاليا	57،12
– أوربا	26،20،13

ب	
– باريس	80،77،75،67،63،62،60،59،57،38،34،08
– بلجيكا	57
– بادوكالي	63،61،59
– بلاد القبائل	80،36،32،31،20،14،07
– بلاد المنامشة	10
– البلقان	29
– البيبان	69
– بواتي	75
– بوردو	75
– بونت آموسون	62

ت	
– تونس	32،31
– تلمسان	31
– توركوان	70،59
– تولوز	75

ج	
– الجزائر	16،15،09،07،06،19 48،47،46،45،43،41،39،38،36،34،25،24، 20 63،58،54،52،51،50، 84،82،77،76،72،70،69
– الجريد التونسي	32
– الجزيرة العربية	29
– جرجرة	71
– جرونوبل	75

ح	
– الحجاز	33،32،29

خ	
– خليج العقبة	29

د	
– دمشق	33

ز	
– زواوة	32

ك	
– كاين	75
– كليرمون فيران	59،57
– كورير	57

ل	
– لبنان	32،29
– اللور	61،14
– لورين	62
– ليل	70،59
– لينس	57
– ليون	75،62،52

فهرس الأماكن

م	
– مارسيليا	79،63،62،61،59
– مالطا	12
– المدينة المنورة	29
– مراكش	31
– مكة	29
– مليانة	33
– مصر	32،29
– منطقة الشمال	59
– معسكر	31
– المغرب	31
– مونبلييه	75،74،61

ن	
– نانسي	75
– ندرومة	58
– النمامشة	14
– النورماندي	61

ص	
– الصومام	59،58
– الصين	29

ع	
– العاصمة	31
– العراق	29
– عنابة	47،32،16

غ	
– غابة أكفادر	71

ف	
– فاس	31
– فلسطين	32
– فرنسا	32،29،20،19،18،16،12،10،09،07،06 46،45،44،42،41،36،34

	71،70،96،68،66،64،63،62،58،57،56،54، 51،50،48،47 84،83،82،78،77،76،74

ق	
–القاهرة	33
– القبائل الكبرى	59،58،57
– القبائل الصغرى	59،58،57
– قرى سباعوا	71
– قسنطينة	52،47،44،31،09

س	
– ساقوا	59
– سانت اتيان	59
– ستراسبورغ	75
– سطيف	32
– السودان	29
– سورية	33،32،29
– سويسرا	12

– سيدي عقبة	33

و	
– وادي ميزاب	32
– وادي سوف	32
– وهران	47،44،31،21،16،09

ي	
– اليمن	29

قائـــمـــة الجـداول

رقم الجدول	عنـــوان الجـــدول	الصفحة
-01-	عدد المهاجرين الفرنسيين الأجانب إلى الجزائر بين 1831 إلى 1901.	21
-02-	الإحصائيات العامة للجزائر بين 1876 – 1878.	23
-03-	حالة التعليم الجزائري منذ سنة 1870 إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى.	49
-04-	تطور أعداد التلاميذ في الطور الثانوي.	50
-05-	المراحل الأساسية لسير الهجرة الجزائرية.	59
-06-	عدد العمال وأماكن عملهم لسنة 1912.	63

الفهرس

الفهـــرس

	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
كلمة شكر وتقدير	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: الأوضاع العامة للجزائر قبيل مطلع القرن العشرين	06
أولا: الوضع السياسي	07
1- قيام نظام الحكم المدني	07
2- إقصاء الجزائريين من التمثيل السياسي	08
3- التعديل الإداري	10
3-1- بلديات ذات الصلاحيات الكاملة	10
3-2- بلديات مختلطة	11
3-3- البلديات الأهلية	11
ثانيا: الوضع الاقتصادي	12
1- تطور الاستغلال الزراعي الكولونيالي	12
1-1- مصادرة الأراضي	12
1-2- الضرائب والغرامات	13
1-3- غزو النظام الرأسمالي	15
1-4- أهم المزروعات	16
1-5- تدهور أعداد الماشية	17
2- خنق الاقتصاد المحلي	17
2-1- الصناعة	17

2-2- التجارة	18
ثالثا: الوضع الاجتماعي	20
1- تطور حركة الاستيطان	20
2- السكان في الجزائر	22
2-1- تعدد العناصر السكانية	22
2-2- الحالة الديمغرافية	23
3- تدهور الوضع المعيشي للسكان الجزائريين	24
3-1- الصحة	24
3-2- السكن	24
3-3- التعليم	25
الفصل الثاني: ظروف وأسباب الهجرة الجزائرية نحو فرنسا	27
أولا: مفهوم الهجرة	28
1- لغة	28
2- اصطلاحا	28
ثانيا: اتجاهات الهجرة الجزائرية في القرن التاسع عشر	31
1- نحو بلدان الجوار (تونس والمغرب)	31
2- نحو بلدان المشرق العربي	32
3- الهجرة نحو فرنسا	34
ثالثا: ظروف الهجرة نحو فرنسا قبيل مطلع القرن العشرين	36
1- القوانين الجائرة	36
1-1- إصدار مرسوم كريميو	36
1-2- مراسيم التحكم في القضاء	36
1-3- قانون وارني 1873	37
1-4- إصدار قوانين الانديجينا الزجرية	37

2- حصول المستوطنين على الاستقلال المالي للجزائر	38
رابعا: أسباب الهجرة نحو فرنسا مع القرن العشرين	39
1- الأسباب السياسية	39
1-1- طبيعة الحكم الفرنسي	39
1-2- القوانين الاستثنائية المضايقة للجزائريين	39
1-3- انعدام المنظمات والهيئات التشريعية التي تدافع عن المصالح الجزائرية	40
1-4- التجنيد الإجباري	41
1-5- الحرب العالمية الأولى	41
2- الأسباب الاقتصادية	42
2-1- أسباب داخلية	42
2-2- الأسباب الخارجية: وهي خاصة بالوضع في فرنسا	45
3- الأسباب الاجتماعية	46
3-1- الهجرة الفرنسية والأوربية نحو الجزائر	46
3-2- تدهور مستوى المعيشة للسكان الجزائريين	47
3-3- النمو الديمغرافي للسكان الجزائريين أمام تناقص مصادر عيشهم	47
3-4- انعدام التوازن بين دخل الفرد وحجم الأسرة الجزائرية	47
3-5- عامل الدعاية	48
3-6- اختلاف السياق السياسي والاجتماعي في فرنسا	48
4- الأسباب الثقافية	48
4-1- سوء حالة التعليم بالجزائر	48
4-2- تشدد جامعة الجزائر بقبول الطلبة الجزائريين	50
4-3- استقبال الجامعة الفرنسية للطلبة الجزائريين	50
4-4- أهمية التعليم بفرنسا	51
4-5- اليقظة الفكرية بالجزائر	51

الفصل الثالث: فئات المهاجرين الجزائريين نحو فرنسا	55
أولا: العمال	56
1- بدايات الهجرة العمالية باتجاه فرنسا	56
2- أهم مناطق نزوح المهاجرين الجزائريين	58
3- مناطق استقرار الجزائريين بفرنسا	59
3-1- مقاطعة باريس	60
3-2- مقاطعة الشمال	61
3-3- مناطق متفرقة	62
4- خصائص العمال الجزائريين المهاجرين بفرنسا	63
5- الوضع الاجتماعي للمهاجرين	66
5-1- السكن	66
5-2 الصحة	67
6- العلاقات الاجتماعية للمهاجرين	69
6-1 العلاقات البينية في فرنسا	69
6-2 علاقة المهاجرين بعائلاتهم في الجزائر	70
6-3 علاقة المهاجرين بالمجتمع الفرنسي	71
ثانيا: الطلبة	74
1- أهم مناطق انتشارهم	75
2- وضعهم الاجتماعي	75
2-1 الإقامة	75
2-2 ظروف التمدرس	76
3- ظروف الحياة الاجتماعية في فرنسا	77
التنظيمات الطلابية	78
ثالثا: التجار	80

رابعا: انعكاسات الهجرة الجزائرية	82
خاتمة	85
الملاحق	88
قائمة البيبليوغرافيـــــا	97
فهرس الأعلام	104
فهرس الأماكن	106
قائمة الجداول	115
فهرس المحتويات	116